جامعة عمر المختار

كلية الآداب / قسم التاريخ

الدراسات العليا

# العلاقات الاقتصادية الليبية الإيطالية

## في العهد الملكي 1951– 1969م

(( قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة الماجستير ))

للطالبة : نجاح علي عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: صالح المزيني

لجنة المناقشة :-

1. السيد / د. صالح مصطفى المزيني مشرفاً رئيسياً .....
2. السيد / د. سليم رجب عبد العاطي ممتحناً داخلياً .....
3. السيد / د. أرويعي محمد أقناو ممتحناً خارجياً .....

يعتمد

عميد الكلية

.....

مدير الإدارة العامة للدراسات العليا والتدريب

.....

تاريخ المناقشة 2017.4.16

للعام الجامعي 2016–2017م

# ملخص

يمكــن إرجاع العلاقــات الليبيــة الإيطـــالية وخاصــة الاقتصــادية فترة الحـكم الملكي ( 1951- 1969 ) إلى العقد الأول من القرن العشرين ، عندما حاولت إيطاليا التدخل السلمي في ليبيا ، وتأسيس فرعاً لمصرف روما بطرابلس عام ( 1907 م ) ، ثم تبعت ذلك بفروع أخرى لهذا المصرف في كل من مصراته ، و زليطن ودرنه .

وقد شمل نشاط هذا المصرف ، الجوانب الصناعية ، و الزراعية و التجارية و المعادن وبعض النشاطات الأخرى .

و في الواقع، فإن الاستعمار الإيطالي قام ببعض التغييرات في نظام السياسة الاقتصادية في ليبيا ، إضافة إلى أن مؤسسة أنتي ( ANTE ) قامت ببعض الإصلاحات على الأرض ولا سيما بالجبل الأخضر ، إضافة إلى أن الحكومة الإيطالية قامت ببناء الطرق والسكك الحديدية ولا سيما في بنغازي والمرج وقامت بالبحث عن مصادر المياه الجوفية .

وقد كان النشاط الإقتصادي أقل فترة الإدارة البريطانية و الفرنسية ، ولم ترجع إلى هذا النشاط بشكل واضح إلا عام ( 1951 م ) .

وقد تميزت العلاقات الليبية الإيطالية بنوع من الحذر ، ولاسـيما بعـد الإستقلال لان الليبيين لا زالوا يشعرون بمرارة ما قامت به ايطاليا تجاه الشعب الليبي ، وما قامت به من تدمير وخراب للأراضي الزراعية ؛ وعلى الرغم من ذلك فقد إستمرت العلاقات الاقتصادية وتطورت خلال فترة المملكة الليبية ، وربما ذلك يعود إلى عدد من العوامل ، منها القرب بين السواحل الليبية والإيطالية والذي كان له الأثر في سرعة الإتصال ونقل البضائع بين الطرفين ، علاوة على قبول الليبيين للمنتجات الإيطالية ، وحاجة ايطاليا للغاز الليبي الطبيعي والفحم .

تعتمد هذه الدراسة على الوثائق غير المنشورة ، والمنشورة منها ، إضافة إلى عدد من المصادر والمراجع .

وبناء على ذلك فقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول :

- تناولت المقدمة العلاقات الليبية الإيطالية قبل فترة الحكم الملكي .

- بحث الفصل الأول المصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا اثناء النصف الأول من القرن العشرين .
- يدرس الفصل الثاني النشاطات الاقتصادية الإيطالية في ليبيا ، مثل الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، والبنوك .
- ويتناول الفصل الثالث اكتشاف النفط في ليبيا ، واثر ذلك على العلاقة بين البلدين .
- ويدرس الفصل الأخير دور الجالية الإيطالية في ليبيا ، ودورها في العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

ويبدو من هذه الدراسة أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين قد استمرت وتطورت على الرغم من التاريخ الإيطالي المشين في ليبيا .

( يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ

لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ )

سورة الحجرات

..الآية 13..

# الإهـــداء

إلـــى روح والـدي ووالـــدتي

وإلى حبيبـــتي ليبـــيا

# المحتـــويـــــــــــــــــات

الصفحة


الآية

الأهداء

المقدمة أ

**الفصل الأول : الأطماع والمصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا خلال النصف الأول من القرن العشرين**

أ- التغلغل الاقتصادي الايطالي في ليبيا قبل الاحتلال 2

ب- الاستحواذ الايطالي على الأنشطة الاقتصادية في العهد الايطالي 9

**الفصل الثاني : الأنشطة الاقتصادية الايطالية في ليبيا أثناء العهد الملكي**

أ- النشاط الزراعي 39

ب- النشاط الصناعي 44

ج- النشاط التجاري 46

د- البنوك والمصارف 47

**الفصل الثالث : اكتشاف النفط وأثرة في العلاقات الليبية الايطالية والاقتصادية**

أ- مرحلة اكتشاف النفط والدور الايطالي فيه 54

ب-المعاهدات والاتفاقات بين البلدين ودور الشركات الايطالية 58

**الفصل الرابع : الجالية الإيطالية وأثرها في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وإيطاليا**

أ- أصول الجالية الإيطالية وتوزيعها الجغرافي 81

ب- الأنشطة الاقتصادية للجالية الإيطالية في ليبيا 89

الخاتمة 115

الملاحق 119

المصادر والمراجع 130

# المقـــــــــــدمـــــــــة

**المقدمة :**

نال تاريخ ليبيا الحديث عناية لا بأس بها من قبل كتاب السياسة والمؤرخين ، فقد صدرت بعض الدراسات في مجالات شتى منها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، لأن تاريخ ليبيا – على مر العصور – فيه ما يشد الباحث إلى دراسته وتمحيص أحداثه ؛ فليبيا قدمت مثالاً رائعاً لأعمال المقاومة الوطنية ولاسيما وأن أرضها كانت حقلاً لتجربة الاستعمار الاستيطاني ، وبعد الحرب العالمية الثانية صارت ليبيا مجالاً للحرب الباردة والتنافس بين الدول الاستعمارية على مناطق النفوذ ، وزاد في أهميتها تلك وقوعها بين الشرق الأوسط من جهة وشمال إفريقيا من جهة أخرى ، فهي تشكل حلقة اتصال بين المشرق والمغرب العربيين ، ثم ارتبطت قضية ليبيا بأعمال الأمم المتحدة منذ أن طُرح موضوع المستعمرات الإيطالية أمام المنظمة الدولية ، ولكن لوحظ أن الدراسات والمصادر التي تتناول عهد ما بعد الاستقلال قليلة ونادرة ، فقد تقدم الصحف التي تصدر في طرابلس أو بنغازي أو السجلات والتقارير مادة أولية تصلح للدراسة ، غير أنها تفقد جزءاً كبيراً من أهميتها ، لعدم توفر حرية الرأي ، مع العلم أن هذه الحرية قد تكون سائدة في السنوات الأولى من الاستقلال ولكنها أخذت تتلاشى بالتدريج في الستينيات .

والتاريخ الإنساني – منذ القدم – تحركه عوامل داخلية تتحكم في مسيرته ، وهي العوامل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، ولذا فنحن لا نعيش في فراغ ولا في عالم من صنع أيدينا ، فعلى سبيل المثال قُرن تاريخ ليبيا الحديث بالحركة السنوسية ، ومعظم المؤلفات جعلت منها محور الحياة السياسية ، وقد يكون ذلك صحيحاً بالنسبة للمرحلة الأولى في تاريخ الكفاح ضد الغزو الإيطالي ، إلا أن هذه الحركة الدينية السياسية تخلت عن الزعامة حينما هادنت الدول الاستعمارية خلال الاعوام 1916 – 1921 م .

والسنوسية كانت صالحة لقيادة برقة التي يغلب عليها الطابع البدوي والقبلي ، ولكن بعد الاستقلال وتكوّن دولة الاتحاد التي ضمت ثلاثة أقاليم ، وصارت البلاد بحاجة إلى دولة عصرية لعجز الزعامات التقليدية عن القيام بأعباء الحكم ، وبمجيء النفط ، انقلبت أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية دون أن يحدث تغيير في الحياة السياسية ؛ لأن النفط إذا ظهر في بلد

تسوده حياة القبيلة يحولها من عهد البداوة إلى قيام طبقة برجوازية تتطلع إلى تولي زمام الأمور والحكم في الدولة ، فلا تمر هذه البلاد بالتطور الطبيعي من حياة البداوة إلى حالة الاستقرار الزراعي ثم قيام المجتمع الرأسمالي ، فتنطلق داخل هذا المجتمع الثورات ذات الطابع الاشتراكي ، وقد تحاول أنظمة الحكم التقليدية أن تستخدم عوائد النفط للتوسع في الخدمات ، وتوفق – إلى حد ما – حينما يكون سكان البلاد عددهم أقل ، كما هو الحال في ليبيا ، فيخيّل للسياسي أن هذه البلاد بعيدة كل البعد عن التفكير في الثورات والانقلابات[1] .

تجددت – في السنوات الأخيرة – الدعوة لإعادة كتابة تاريخ ليبيا بمنظور جديد ، وتسعى هذه الدعوة إلى تجاوز مواضيع التاريخ السياسي الذي اقتصر اهتمامه على الحكام والأمراء ودورهم في مسيرة الأحداث ، والعمل على إبراز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق وجهة نظر تبرز الدور الفعال للسكان .

هذه الدعوة في حقيقة الأمر لقيت صدىً واسعاً لدى عدد من الباحثين الذين اهتموا برصد هذه الجوانب في أعمالهم ولكن يلاحظ أنها لا تزال تعاني نقصاً في الدراسات التي تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من تاريخها ، فتاريخ ليبيا الحديث سواء الاقتصادي أو الاجتماعي الحديث على سبيل المثال كان ولا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة ، فأغلب الأعمال التي ظهرت حول التاريخ الليبي اكتفت بدراسة الجوانب السياسية ، ومع ظهور بعض الأعمال التي تناول أصحابها المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن هذه الأعمال عالجت – بصفة خاصة – فترات متأخرة من التاريخ الحديث لليبيا ، مثل مرحلة الحكم العثماني الثاني للبلاد ( 1835 – 1911م ) ، ومرحلة الجهاد الليبي ( 1911 – 1932م ) في حين بقيت عهود ومراحل أخرى تعاني نفس الإشكالية .

ونجد أن بحث المواضيع التي تتعلق بالمجتمع والاقتصاد تشكل مطلباً صعباً بالنسبة للمهتمين بتاريخ ليبيا الحديث ؛ فالمصادر تمثل إشكالاً كبيراً بالنسبة لطرق مثل هذه المواضيع ، وتظهر مشكلة المصادر في عجزها عن تلبية رغبة الباحثين في هذا المجال ، فعلى سبيل المثال

---

[1]– اسمهان ميلود معاطي ، التأثيرات النفطية على البيئة الاجتماعية في ليبيا ( 1955–1969م ) ، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا ، ط 2009م ، ص185 .

المصادر المحلية المعروفة لدينا كتبها مؤرخون بدو مشدودون إلى السلطة ، فاتجهت عنايتهم إلى تدوين ما له صلة بها مع إغفال غيره ، كما أنهم – عن قصد أو غير قصد – لم يولوا أي عناية بالحياة اليومية للمجتمع والمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة بتاريخ السكان .

وتأتي أهمية الموضوع باعتبار أن الفترة المراد دراستها من عام 1951م – 1969م تعد من الفترات التي لازالت بحاجة ماسة إلى دراسة معمقة تكشف النقاب عن جوانب عديدة لا تزال مجهولة ، لذلك فإن هذا الموضوع تم اختياره للدراسة وذلك وفق أسس علمية وموضوعية ودوافع كان من أهمها محاولة التعرف على مختلف النشاطات الاقتصادية التي قامت بها إيطاليا في ليبيا ، إضافة إلى ندرة الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة ومن دوافع الدراسة محاولة توضيح الخلط الذي يقع فيه الكثير في عدم تفريقهم بين الاستعمار الإيطالي وما ألحقه من أضرار بالليبيين في الفترة من 1911–1943م ، وبين ما قدمه الإيطاليون في فترة موضوع الدراسة ، إذ أنهم في هذه المرحلة لم يكن لهم علاقة بما فعلته حكومتهم من جرائم إبان الاحتلال الإيطالي والتي هي محل جدل حتى وقتنا الحاضر ، ومن خلال مطالبة ليبيا بالتعويضات عن الأضرار التي ألحقتها إيطاليا بالليبيين ، فقد كانت إيطاليا خلال فترة الدراسة ليس لها هم إلا حماية ممتلكاتها والحصول على امتيازات تتمتع من خلالها بحماية جاليتها داخل ليبيا ، على الرغم من أن الحكومة الليبية رفضت منحها هذا الحق وفرضت عليها بعض القوانين التي جعلت من جاليتها أقلية كغيرها من الأقليات المقيمة في البلاد ، كقانون 1960م الخاص بالجنسية والذي هاجر على إثره العديد من الإيطاليين ، وهذا الشيء لم يكن إلا استجابة إلى انتقال ليبيا من بلاد مُستعمرة إلى دولة ذات سيادة واستقلال طبقاً لقرار المنظمة الدولية ، كما لم يكن هذا الانتقال خاصاً بالإيطاليين في ليبيا بل بكل الإيطاليين الموجودين في المستعمرات الإيطالية حال حصولها على استقلالها .

وقد كانت هناك العديد من التساؤلات والمشاكل التي استوقفت البحث منها : كيف كانت أوضاع العلاقات الإيطالية الليبية أثناء عهد الإدارة البريطانية والفرنسية ؟ وما هي التطورات التي طرأت عليها إبان عهد الاستقلال ؟ وما أهمية الأنشطة الاقتصادية الإيطالية ؟ وما مدى تأثيرها في البلاد ؟ وما أهمية الجالية الإيطالية ؟ وما مدى ارتباطها بحكومتها عقب خروجها ؟

وما أهمية الموظفين الإيطاليين الذين سُمح لهم بالاستمرار في مزاولة أعمالهم حتى بعد خروج إيطاليا ؟ إلى غير ذلك من التساؤلات .

وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع الملامح العامة للعلاقات الليبية الإيطالية خلال الربع الثالث من القرن العشرين ، فقد شهدت ظهور حركة تجارية خاصة في ليبيا من خلال نهضة اقتصادية ، حيث ازدهرت حركة النشاط التجاري ، وتم صيانة الموانئ البحرية ، ونشطت حركة الاستيراد والتصدير مع الدول المجاورة ، وانخفضت الضرائب ، وستحاول الدراسة توضيح هذه الجوانب وأهم سماتها ، وخصائصها ، وانعكاساتها ، ومدى مساهمتها في بلورة الحياة الاقتصادية خلال هذه المرحلة ( 1951 – 1969م ) وكذلك ستتطرق إلى العوامل التي ساعدت على بلورتها .

من خلال هذه الدراسة سنوضح الهدف الحقيقي والبعيد للمعاهدات الاقتصادية والعمل على الشراكة والتعاون بين الطرفين الليبي والإيطالي ، حتى لا يقتصر هذا الهدف على طي صفحة سوداء من العلاقات الليبية الإيطالية من أجل إقامة تعاون ومشاركة مادية جديدة ، ولكن الأهم من ذلك أن تكون العلاقة بداية بلورة وتطوير مشروع علمي متكامل يؤدي في النهاية إلى ترسيخ العلاقة الإيطالية الليبية في المجال الاقتصادي وقبول كافة سلبياتها وإيجابياتها ، وأوافق هنا رأي الدكتور محمد الطاهر الجراري عندما كتب في موضوع معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية في أنه على هذه العلاقة أن لا تكون مجرد فقاعات صابونية لا طائل من ورائها ، وعلينا التأكد كمثقفين وأكاديميين من مقولة علماء النفس بان الجروح الغائرة في النفس البشرية نتيجة المظالم ، كالجروح الجسدية إذا لم تعالج بمهارة ستختفي في مناطق اللاشعور انتظاراً للفرص ، لكنها أبداً لا تزول[1] .

ومن المناسب أن ننوه أن فصول هذا الموضوع كافة قد اعتمدت على درجة ودقة البيانات والأرقام ومدى توفرها ستكون مشكلة بارزة بحيث تفرض دائماً الحذر في الرصد وفي استخلاص النتائج ، ومع ذلك فقد توفر حد أدنى من البيانات والمعلومات الأولية التي أعدتها الأجهزة الإحصائية الرسمية ، مما يساعد على إعطاء صورة تقريبية مناسبة لوصف التطورات خلال هذه

---

[1]– محمد الطاهر الجراري ، معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية ، مجلة البحوث التاريخية ، العدد الثاني ، سنة 2009، مركز جهاد الليبيين والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص17 .

الفترة موضوع البحث ، كذلك بسبب ترابط المواضيع في هذه الدراسة ستلاحظ وجود بعض التكرار لعوامل أو تطورات أو قوانين في بعض الفصول مما يقتضيه هذا الترابط محاولين قدر الإمكان التقليل من هذا التكرار .

سنحاول في هذه الدراسة تناول العلاقات الليبية الإيطالية خلال الفترة (1951-1969م) لتوضيح أسباب نمو هذه العلاقات بين البلدين في أحيان وفتور هذه العلاقات في أحيان أخرى ، داعمين إلى حد ما هذه الدراسة بإدراج بعض الإحصائيات المتعلقة بالصادرات والواردات بين الدولتين ، وما قد تحمله في المستقبل من عمق في توطيد هذه العلاقات ، كما تنطلق الدراسة من افتراض أن هذه العلاقات ارتبطت إلى حد كبير بطبيعة المصالح التي أعتقد كل جانب أنه من الممكن تحقيقها من وراء التفاعلات الحادثة مع الطرف الآخر ، وتمثلت أيضاً في النشاط المتمثل في الاستيراد والتصدير والنشاط التجاري ، وما يترتب عن ذلك من علاقات بين المستوردين والمصدرين وقيام الوكالات التجارية والبنوك ، وجهود الدولتين في تنشيط هذه الحركة وما تصدره من قوانين وقرارات ولوائح وأوامر لتشجيع وضبط هذا النشاط وقيام علاقات متبادلة بين المؤسسات والأفراد في الدولتين .

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التاريخي السردي للأحداث ، مع تحقيق المصادر ونقدها بموضوعية قدر الإمكان ، وصولاً للحقيقة البينة والمدعومة بالأدلة والبراهين كل ما أمكن ذلك ، ومن المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة : الوثائق ، وهي كثيرة متنوعة عربية وأجنبية مما يصعب حصر تفاصيلها ولعل من أهمها : الوثائق الأجنبية بنوعيها الإنجليزية والإيطالية وهي موجودة بشعبة الوثائق المعاصرة في المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ولا يزال الكثير منها غير مصنف أو تحت التصنيف ، بالإضافة إلى أنها تفتقر إلى الترجمة ، والوثائق العربية وقد تناولت العديد من المواضيع التي تتعلق بمختلف النشاطات الاقتصادية ، تم جمعها من المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، والتي تحتوي على الكم الأكبر منها لاسيما فيما يتعلق بمرحلة الاستقلال والتي توزعت في وزارات كوزارة الزراعة والصناعة والتجارة والخدمة المدنية وغيرها .

أما المراجع العامة كالعربية والمترجمة مثل كتاب شكري غانم والذي جاء باسم ( النفط والاقتصاد الليبي ( 1953 – 1970 م ) وكتاب ( جغرافية المملكة الليبية ) للمؤلف أحمد رزقانه وكتاب ( ليبيا بين الماضي والحاضر ) للمؤلف محمد يوسف المقريف وغيرها من المؤلفات والمراجع فقد أثرت المادة العلمية لموضوع الدراسة ، أما المترجمة فكانت للمؤلف أنجيل ديل بوكا وكتابه ( الإيطاليون في ليبيا ) الجزء الثاني ، ومترجم من قبل محمود التائب ، وكتاب ( الشاطئ الرابع ) للمؤلف كلوديو سيجري ، وترجمه عبدالقادر المحيشي ، واستعنا أيضاً بالدوريات منها الجريدة الرسمية للملكة الليبية المتحدة ، وبرقة الجديدة ، وجريدة طرابلس الرسمية، وقد تضمنت الحالة الاقتصادية في ليبيا والعديد من المقالات المتنوعة والمعلومات المهمة مثل مشاركة الإيطاليين في مجالي البلديات ، وموقفهم من مطالبة الليبيين بالاستقلال والجوانب الاقتصادية الهامة .

أما الرسائل العلمية فتعد رسالة الماجستير للباحث عياد قداد الموسومة بـ ( النشاط الاقتصادي للجالية الإيطالية في ليبيا ) جامعة الفاتح ، طرابلس 1996م ، من بين الرسائل التي اهتمت بالنشاط الاقتصادي من بداية وجود الجالية وحتى خروجها من ليبيا ، وتُعد رسالة الدكتوراه للباحثة أسمهان ميلود معاطي والتي جاءت بعنوان : ( التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955 – 1969م ) ، من المصادر المهمة ، التي استفادت منها الدراسة

سنعتمد أيضاً على مصادر ومراجع أخرى كالجرائد والمجلات التي خدمت الدراسة ، وقد تبين فيما بعد الاعتماد عليها من مصادر متنوعة أن العلاقات الليبية الإيطالية حققت أهمية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية رغم انسحاب حكومة إيطالية نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، واتضحت هذه الأهمية من خلال التأثير الاقتصادي الإيطالي في ليبيا ؛ ومن هذا المنطلق سنحاول بلورة منهجٍ لإثبات هذه الفرضية وقد جمعت معلومات الدراسة وجرى تحليلها من الوثائق المصنفة وغير المصنفة من المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية والتي شكلت العمود الفقري للرسالة ، كما ستعتمد على عدد من المراجع العربية والأجنبية المترجمة مع أنه قد تعاملنا معها بالجذر والدقة ، نظراً لوجود نقص في المعلومات الإحصائية عن

التجارة وحجمها ، وقد عملت المراجع ولاسيما العربية في إثراء الدراسة وأمدتها بمعلومات هامة عن هذه العلاقة ، وأعطت معلومات عن تاريخ ليبيا في جوانبه المختلفة بشكل عام وعن النشاط الاقتصادي بشكل خاص .

ستأتي هذه الدراسة تحت عنوان العلاقات الاقتصادية الليبية الإيطالية في عهد المملكة وتم تقسيمها كالآتي :

1 – الفصل الأول : وهو عبارة عن تمهيد ومدخل للدراسة ، وسيكون عنوانه الأطماع والمصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وسيتناول التغلغل الاقتصادي الإيطالي في ليبيا قبل الاحتلال ، ثم الاستحواذ الإيطالي على الأنشطة الاقتصادية في ليبيا في العهد الإيطالي ، ثم النشاط الاقتصادي الإيطالي في ليبيا في عهد الإدارتين البريطانية والفرنسة مع الإشارة باختصار إلى أبرز الأحداث والمتغيرات التي طرأت على هذه العلاقة ين الطرفين خلال هذه الفترة .

2 – الفصل الثاني : سعى إلى دراسة الأنشطة الاقتصادية الإيطالية في ليبيا في العهد الملكي وسيتضمن العديد من المباحث هي : النشاط الزراعي والصناعي والتجاري ، ثم دور البنوك والمصارف ، والتطورات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين إبان عهد الاستقلال ودور هذه المؤسسات في تطور العلاقة آنذاك .

3 – الفصل الثالث : تناول اكتشاف النفط وأثره في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وإيطاليا ولاسيما في مرحلة اكتشاف النفط ودور إيطاليا خلال هذه المرحلة ، والاتفاقيات والمعاهدات ين الدولتين ، ودور شركات النفط الإيطالية ، ومحاولاتها الحصول على امتيازات عقود للتنقيب والكشف واستثمار النفط في ليبيا .

4 – الفصل الرابع : الجالية الإيطالية وأثرها في العلاقات الاقتصادية ين ليبيا وإيطاليا ، وسنحاول من خلال مباحثه معرفة التوزيع الجغرافي للجالية الإيطالية في ليبيا وأنشطتها الاقتصادية كما سنتعرض من خلال هذا الفصل إلى أصول الجالية الإيطالية وكيف جاءت إلى ليبيا ، ومدى

تأثيرها وتفاعلها من خلال ما يحدث بين الدولتين من مد وجزر في علاقاتهما السياسية وتأثير ذلك على الوضع الاقتصادي .

أما الخاتمة ، تعد أجاز لأهم ما أمكن الوصول إليه من نتائج ، ثم أدراج قائمة بالمراجع والمصادر التي تم استسقاء المعلومات العلمية منها وجمعها في هذه الدراسة المتواضعة .

وأخيراً فإننا نرجو من – الله – العلي القدير أن تكون هذه الدراسة قد أماطت اللثام عن حقائق تاريخية مهمة تتعلق بالعلاقات الليبية الإيطالية ، وإننا على ثقة وأمل أنها ستفتح الباب للباحثين والدارسين للكشف وللدراسة عن هذا النشاط الاقتصادي المهم في فترات لاحقة ولا يسعني وأنا أقدم هذا البحث للمناقشة إلا أن أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون لإتمام هذا البحث ، وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل والدكتور صالح المزيني الذي أشرف على هذه الرسالة وإعطائها من جهده ووقته الثمين ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل المكتبات والجهات العلمية التي فتحت لنا أبوابها واستقبلتنا واخص بالشكر المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، ومكتبة جامعة عمر المختار ، وجامعة محمد بن علي السنوسي ، وإلى كل من قدم لنا المساعدة طيلة مرحلة إنجاز هذه الدراسة ونسأل – الله – تعالى أن يجعل في هذا البحث النفع والتقدم والرقي لوطننا إنه سميع قريب مجيب . والله من وراء القصد .

# الفصل الأول

# الأطماع والمصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا

# خلال النصف الأول من القرن العشرين

أ. التغلغل الاقتصادي الإيطالي في ليبيا قبل الاحتلال.

ب. الاستحواذ الإيطالي على الأنشطة الاقتصادية في العهد الإيطالي.

**أ. التغلغل الاقتصادي الإيطالي في ليبيا قبل الاحتلال:**

كانت ليبيا منذ أقدم العصور هدف التطلعات الاستعمارية الإيطالية ؛ ففي عام 1816م أقامت إيطاليا جمعية الفرنسيسكان في طرابلس ، وهي أول مدرسة تبشيرية للبنين وكان التدريس فيها باللغة الإيطالية ، ثم افتتحت مدرسة مماثلة للبنات عام 1846م ، وفي بنغازي افتتحت عام 1880م أول مدرسة تجارية إيطالية ، وكان من نتائج أعمال هؤلاء الرجال من التجار أن بدأ الرأسمالي الإيطالي يتغلغل في الولاية[1].

أما بالنسبة لإيطاليا فقد كانت منفصلة وتعاني من التجزئة ، ثم ظهرت للعالم كدولة مستقلة وموحدة عام 1860م ، بعد أن كان – معظمهما بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية – مقسماً وخاضعاً لدول أخرى ، إضافة لذلك كانت تعاني من مشاكل داخلية لاسيما جزءها الجنوبي ، فقد كان متخلفاً وفقيراً وتسيطر عليه عصابات المافيا وقطاع الطرق والبطالة ، كما كان يغلب عليهم الجهل ؛ فقد قدرت نسبة الأمية بين سكانها بحوالي 90% أما 70% من سكانها كانوا يحاولون الهجرة إلى خارج إيطاليا بحثاً عن العمل الذي لم يتوفر في بلادهم ، وكان الجنوب تنقصه البنية التحتية الملائمة كالمستشفيات والمدارس والمياه النقية والطرق والأمن ، والأهم من كل ذلك الحاجة إلى العمل ، بعكس جزء الشمال الإيطالي والذي كان يشهد تقدماً نسبياً ، متمثلاً في صناعته وازدهار تجارته واقتصاده ، ولا يخفى على أحد أن فرنسا وبريطانيا ساعدتا إيطاليا على تحرير أراضيها وتحقيق وحدتها ، لكنَّ فرنسا كانت قد وقفت في وجهها عندما حاولت احتلال روما ، وهزمت قوات ( غاريبالدي) دفاعاً عن البابا ، وظلت إيطاليا عشر سنوات لا تجرؤ على الاقتراب من روما ، إلا بعد أن هزمت فرنسا أمام ألمانيا عام 1870م ، فكانت الفرصة سانحة أمام إيطاليا لاحتلال روما وتم لها ذلك في نفس العام ، ورفض البابا الاعتراف بسيادة المملكة الإيطالية على روما وطلب من الكاثوليك عدم التعاون مع المملكة الإيطالية الجديدة[2].

وفي هذا الوقت الذي ولدت فيه الدولة الإيطالية الموحدة ، ظهر التكالب الأوروبي على الاستئثار بالمستعمرات ، وهبت رياح الإمبريالية في هذه الأثناء على أوروبا ، وتبلورت أسطورة الرجل الأبيض وتفوقه وحقه في السيادة على الشعوب الأخرى ، وقد وجدت هذه الظاهرة الكثير من المريدين والمؤيدين في أنحاء أوروبا كافة ، ولم تكن إيطاليا خارجة عن هذا الإطار ، فكانت هذه الأحداث لها تأثيرها عليها ، فظهرت فئة من الحالمين بأمجاد روما وتبنت هذه الظاهرة ،

---

[1] نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين ، ت: عماد حاتم، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، ط2 ، 2001م ، ص 383.

[2] وهبي البوري ، بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي لليبيا ، مجلس الثقافة العام ، ط1 ، 2006م ، ص 19.

ونشطت الجمعيات الجغرافية والرحالة وشركات الملاحة ؛ نلاحظ أن هذا الشيء أثَّر على الساسة فقط ، أما عامة الشعب فقد كانوا بعيدين عن فكرة التوسع الاستعماري ، حيث كانت إيطاليا تعاني من تخلف اقتصادي وصناعي وقلة رؤوس الأموال ، التي لم تشجع على أي توسع استعماري رغم زيادة عدد السكان الذي كان يبرر هذا التوسع ، وكانت هناك أصوات ترتفع لتؤكد بأن على إيطاليا – قبل أن تستعمر بلاد الغير – أن تستعمر مناطق كثيرة فيها[1].

وكتب الصحفي الكبير (مونتانيللي) أن فكرة التوسع الاستعماري كانت محدودة في بلد تعود على ترجمة الأحداث إلى البلاغة اللفظية[2].

ولدت بداية التوجه الإيطالي نحو ليبيا في مؤتمر (برلين الأول)* عندما اقترح أحد أعضاء الوفد الفرنسي ترك طرابلس لإيطاليا كتعويض عن فقدها لتونس ، وقد كانت هذه العبارة بداية انطلاق مطامع إيطاليا ومطالبتها بليبيا ، ودار نقاش في مجلس النواب الإيطالي حول هذا الاقتراح ، وقد أعرب النواب عن ضرورة حصول إيطاليا على موقع ودور في إستراتيجية البحر المتوسط ، وكان السياسيون الإيطاليون ينظرون إلى حوض البحر المتوسط والبلدان المتاخمة له من الشمال الإفريقي على أنه المجال الطبيعي لنفوذهم ، مؤكدين على أن الاستيلاء على طرابلس وبرقة من قبل دولة أوروبية أخرى هو تهديد لأمن إيطاليا ، وفي كل مرة تقدم فيه الحكومة ميزانيتها إلى مجلس النواب ، كان يثار موضوع ليبيا ويقوم جدال متواصل بين أنصار التوسع الاستعماري وبين الحكومات التي كانت تؤكد اهتمامها بالمحافظة على توازن البحر المتوسط وعلى كيان الإمبراطورية العثمانية ، دون الالتزام بالقيام بعمل محدد لتحقيق أطماعها في ليبيا ، وخلال الفترة من عام 1881م إلى نهاية القرن نجد أن إيطاليا قد بذلت مساعيَ كبيرة للحصول على وعد مؤكد من الدول الاستعمارية الكبرى بعدم اعتراضها ومنافستها على ليبيا ، وقد وافقت كل من بريطانيا والنمسا وألمانيا وفرنسا في إطلاق يد إيطاليا في ليبيا مقابل أن تطلق إيطاليا يد فرنسا في تونس .

---

[1] وزارة الخارجية ، مكتب المخابرات والأبحاث ، تقرير المخابرات أي – أر ، ( 5930 ) ، ( تقييم لاستقلال ليبيا ) ، 1952م ، وزارة الخارجية الإيطالية ، إيطاليا في إفريقيا – أثيوبيا والبحر الأحمر ، روما ، إيطاليا ، 1952م ، ضمن بحوث ومقالات مترجمة ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

[2] نيكولاي بروشين ، المرجع السابق ، ص 385.

* يُعد مؤتمر برلين أكبر تجمع دولي يعقد في النصف الثاني من القرن (19) لتسوية الأوضاع في البلقان ، تمشياً مع اتفاق سان استيفانو الذي تم بعد هزيمة تركيا أمام روسيا عام 1877– 1878 م وتخليها عن معظم ممتلكاتها في البلقان والبحر الأسود ، أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة، 1980 ، ص 351.

رغم قرب الشواطئ الإيطالية من ليبيا ، ورغم العلاقات التجارية المتواصلة بين الطرفين على مر العصور السابقة ، إلا أن إيطاليا كانت أقل من غيرها من الدول الأوروبية معرفة بليبيا وبشعبها وطبيعتها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لذلك – وعلى مدى ثلاثين عاماً – ، شرعت الحكومات الإيطالية المختلفة في عمل دبلوماسي للحصول على موافقة الدول الكبرى لاحتلال ليبيا ، وفي عمل تجسسي لجمع المعلومات العسكرية والاتصال بزعماء البلاد ذلك لتضمن وقوفهم معها ، ومحاولة منها لوجود اقتصاد لها في ليبيا[1].

ويعتبر الرحالة ( منفريدو كامبيريو M. Camperio) أول مَن أفتتح هذا الاتجاه وهو رحالة ومؤسس جمعية الاستكشاف التجاري في أفريقيا ، وصاحب صحيفة المستكشف ، ففي عام 1880م قام بزيارة ليبيا ابتدأها من طرابلس إلى الخمس عن طريق سوق الجمعة –فتاجوراء– فسوق النقازة ، وعاد من هذه الرحلة إلى طرابلس عن طريق مسلاته ، ترهونة ، وكان (كامبيريو) متأثراً بما كتبه الرحالة الألماني (رولفس Rohlfs) الذي دعا الإيطاليين إلى احتلال برقة ، لأن المنطقة الممتدة من توكرة إلى الجبل الأخضر خصبة وشبيهة بالأراضي الإيطالية . وفي أوائل عام 1881م قام بإرسال بعثتين إلى برقة عن طريق جمعية الاستكشاف التجارية الإفريقية ، الأولى كانت تجارية ترأسها (كامبيريو) ، والثانية علمية ترأسها (هايمان Haiman) وهو موظف سابق بوزارة العدل المصرية ويجيد اللغة العربية ، وقد أسست البعثة الأولى مركزين تجاريين في بنغازي ودرنة ، وقد أراد (كامبريو) زيارة طبرق والبمبة ، وتقديم تقرير عن أهميتها العسكرية ، لكن السلطات التركية منعته عن هذه الزيارة ، وقد حاول أحد مساعديه وهو (مامولي) الوصول إلى طبرق متخفياً في ملابس عربية إلا أن أمره اكتشف وألقى القبض عليه ولم يتم إطلاق سراحه إلا بعد أن تدخلت الحكومة الإيطالية ، وقد أُغلق المركزان التجاريان في بنغازي ودرنة وتوقف نشاطهما ، وعاد أعضاؤهما إلى إيطاليا وذلك لغياب الدعم المالي وعدم اهتمام الحكومة الإيطالية ، وتعتبر هذه أول رحلة يقوم بها إيطالي إلى ليبيا بغرض جمع المعلومات تمهيداً لاستيلاء إيطاليا عليها[2].

في عام 1884م عاد ( كامبيريو) بشكل جديد وهو شراء أراضٍ باسم الجمعية ، وإنشاء مستعمرات إيطالية زراعية ، وقد جاء إلى بنغازي لتطبيق فكرته ، وطلب من الحكومة الإيطالية أن تحاول الحصول على إذن شراء الأراضي ، وتسهيل مهمته عن طريق اتصالها باستانبول ، ولكن حكومة إيطاليا رفضت التدخل ، وقد حاول شراء بعض الأراضي عن طريق بعض السماسرة ، وتشير إحدى الوثائق إلى أن " أحد الطرابلسيين من تبعة الدولة العليا ، كان سابقاً

---

[1] وهبي البوري ، المرجع السابق ، ص 35.

[2] ministero Affariesteri : L' Italiain Afrika-Leprime Ricerche Di vne colonia-Roma-1955 P.260.

يدّعى الحماية الفرنسية قد تدخل في ترويج بيع أرض في نقطة مهمة ، حاوية ثلاث قرى ذات نخل كثير إلى الأجانب ، وكان وراءه مواطن آخر يعمل وكيلاً لشركة وابورات " شركة ملاحة " وكان وراء الاثنين القنصلية الإيطالية "[1].

كما تذكر وثيقة أخرى ، وهي رسالة من الشيخ إبراهيم أولاد رخيص إلى محمد المصراتي يشكو فيها أن السلطان باع برقة للإيطاليين ، ويريد بيع زلة ، وهذه الوثيقة تعود إلى عام 1883م ، في عهد ولاية (أحمد عزت) وبداية محاولات الطليان شراء أراضٍ في ليبيا ، وقد أعرب أعيان مصراته عن قلقهم من النشاط الذي يقوم به أحد الطليان المقيمين في مصراته ووجهوا رسالة إلى الوالي ، يقولون : إن هذا الإيطالي ويدعى (إدواردو) يجيد اللغة العربية ويرتدي الملابس الليبية ، وأنه في الفترة الأخيرة قام بالاتصال بالناس ويخبرهم أنه سيصبح قنصلاً لإيطاليا في مصراته وسوف يدخل في حمايته من يشاء ليتمتع بالامتيازات التي توفرها هذه الحماية[2].

أما بالنسبة للحكومة الإيطالية فإنها آنذاك لم تساند هذه المبادرات الفردية ، والمؤسسية ، فقد كانت منشغلة بتوسعها شرق إفريقيا ؛ هذا مما دفع أنصار احتلال ليبيا إلى انتقادها بشدة ، وقد ردَّ مدافعاً وزير الخارجية (مانشيني mancini) حيث صرح في مجلس النواب قائلاً: " إنكم تخشون أن عملنا في البحر الأحمر يصرفنا عن الاهتمام بالبحر المتوسط هدف السياسة الإيطالية الهام ، وأتساءل لماذا لا تعترفون بأننا قد نجد في البحر الأحمر المفتاح إلى الطريق التي تؤدي إلى تأكيد حرصنا على عدم الإخلال بتوازن البحر المتوسط " [3].

واصل أنصار الاستعمار ضغطهم على الحكومة من أجل احتلال ليبيا ، قبل أن تستولي عليها دولة أخرى ، كما حدث في تونس ، ولتطمئنهم الحكومة بأنها مهتمة بليبيا ، وبما يقع فيها وحولها ، اختلقت أعذاراً واهية كالاعتداء على حارس القنصلية الإيطالية بطرابلس ، أو تفتيش منزل يهودي من رعايا إيطاليا ، أو معاملة سيئة لأحد الإيطاليين وابنته ، وقررت إرسال باخرة حربية إلى طرابلس عام 1883م ، للتهديد وكان الإيطاليون يشعرون بأن الرعايا الإيطاليين في ليبيا لا يلقون نفس المعاملة المميزة التي يلقاها رعايا الدول الأخرى ، وما أن سمعت استانبول بأن إيطاليا ستقوم بعملية بحرية في مياه الولاية ، سارعت للاتصال بروما وقدمت الترضيات لها، وذلك قبل أن تتحرك البارجة التي ظلت راسية في ميناء (سيراكوزا) وقد كانت إيطاليا قد قامت

---

[1] أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي ، طرابلس ، ليبيا ، ط1 ، 1971م ، ص 338.

[2] أحمد صدقي الدجاني والحاج عبد السلام آدهم ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1974م ، ص 62.

[3] أنجيل ديل بوكا ، الإيطاليون في ليبيا ، ت: محمود التائب ، ج1 ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا ، 1993م ، ص 16.

بهذا العمل للوصول إلى هدفين : الأول طمأنة الإيطاليين بأن الحكومة تدافع عن كرامة الإيطاليين وأن ليبيا من ضمن اهتماماتها ، والثاني إشعار تركيا والدول الأوروبية بأن إيطاليا لها مصالح وحقوق لا تتهاون في الدفاع عنها ، ومما يثير الاستغراب أن نفس الوزير لخارجية إيطاليا ناقش الحادث في مجلس النواب ، وتحدث بتباهٍ عن الأسلوب الحازم الذي استعمل مع تركيا وفند المزاعم التي رددتها الصحف الأجنبية المغرضة ، متهمة إيطاليا بأنها تفكر في تجهيز حملة لاحتلال ليبيا[1].

الجدير بالذكر أنه عند منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر الميلادي ، كانت إيطاليا لا تزال دولة متخلفة من الناحية الاقتصادية ، وتعاني متاعب مالية كبيرة ، بالإضافة إلى أن الوضع الدولي وتوازن القوى في تلك المنطقة قد تركز لغير صالحها ، فنجد أنها قد قامت بإعداد حملة ، وتجهيزها على عجل ، مستندة في مبادرتها تلك على قيام فرنسا باحتلال المغرب مما يعطي لها الحق لاحتلال ليبيا ، ولكن فرنسا لم تحتل المغرب ، ولم يحدث اختلال في توازن البحر المتوسط ، لذلك توقفت إيطاليا عن السير في مخططها ، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن وزارة الحربية الإيطالية لم تتوقف عن إرسال الجواسيس إلى ليبيا ، وكانوا هذه المرة ضباطاً من هيئة الأركان مثل " بونافنتورا زانيللي Bonaventura Zaneli " والكابتن " شيبوني روسي Sipione Rossi " والكولونيل " جانيني Glannini " ، وقد اكتفت إيطاليا الضعيفة بالتغلغل السلمي ، عوضاً عن التوسع العسكري في ليبيا ، ولتحقيق ذلك حاولت في ما بين الأعوام 1887-1902م القيام بعمل كبير على الصعيد الدبلوماسي ، وتوقيعها لعدد من الاتفاقيات الدولية التي مكّنتها فيما بعد من الاستيلاء على ليبيا ، وتمشياً مع هذه الاتفاقيات قامت كل من بريطانيا ودولة النمسا والمجر وألمانيا وأسبانيا وفرنسا بالإمساك عن القيام بأية مطالب نحو طرابلس وبرقة فوضعتها عملياً تحت تصرف إيطاليا.

في عام 1907م عقدت إيطاليا إتفاقية سرية مع فرنسا تحدد فيها مناطق النفوذ في حوض البحر المتوسط ، وامتنعت فرنسا حسب هذه الاتفاقية عن أية مطامع في ليبيا ، وذلك من أجل إيطاليا ولصالحها ، وكان مقابل ذلك أن تترك إيطاليا مراكش لصالح فرنسا ، وتعهدت كذلك لفرنسا أن تقف على الحياد في حال هجوم ألمانيا ، مما دفع ألمانيا إلى اتخاذ إجراءات تجعل من إيطاليا حليفاً لها وعضواً في الحلف الثلاثي ، كما علمت إيطاليا أن ألمانيا لن تضع عراقيل أمامها في حال استحوذت على ليبيا ، ولم يكن أمام إيطاليا سوى مقاومة عنيدة من قبل دولة النمسا ، والمجر التي كانت تتخوف من نشاط إيطاليا في حوض المتوسط ، وقد تم القضاء على ذلك بتقديم تعهد بعدم معارضتها في البلقان ، ولهذا عند إعادة الحلف الثلاثي سنة 1907م

---

[1] أنجيل ديل بوكا ، المرجع السابق ، ص 18.

الذي كان بعضوية إيطاليا وألمانيا والنمسا والمجر ، فقد تعهدت الأخيرة بتقديم الدعم الدبلوماسي لإيطاليا في صراعها للاستيلاء على ليبيا ، ويُعد اعتراف بريطانيا بالحقوق الخاصة لإيطاليا في شمال إفريقيا من أكبر النجاحات التي حققتها إيطاليا ، وقد انعكس ذلك على تطلعات بريطانيا بداية من سنة 1887م إلى تحسين العلاقات الانجلو- إيطالية وهو ما فرضته رغبة بريطانيا في إبعاد إيطاليا عن الحلف الثلاثي مهما كان الثمن[1].

وخلال الفترة الممتدة من 1902- 1911م كانت الظروف غير مهيأة أمام إيطاليا لتحقيق خطتها الاستعمارية ، لكن نجد أنها قد زادت من إعداداتها في هذه المنطقة بصورة حادة، ويعتبر (فرانسيسكو كريسبي) أشد الساسة الإيطاليين تمسكاً بحق إيطاليا في التوسع الاستعماري، وكان يعتقد أن المستعمرات سوف تحل مشاكل الجنوب الإيطالي ، وكان يريد أن يحتل أثيوبيا وجنوب السودان وليبيا ليربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط عن طريق البر دون المرور بقناة السويس ، فمنذ أن تولى وزارته الأولى عام 1887 م عمل على فتح المدارس الإيطالية في مصر وسوريا وفلسطين وتركيا وعزز مركز إيطاليا التجاري في هذه البلاد عن طريق استعانته بالجاليات الإيطالية هناك.

وفي وزارته الثانية (1893-1896 م) عمل على إعادة فتح المركز التجاري في بنغازي مستعيناً بجمعية الاستكشاف التجاري في إفريقيا وقد قدم لها الدعم المالي ، وقام بإرسال الجواسيس إلى طرابلس وبنغازي ، وذلك لجمع المعلومات الاقتصادية والزراعية والعسكرية والسياسية ، وطلب منهم أن يقوموا بالاتصال بالسكان والأعيان ، وكلف القنصل الإيطالي في طرابلس (قراندي Grandi) أن يعمل على التمهيد السياسي بأن يمنح الوعود والإغراءات للأعيان والمشائخ وذلك مقابل تأييدهم لإيطاليا ، كما أرسل أيضاً المهندس (ريبكي Rebrecchi) والذي جاء إلى طرابلس وقد انتحل شخصية تاجر سويسري ويسمى "أوتولينوينوشتاتر" وكان قد كلف بأن يتصل بالشخصيات البارزة في البلاد ، ولكن سرعان ما اكتشف أمره واضطرت الحكومة الإيطالية إلى استدعائه[2].

وتقول المصادر الإيطالية أن (ريبيكي) قد قدم تصوراً لتوطيد مركز إيطاليا في ليبيا يتلخص في تطوير المعاهد الدراسية ، ونشر الوكالات التجارية ، وتعزيز المواصلات البحرية ، وإنشاء قسم للفنون والصنائع يلحق بالمدرسة الابتدائية لجذب العنصر الوطني وإنشاء العديد من المدارس في أنحاء ليبيا كافة ، وقد استمر القناصل الإيطاليون في طرابلس وبنغازي يحاولون إقناع المشائخ والأعيان بأن بلادهم سوف تتقدم مثل تونس ومصر ، إذا قبل الليبيون سيادة

---

[1] أنجيل ديل بوكا ، المرجع السابق ، ص ص 19-20.

[2] وهبي البوري ، المرجع السابق ، ص ص 21 ، 25.

إيطاليا عليهم ، وكانوا يعتقدون بأنهم سوف يحلون محل الأتراك وأن العرب سوف يرضون بالتعهد باحترام دينهم وعاداتهم وعدم المساس بممتلكاتهم ، ونيل المناصب العامة ، وإعفاء التنظيمات الدينية من الضرائب ، ولكن نجد أن هذه الاتصالات باءت بالفشل ولم تتحقق أي نتيجة إلا مع البعض الذين كانوا على ارتباط سابق بإيطاليا ويعتبرون من العملاء . رغم هذه السياسة إلا أن إيطاليا ظلت على جهل تام دون الدول الأوروبية الأخرى بأوضاع ليبيا وظلت تتساءل حتى وقوع الاحتلال هل عرب ليبيا سيكونون معها أم ضدها ؟ [1].

ما إن بدأ القرن العشرين حتى دخلت إيطاليا وقد تحقق لها الكثير من الانجازات على المستويين الداخلي والخارجي ، لاسيما على المستوى الاقتصادي فقد تغلبت على الكثير من المشاكل الداخلية ، وعادت علاقاتها مع فرنسا ، وفازت بموافقة أغلبية الدول الكبرى على إطلاق يدها في ليبيا ، كما تخلصت من النظم المصرفية والاقتصادية والتي ورثتها عن الدويلات التي تكونت منها إيطاليا الموحدة ، وأخذت تجد لها موقعاً في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً ؛ فقد تطور اقتصادها ونظامها المصرفي وزراعتها وصناعتها وازداد إنتاجها وصادراتها ، وتحسن مستوى معيشة شعبها بشكل عام ، وقد يعود الفضل في ذلك إلى " كريسبي" رئيس وزراء إيطاليا، الذي كان قد طلب من المستشار الألماني ( بسمارك ) مساعدة إيطاليا والعمل على تحسين أنظمتها المصرفية واقتصادها بشكل عام ، فأرسل (بسمارك) إلى إيطاليا ثلاثة من كبار الخبراء اليهود وهم: " جويل Joel " ، و " غولد سميث Gold smith " و "تيبليتس Tiplits" فعملوا على تطوير الصناعة والاقتصاد بفضل عاملين هامين وهما: تحديث النظام المصرفي وذلك بتأسيس المصرف التجاري Bancah commercial " ، و مصرف ائتمان "ccredito Italiano" ، وإدخال صناعة توليد الطاقة الكهربائية من المياه المنحدرة والشلالات ، وكانت قبل ذلك تشكو من ضعف إنتاج الحديد والصلب بسبب تكاليف الفحم الباهظة والذي كانت تستورده من بريطانيا ، وعندما أصبحت تولد ما تحتاجه محلياً استغنت تقريباً عن الفحم البريطاني ، وبسبب تحديث النظام المصرفي فقد تمكنت المصارف – وعلى رأسها المصرف التجاري – من التوسع في تقديم القروض للصناعة والتجارة والزراعة ؛ مما أدى إلى تطور الصناعة ونموها وتحسن الزراعة ، وازدهار التجارة ؛ مما جعلها تصدر إلى الخارج ، وهذا الانتعاش الاقتصادي أثّر تأثيراً إيجابياً في الحركة الاستعمارية وجعلها تدعو مِن جديد إلى ضرورة الاستيلاء على ليبيا لاسيما بعد ركودها لفترة من الزمن بسبب هزيمتها في (عدوه 1896م) وانسحاب كريسبي من الساحة السياسية [2] ، في هذه الأثناء ، ومع هذا التطور الإيجابي سيطر على الساحة السياسية الإيطالية ( جولييتي Giolitti ) والذي يعد من أبرز السياسيين وأكفئهم الذين عرفتهم إيطاليا ،

---

[1] مذكرات جولييتي ، ت: خليفة التليسي ، دار الكتاب العربي ، طرابلس ، ليبيا ، ص ص 40-46.

[2] IDRO mont Auell,I,T.Alia D1 Glolittl – Milano- 1945. P.40 .

وكان دائماً له تأثير على الأحداث وبشكل مستمر ، سواء كان في الحكم أم خارجه ، وقد تولى الوزارة خمس مرات وسيطر على مسرح الأحداث السياسية في إيطاليا قرابة العقدين ، وعرفت هذه الفترة بعصر جوليتي ، ويعتبر المفكر والمنفذ لعملية احتلال ليبيا ، وقد أشرف شخصياً على الإعداد العسكري وسير المعارك والمفاوضات ، حتى وصلت إلى معاهدة ( أوشي لوزان 1912 م) ، وقد كتب في مذكراته ، أنه عندما تولى وزارته الثانية 1903 م كان حل المشكل الليبي يمثل النقطة الثالثة في برنامجه السياسي ، وقد أراد الإشراف شخصياً على الأجهزة المكلفة بجمع المعلومات عن ليبيا ، فاختار من يثق بهم من العملاء والدبلوماسيين ، فقد كان على دراية كبيرة بالشعب الليبي ، ويعرف أنه شعب مقاتل ، وإذا وقعت الحرب فلن يتخلى عن مناصرة الأتراك من أجل الرابط الديني والشعور الوطني ، وكان يعلم أيضاً أن السنوسية أهم تنظيم عسكري في ليبيا ، وأنَّ القضاء عليها أو إبعادها عند حدوث الغزو العسكري الإيطالي عامل هام لصالح إيطاليا [1].

ويقصد بالغزو السلمي تلك المرحلة التاريخية التي تبدأ من عام 1860م بتكامل الوحدة الإيطالية إلى عام 1911 م ، حيث قامت إيطاليا في هذه الفترة بمبادرات سهلت عليها عملية الحصول على ليبيا ، أما في المفهوم الإيطالي فالتوغل السلمي هو قيامها بسلسلة من المبادرات الاقتصادية والمالية في طرابلس وبرقة لخلق وجود إيطالي مؤثر ، يستحوذ تدريجياً على معظم النشاطات الاقتصادية والمالية في المنطقتين ، ويحولها – أي المبادرات – إلى نفوذ سياسي يؤدي إلى حماية أو ما يشبه الحماية ، وبذلك تستولي على ليبيا دون حرب أو قتال ، والحكومة الإيطالية بعد خروج (جوليتي) من الحكم عام 1905م ، تخلت عن فكرة غزو ليبيا والدخول في حرب مع تركيا وآثرت سلوك طريق آخر ، يحقق لها ذلك ، وهو طريق التغلغل الاقتصادي أو التوغل السلمي ، الذي يوطد أقدامها في ليبيا وبالتالي يمهد للاستيلاء عليها[2].

**ب. الاستحواذ الإيطالي على الأنشطة الاقتصادية في العهد الإيطالي:**

لم تكن السوق الليبية غريبة عن إيطاليا ، كما أن الحكومة التركية لم تمنعها من القيام بأي نشاط اقتصادي داخل ليبيا ، ففي تجارتها الخارجية كانت تحتل المرتبة الثانية وكان لإيطاليا خطوط ملاحة ومكاتب بريدية ومدارس ومستشفيات وإرساليات دينية وجالية تقدر بألف نسمة داخل ليبيا ، كما أن الوالي العثماني أحمد عزت شجع الإيطاليين على العمل في ولاية طرابلس والاستعانة برؤوس أموالهم وخبرتهم لتطوير البلاد ، واعتبر الإيطاليون أن هذه فرصة ثمينة أمام

---

[1] مذكرات جوليتي ، المرجع السابق ، ص 48.

[2] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الاستعمار الإيطالي وأثره على العروبة والإسلام في إفريقيا ، القاهرة، مصر ، 1977م ، ص 353.

إيطاليا لبسط نفوذها الاقتصادي والسياسي ، واستثمار رؤوس الأموال الفائضة ، وتشجيع الهجرة وتوفير العمل للآلاف من أبنائها ، ولكن رجال الأعمال والشركات كانوا غير مستعدين للمغامرة بأموالهم في ليبيا ، ولم يكن من بين المهاجرين مَن كان يرغب في الذهاب إليها ، فعملت إيطاليا على مدى ربع قرن بالاكتفاء بأن تدعي أن لها حقاً في ليبيا ، واستغلت الإعلام والصحافة لترويج هذه الأفكار ، وإثارة هذا الموضوع أمام مجلس النواب ، ووضع اللوم على تركيا ، واعتقدت أن موافقة الدول الكبرى على إطلاق يدها في ليبيا يعطيها الحق في التدخل في شؤون ليبيا ، كما يعطيها الحق في تصريف شؤونها كما تشاء والتعاقد مع من تشاء ، والذي شجعها على ذلك هو سلبية الحكومة التركية ، وعدم قيامها بحملة دبلوماسية لمواجهة الادعاءات الإيطالية ، كما أنها لم تعمل على تقوية حاميتها ووسائل دفاعها عن ليبيا وتعزيزها كما ينبغي ، حتى تشعر إيطاليا بأنها لن تنال ليبيا إلا بقوة السلاح ، وليس بموافقة الدول الكبرى ، ونرى تركيا تعمل على إرضاء طلبات إيطاليا، حتى لو تطلب الأمر أن تقوم بعزل والي طرابلس أو بنغازي ، وذلك لكسب رضا إيطاليا .

وعاشت إيطاليا خلال العقد الأول من القرن العشرين، نهباً للإشاعات التي كانت تدور حول منافسة الدول الأوروبية الأخرى لها على ليبيا، وكانت كل إشاعة تأخذها الصحافة الإيطالية وتعمل على تضخيمها وتعتبرها اعتداء على حقوق إيطاليا ، وتطالب الدولة بالتدخل السريع للحفاظ على هذه الحقوق وحمايتها ، وتعمل على دفع مجلس النواب الإيطالي إلى مناقشة هذا الحدث على أنه أمر جلل وعظيم يمس كرامة الدولة.

في هذه الأجواء ووسط كل هذا التوتر والعداء بين الطرفين قررت إيطاليا القيام بعملية التوغل السلمي في ليبيا ، واللجوء إلى الحيل السياسية والمبادرات الاقتصادية ، لتحقيق ما كان يجب أخذه بالسلاح ، لذلك كان عليها القيام بعملين مهمين هما: أولاً : كسب تركيا إلى جانبها حتى عملت على مساعدتها والتعاون معها وعدم عرقلتها في حين كان لإيطاليا نشاطات اقتصادية في ليبيا . ثانياً : منع الدول الكبرى من مناقشتها اقتصادياً في ليبيا[1] .

ونرى هذا جلياً عندما نقف على تصريح وزير الخارجية أمام مجلس الشيوخ رداً على سؤال قد طرح حول التوغل السلمي في ليبيا فقال : " إن حق الأولوية في طرابلس بالنسبة للحاضر ، أن نحوّل إليها رؤوس أموالنا تشجيع التيارات التجارية والمبادرات الصناعية والزراعية ونرغّب في القيام بهذا العمل بالتفاهم مع الباب العالي الذي تربطنا به

---

[1] عبدالمنصف البوري ، الغزو الإيطالي لليبيا 1911 – 1912م ، دراسة في العلاقات السياسية ، 1970م ، جامعة القاهرة ، مصر، ص ص 218 – 219 .

علاقات ممتازة والذي من مصلحته تسهيل عمل إيطاليا السلمي والمدني " [1]

وبإمعان النظر في هذا التصريح ، نجد أن إيطاليا طمعت في تعاون تركيا معها ، وذلك لتجد لها موطئ قدم في ليبيا ، ومن ثم الاستيلاء عليها فيما بعد ، وتضمّن هذا التصريح أول إشارة رسمية عن رغبة إيطاليا في القيام بأعمال اقتصادية مكثفة في ليبيا ، لكن هذه الرغبة الجامحة فشلت في إقناع المستثمرين في تشغيل رؤوس أموالهم في ليبيا ، ومن هنا نجد أن وزير الخارجية (تيتوني Tittoni) واجه صعوبة في العثور على مؤسسة مالية على استعداد للعمل في ليبيا ، فكلف " أدولنو كاسوتو Casuto " كان له مؤلف يسمى " دليل طرابلس السياحي الاقتصادي " – بأن يعد له دراسة بهذا الخصوص ، لذلك اقترح عليه " كاسوتو" تأسيس مصرف في طرابلس يعمل على منح القروض والأعمال المصرفية الأخرى ، وذلك لتخليص الناس من المرابيين ، وتقديم المساعدة لهم في أعمالهم ونشاطاتهم التجارية والزراعية ، فاتجه وزير الخارجية إلى بنك روما حتى يعمل مؤسسة مالية في ليبيا ، لاسيما وأن نائب رئيس البنك هو شقيق وزير الخارجية، بالإضافة إلى أنه يرتبط بعلاقة وثيقة بالأوساط الكاثوليكية ؛ مما أدى إلى قبول البنك بالمهمة ، وتم فتح فرع له في طرابلس ، كما اقترح سفير إيطاليا الموجود في إسطنبول على وزير الخارجية بفتح مصرف في العاصمة التركية تكون له فروع في الولايات العثمانية وكان من ضمنها طرابلس ، ولكن هذا الاقتراح رفضه وزير الخارجية ؛ لحاجته لرأس مال كبير وهو غير متوفر ، وقد تم الاتفاق على تأسيس فرع رئيس في طرابلس ، وتكون لديه فروع أخرى في باقي مدن ليبيا ، على أن يقوم البنك بسلسلة من المعاملات الاقتصادية والصناعية والزراعية إلى جانب أعماله المصرفية[2].

أنشئ مصرف روما ( Banco di Roma ) في 9 / 3 / 1880 م ، في مدينة لازيو " Lazio " بإيطاليا برأس مال قدره ( 6 ملايين ليرة إيطالية ) ، وكان معظم رأس ماله من الفاتيكان ، واقتصر نشاطه في بداية الأمر على مدينة (لازيو) ، وبعد عام 1900م توسع نشاط المصرف وفتح له فروع خارج إيطاليا ، وكان بذلك أول مصرف إيطالي يفعل ذلك .

فتح مصرف روما طبقاً لقرار اتخذ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 28/ 3/ 1907م ، وفي 15/ 4/ 1907م فتح له فرعاً في طرابلس ، وترأس الفرع في مصرف روما الموجود في ليبيا شخص يدعى " برشياني Bersciani " وكانت لديه خبرة في هذا المجال ، فقد كان يعمل في أمور مماثلة في الصومال ، وزاد نشاط المصرف بشكل كبير داخل طرابلس وفتحت فروع أخرى في كل من مصراته والخمس وزليطن ودرنة ، وبلغت استثماراته عام 1911م حوالي 245 مليون

---

[1] E.Tommpsini L'Italia Alla vlgilia Delia Guerra – BoloGna vol 1934- p 159.

[2] وهبي البوري ، المرجع السابق ، ص 96.

ليرة إيطالية ، أي حوالي 5 ملايين دولار ، ومن الاستثمارات التي قام بها آلة كابسة للحَلْفا في طرابلس ، وبعض مصانع عصر الزيتون ، وفي 16/ 8/ 1910م أفتتح مطحناً للدقيق

بالإضافة إلى أنه كان له استثمارات أخرى مثل مصنع للصابون ومؤسسات عمل للإسفنج وريش النعام ، كما أنشأ مطبعة ، وقام بالتعاون مع المجلس الإيطالي الاستعماري بملكية وتسيير خطين بح ريين يربطان الولاية بإيطاليا[1].

كما أن المصرف قد قام بالعديد من المحاولات المشروعة وغيرها ، للحصول على أكبر قدر من الأراضي داخل ليبيا ، فقد تم له شراء العديد من الأراضي ، وكانت أول عملية شراء عام 1907م ، أي خلال شهور فقط من فتحه لفرعه في طرابلس ، واشترى هذه الأراضي من أفراد الأقليات الأجنبية غير الإيطاليين ، والذين تم إغراؤهم مالياً وبمبالغ كبيرة لم يستطيعوا رفضها ، فقد كان المصرف يدفع أحياناً ثلاث أضعاف القيمة الحقيقية للأراضي ، لأن الأساس في هذا الاستثمار سياسيٌ وليس اقتصادياً[2].

شهدت البلاد عام 1907م ، جفافاً شديداً ، وهو فترة دخول المصرف إلى ليبيا ، فكتب القنصل البريطاني من بنغازي يخبر حكومته بهذا الجفاف قائلاً: " لم يكن هناك أي إنتاج من الشعير لهذا العام " ، كما فقدت البلاد جزءاً كبيراً من ثروتها الحيوانية ، فكان الوضع الاقتصادي في البلاد عام 1907– 1908م على غير ما يرام ، وأضاف يقول: " إنّ العائلات التي هي في الحالات العادية تعد صاحبة دخل جيد اضطرت هذا العام أن ترهن بعض حليها وحتى منازلها كضمان لقروض أخذتها من بنك روما "[3].

وطبيعي أن يستغل المصرف هذه الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد ، فقام بشراء الكثير من قطع الأراضي في منطقة بنغازي ، ولكن المساحة الحقيقية للأراضي التي اشتراها المصرف لم تحدد مساحتها بدقة ، لأن القانون العثماني الموجود آنذاك ، كان يمنع المؤسسات الأجنبية من امتلاك الأراضي في الولاية ، فاضطر المصرف إثر ذلك أن يسجل الأراضي التي أشتراها بأسماء الأفراد تحايلاً على القانون ، ومع ذلك فقد قدر البعض مساحة الأراضي التي تم شراؤها من قبل المصرف بأكثر من 400.000 هكتار.

---

[1] محمد مصطفى الشركسي ، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي ، ليبيا ، تونس: الدار العربية للكتاب ، 1976م ، ص 14.

[2] آلدوماريه كلاندرا ، النشاط الريادي لبنك روما في طرابلس الغرب ، ت: علي الصادق حسنين ، مقال في مجلة الواحة ، العدد2 ، 17 مايو/ أغسطس 2003م ، ص ص 24 ، 29.

[3] Report on the trade of Benghazy District for the years 1906- 1908 Great Britain .PP.N4214.session 1909. Vol, 98. P.4.

**وقد أرجع بعض الباحثين والدارسين نجاح مصرف روما إلى سببين:**

أولاً : أنه كان أفضل من المرابين واليهود المحليين ، الذين كانوا يأخذون أرباحاً تتراوح بين 20-60% على القروض التي يمنحونها للمواطنين ، فعلى سبيل المثال في عام 1908 م كتب نائب القنصل البريطاني في بنغازي يقول: " كان المرابون يقرضون بفائدة تصل إلى 60% ، في حين كانت الأرباح التي كان يتحصل عليها البنك من قروضه 9%.

ثانياً : اعتماد المصرف وبشكل رئيس على بعض العناصر الوطنية ، ممن كان لهم نفوذ محلي أي من الأعيان ، ومن أوائل موظفي المصرف كان (عمر المنتصر) و (أحمد المنتصر) و (أحمد الأزمرلي) [1].

وسع البنك أعماله فشملت نشاطات الصناعة والزراعة والمعادن والمقاولات والتعهدات والتجارة وغيرها من الأعمال ، وكان يعمل بسرعة ويريد أن يحتكر جميع المشاريع الموجودة في البلاد وذلك في أقصر وقت ؛ مما جعل هذه الأعمال تباشر دون دراسة جدوى أو دراسة الظروف المحلية ، ومدى تأثيرها على المشاريع التي يقوم بها البنك ، وخلال السنوات الأربع الممتدة من عام 1907م ، حتى الغزو الإيطالي كانت للمصرف مشاريع ونشاطات أثرت سياسياً واقتصادياً على السكان ، وبهذا تحققت الغاية التي جاء من أجلها البنك ، وهي التمهيد لعملية الاستيلاء السلمي للبلاد ، ومن بين هذه المشاريع الأعمال المصرفية فتعتبر من أنجح النشاطات التي قام بها البنك والأكثر فائدة بالنسبة للسكان ؛ لأن البلاد في تلك الفترة كانت تمر بضائقة اقتصادية خانقة ، وفي وضع مزرٍ ناتج عن الإهمال والتخلف والفقر ، بسبب عدم اهتمام الحكومة التركية ، وإهمالها لآخر ولاياتها الإفريقية ، وأسوة بجيرانهم كانت الطبقة الواعية من الشعب الليبي تشعر بالحاجة إلى التغيير والبناء والتقدم ، فليبيا في تلك الفترة كانت تعيش بدون إنارة كهربائية ، أو مياه جارية نقية ، أو صرف صحي أو طرق ، وكانت المواصلات في حالة سيئة، وكان هم الحكومة التركية مُنصب فقط على جمع الضرائب ، أما الليبيون والذين اعتمدوا على الزراعة وتربية الحيوانات ، فكانت معيشتهم وتحسنها وسوءها مرتبطة بهطول الأمطار ، التي إذا جاءت في أوقاتها وبكميات كافية تحسنت أحوالهم وظروفهم المعيشية ، وإذا انحبست الأمطار وحل الجفاف اشتدت بهم الحالة وساءت[2].

هذه الظروف جعلت الليبيين يهجرون أراضيهم بحثاً عن العمل ، وبذلك أصبح الوضع مؤلماً وفي حالة عدم استقرار ومعاناة ، ولهذا قابل الليبيون افتتاح فرع بنك روما في طرابلس بمشاعر مختلفة ، فالبعض رأى أنه سوف يوفر للبلاد الخدمات التي عجزت الحكومة التركية عن

---

[1] Francesco, malageri, La Guerra Libica 1911- 1912, Rome, Edizione di storia elitteratura, 1970. P. 19.

[2] الطاهر أحمد الزاوي ، جهاد الأبطال ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1950م ، ص 28.

توفيرها ، والبعض الآخر قابل هذا الافتتاح بعداء شديد واعتباره وسيلة من وسائل الغزو التي كانت إيطاليا تلوح به ، بينما وجد التجار في هذه المؤسسة وسيلة تؤمن لهم الخدمات الحديثة وسرعة التحويلات المصرفية ، وسهولة الحصول على القروض ، ولاسيما أولئك الذين تعودوا على التعامل مع السوق الإيطالية ؛ ولأن الناس رهنوا أشياءهم الثمينة لدى المرابين بسبب الأحوال الاقتصادية المتردية ، فكان في أغلب الأحوال يستولون على الودائع المرهونة لعجز أصحابها عن سداد المبلغ الذي استدانوه ، نجد أنهم وجدوا في أعمال بنك روما خلاصاً لهم ، وذلك لصغر العمولة التي كان يتقاضاها بالإضافة إلى تجديد الرهن لفترة أخرى إذا عجز صاحب الرهن عن السداد ، ولم يقتصر طلب القروض على الأفراد بل شمل الهيئات الرسمية ، فمثلاً اقترضت بلدية بنغازي 600 ليرة إيطالية وطرابلس مليون ليرة إيطالية[1].

كان أهم هدف للاستعمار الإيطالي هو شراء الأراضي في ليبيا ، وتم تحقيق ذلك عن طريق البنك فقد كان كل همه مُنصباً على تحقيق ذلك ، لأن الاستعمار اعتبر شراء الأراضي هو القاعدة التي يقوم عليها الاستيطان في ليبيا ، وبذلت إيطاليا الجهود لتعمير الأراضي بمهاجرين إيطاليين ، وليتم له ذلك استعانت في عمليات الشراء بسماسرة ، كان همهم تحقيق الربح دون مراعاة لصحة وثائق الملكية أو شرعيتها ؛ مما دفع الناس إلى اتخاذ طرق التحايل والتلاعب لابتزاز ما يمكن من أموال البنك ، ورفض الدائرة العقارية تسجيل العقارات غير الصحيحة ، مما أدى إلى اتخاذ إيطاليا هذا الأمر مبرراً لاتهام تركيا بعرقلة نشاطاتها الاقتصادية في ليبيا ، وقد بذل البنك جهوداً ونشاطاً كبيراً للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الحديثة والبساتين ، لأنه كان واثقاً من وقوع الاحتلال وأن هذه الأراضي التي اشتراها لن ينتزعها منه أحد وسيقوم ببيعها بأضعاف قيمتها ، أو يقيم عليها مؤسسات ومنشآت زراعية تحقق له الربح الاقتصادي[2].

أما بالنسبة للزراعة فقد قرر بنك روما أن يكون نشاطه مقتصراً على الزراعة وتربية الحيوانات في برقة ، فقام بإنشاء عدد من المزارع النموذجية مثل مزرعة القوارشة والتي بلغت مساحتها (4 آلاف هكتار) ، وأقاموا عليها تجارب علمية لدراسة طبيعة الأرض وإمكانياتها الزراعية ، ودراسة التربة والمياه وتحديد نوع المزروعات التي قد تنجح فيها ، ومعرفة مدى استجابة السكان مع المعمرين الإيطاليين ، وقد قاموا بتخصيص (25 هكتار) من المزرعة لزراعة الحبوب وزرع بضعة مئات من أشجار الزيتون الذي جُلب من إيطاليا مع بعض الحيوانات لمعرفة مدى احتمالها للمناخ في ليبيا ، كما تولى أيضاً مشكلة المياه ، حيث قام مدير

---

[1] الطاهر أحمد الزاوي ، المرجع السابق ، ص 29.

[2] وهبي البوري ، المرجع السابق ، ص ص 98 ، 100.

بنك روما في بنغازي بتقديم طلب إلى الحكومة المحلية مقترحاً حفر آبار ارتوازية لتوفير مياه الشرب للمدينة ، والحصول على امتياز يتم الاتفاق عليه من البلدية ، لذلك استورد البنك آلات الحفر والأجهزة التي تم عن طريقها الحفر والبحث عن المياه ، وقام البنك إلى جانب شراء الأراضي ، بشراء ما يقارب ( 15 ألف رأس من الأغنام ) وذلك لمنافسة الوطنيين في هذا المجال الحيوي بالنسبة لهم .

كانت مبادرات بنك روما الصناعية تنحصر في الاستيلاء على الصناعات المحلية وتطويرها لحسابه ، أو خلق منافس لها ليقضي عليها ، فقام البنك بالعديد من الأعمال الصناعية التي اتخذت بشكل سريع ودون دراسة ؛ مما أدى إلى عدم الاستفادة من هذه الأعمال من قبل الليبيين وللبنك على حد سواء ، ومن المشاريع التي استأثر بها ، إنشاء المطاحن خاصة في طرابلس حيث أنشأ مطحناً ضخماً للغلال وجهّزه بأحدث الآلات ، وبلغت تكاليفه حوالي مليون ليرة إيطالية ، وقدرت قدرته الإنتاجية ما بين 500- 1000 قنطار من الغلال في اليوم ، كما أسس معاصر للزيتون في كل من طرابلس والخمس ومسلاته وزليتن ، وأنشأ بجانبه مصنعاً للصابون ، وصناعة الثلج ، والصناعات المستخرجة من الحلفا ، كالصناعات الورقية ، ويتراوح ثمن الطن الواحد ما بين 55- 65 شلناً ، وفتحت عملية جمع الحلفا ونقلها وتصديرها باباً للعمل لآلاف الليبيين ، وكان أجر العامل 26 ليرة في اليوم وهو مبلغ جيد في ذلك الوقت[1].

أراد بنك روما في طرابلس أن يكون له صحافة وإعلام ، ومطبعة خاصة ، فأستورد مطبعة حديثة الصنع لاستعمالها في أغراضه التجارية والسياسية ، وأسس مطبعة " فنون الطباعة " "ARTIG RAFICHE" والتي كانت تطبع جريدته " صدى طرابلس " "TRIPOLI DIECO" وهي جريدة ناطقة باسم البنك وكانت تصدر باللغة الإيطالية ، كما شمل نشاط البنك صناعة الإسفنج، فأنشأ مركز لتجميع الإسفنج والقيام بمعالجته الأولية وتصديره .

عمل بنك روما على تجديد نشاط ليبيا التجاري بالنسبة للمنتوجات الإفريقية ، مثل معالجة العاج وريش النعام والجلود الواردة من أواسط إفريقيا وإعدادها للتصدير إلى أوروبا ، أيضاً قام بتعزيز النشاط البحري الإيطالي على سواحل ليبيا وموانئها ومواني إيطاليا ، ومحاولة منه للسيطرة على هذا النشاط ، أنشأ خطوطاً بحرية واشترى باخرتين أطلق عليهما اسم "روما" و "ماركاوريليو" وفيما بعد اشترى ثلاث بواخر أخرى أطلق عليها أسماء "ليبيا" و " برينشي" و "سرت" واستعملت أغلبها لنقل واردات البنك من إيطاليا وصادراته من ليبيا[2].

من خلال هذه المعطيات نستطيع القول ، إن الحكومة الإيطالية اختارت مصرف روما كوكالة

---

[1] وهبي البوري ، المرجع السابق ، ص ص 106- 110.

[2] وهبي البوري ، المرجع نفسه ، ص ص 120-121-122،139.

لتنفيذ عملية الاستثمار الشامل ، فبحلول عام 1911 م كان المصرف قد استثمر حوالي 5 مليون دولار في ليبيا ، كانت في شكل ممتلكات صناعية وامتيازات تعدين ، وإمدادات وتجهيزات للشحن بالسفن[1].

وقد أدى التدخل الاقتصادي الإيطالي خاصة ، والأوروبي عامة ، إلى حدوث مأساة اقتصادية أو ما عرف بالتدهور في التجارة الوطنية ، وإلحاق الضرر الكبير بالصناعات المحلية التقليدية مثل صناعة الأحذية والفخار والمنسوجات والحصر والأردية ، أدى بدوره إلى احتجاج أصحاب هذه الحرف ، وصارت المنافسة الأوروبية ضدها كبيرة ، لهذا كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي مهيأ لظروف أسوأ وأصعب لمجيء الغزو الإيطالي العسكري الفعلي ، فبمجرد نزول الإيطاليين في أكتوبر 1911م ، ببنغازي وطرابلس ، كانت العامة أرضاً خصيةً لأية محاولة للجهاد والوقوف في وجه هذا الغزو[2].

لم تؤثر الحرب 1911م ، في اتجاهات الرأسمالي الإيطالي المستثمر في ليبيا ، على الرغم من أن المناقشات كانت شديدة من خلال الصحف حول الإمكانيات الاقتصادية المحتملة للمستعمرة الجديدة ، وقد صعدت الصحافة الإيطالية جدلها في صالح الاستعمار ، وصورت ليبيا على أنها أرض الفرص الاقتصادية والاستثمارات الزراعية الإيطالية ، وفي الوقت ذاته كان هناك اقتصاديون لم يهتموا بهذه الدعايات ، بل عارضوها وأشاروا إلى العوائق الموجودة في المستعمرة، ومن هذه المشكلات قلة الموانئ والطرق والمباني الحديثة ، وغيرها من أسباب الراحة والمتعة التي كان ينشدها الإيطاليون ، بالإضافة إلى استمرار المشاكل العسكرية والسياسية وفشل الحكومات المتعاقبة في تحديد مدى تعهدها المستقبل للمستعمرة الجديدة.

واستمرت هذه الحالة إلى ما بعد 1928م ، وكانت الفاشستية قد تمكنت في إيطاليا وحتى في المستعمرات ، وهذه المرحلة كان رأس المال الحكومي فيها هو الذي بدأ عمليات التنمية في ليبيا وليس رأس المال التجاري ، وذلك تمشياً مع سياسة النظام في سيادته وحكمه المطلق ، والذي ظل فاشلاً – حتى عام 1939م – في وضع سياسة اقتصادية مرنة تستطيع البقاء أو الاستمرار[3].

**الوضع الاقتصادي لليبيا خلال الحكم الإيطالي:**

أحدثت فترة الاستعمار الإيطالي لليبيا تغيراً أساسياً للمعطيات الاقتصادية للبلاد ، وذلك لأن إيطاليا كانت على عكس تركيا متقدمة صناعياً ، فكـــــان دخولها لليبيا يعني إدخال وسائل

---

[1] ليونارد آبلتون ، سياسة التعليم الإيطالية إزاء العرب الليبيين 1911– 1922م ، ت: عبد القادر المحيشي ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، ط1 ، 1999م ، ص 23.

[2] عقيل البربار ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات ELGA ، فالتيا ، مالطا ، 1996م ، ص 140.

[3] ليونارد أبلتون ، المرجع السابق ، ص ص 23–25.

التكنولوجيا المتقدمة كثيراً على تلك التي كانت سائدة في البلاد ، فأحدث الاستعمار الإيطالي تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الليبي وأثر على الموارد البشرية والطبيعية للبلاد ، ففي مجال الزراعة والاستثمارات الاقتصادية ، عمل الإيطاليون على جلب الوسائل الفنية الحديثة والأساليب الجديدة ، ورؤوس الأموال الكبيرة، وإدخال النظم الزراعية الجديدة ، واهتموا بشكل كبير بالزراعة وبذلت من أجل تنميتها الأموال الطائلة ، ولكن واجهتهم مشاكل البنية الأساسية للاقتصاد في ليبيا، فكان لزاماً عليهم أن يقوموا بتنمية هذه البنية فعملا على تشييد المباني وتمهيد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وإنشاء الموانئ و المرافق العامة ومد خطوط البرق والهاتف[1].

بلغ مجموع التكاليف الإنشائية الإيطالية في ليبيا حوالي ( 1831 مليون ليرة إيطالية ) أنفقت منها حوالي (728 مليون ليرة) للتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي ، وهذه الأموال لم تصرف منذ الاحتلال وإنما مع بداية عام (1922) لأن إيطاليا اعتبرت أن الأرض القابلة للاستصلاح وملكاً لها لم تكن تزيد عن (9113) هكتار وأغلبها موجود في طرابلس لكن صدور القانون الولائي عام 1922م ، والمتعلق بملكية الأراضي الحكومية ، اعتبر جميع الأراضي غير المزروعة ملكاً للدولة ما لم تظهر إثباتات تناقض ذلك ، وزاد الأمر سوءاً تقلد الفاشستية أمور الحكم حيث صدر مرسوم في 11 أبريل 1923 م ينص على مصادرة أملاك الليبيين المجاهدين وصدر مرسوم آخر في 15 نوفمبر 1923م يقضي بنزع الملكية للأراضي غير المزروعة .
ومع نهاية عهد (فولبي Volpi ) 1921م . 1925م ، كان الإيطاليون قد فرغوا من وضع أسس التمهيد الزراعي على نطاق واسع ، ففي طرابلس بلغت الأراضي المصادرة حوالي (68000 هكتار) ، ومنح منها (31538 هكتار) إلى المعمرين الإيطاليين[2].

ومع بداية عام 1932م ، عملت الحكومة الإيطالية على اتخاذ سياسة جديدة في المجال الزراعي في ليبيا ، وهي التدخل المباشر للدولة في السياسة الزراعية ، فالحكومة الفاشستية لم يرضها ما توصل إليه القطاع الخاص ، لاسيما وأنها تريد توطين ما يزيد عن (300000) إيطالي في ليبيا في مدة لا تتجاوز الربع قرن ، لذلك عملت على إنشاء مؤسسات شبه رسمية وكلفتها بمهمة تثبيت العائلات الإيطالية في المناطق المخصصة لها في ليبيا ، وأصدرت لذلك قراراً عام 1932م بنزع الملكية الخاصة بالأراضي من جميع الليبيين في الجبل الأخضر ،

---

[1] شكري غانم ، الاقتصاد الليبي قبل النفط ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، ليبيا ، د. ت ، ص 9.

[2] علي عطية عبد السلام ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار الإيطالي في ليبيا ، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني في ليبيا 1911– 1970م ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا ، 1984م ، ص 148.

ومنحتها لمؤسسات استعمارية لاستصلاحها وتقسيمها بين المعمرين الإيطاليين ، مقابل تعويض زهيد يتراوح ما بين 23- 26 ليرة إيطالية يُعطي لأصحاب الأراضي على الهكتار الواحد[1].

كانت أول مؤسسة حكومية أو شبه حكومية تولت تنفيذ هذه السياسة مؤسسة التبغ الإيطالية " Aziend Toboceh: Italiana" والمعروفة باسم "ATI" وخصصت لها في منطقة غريان مساحة تقدر (1000 هكتار) لتوطين (500 عائلة) إيطالية بواقع هكتارين لكل عائلة[2].

أما في برقة فقد أنشئت مؤسسة تعمير برقة والمعروفة باسم "ENTG" بموجب مرسوم ملكي في 11 يونيو 1932م ، وهو عبارة عن جهاز أو مؤسسة إدارية فنية اقتصادية ومالية ، أو كما يقول جان ديبوا :

" .. هو جهاز مستقل إدارياً ومالياً ومكلف بإحياء منطقة الجبل الأخضر ، وبتوطينه باشر المزارعون الإيطاليون، وتتألف ذمة هذا الجهاز من الأراضي التي وضعتها الدولة تحت تصرفه ، ومن الإسهامات التي تقدمها وكالة الهجرة والاستيطان الداخلي ، ومختلف المصارف ، وصناديق مؤسسات التسليف .... أما الحكومة نفسها فلا تسهم في ذلك ... مع أن نصف أعضاء مجلس الإدارة هم من الموظفين الكبار ويرأسه ضابط وكالة الهجرة والاستيطان" [3].

وقد بدأ أعماله برأس مال قدره (38 مليون ليرة إيطالية) ، وكان الغرض منه استصلاح منطقة الجبل الأخضر وذلك بعد تنفيذ سياسة تهجير سكان المنطقة إلى المعتقلات الجماعية في البريقة والمقرون وسلوق والعقيلة ، وقد قضت هذه العملية على أكثر من ثلثي الموجودين في تلك المعتقلات وتدمير ثروتهم الحيوانية والزراعية[4].

وقبل أن تبدأ مؤسسة الأنتي (ANTE) في استصلاح الأراضي بالجبل الأخضر ، قامت الحكومة الإيطالية بإنشاء الطرق والسكك الحديدية في بنغازي والمرج ، والبحث عن المياه الجوفية وبناء صهاريج لحفظ المياه بعد حفر العديد من الآبار وإصلاح العيون ، كما قامت بمشروع ضخم في هذا الخصوص وهو نقل مياه عين مارة إلى منطقة البيضاء والمرج ، حيث تم مد خط أنابيب للمياه بطول (190 كيلو متر) لإمداد (60000 نسمة) من المستوطنين الإيطاليين في الجبل الأخضر ، وتم تمديد صلاحيات هذه المؤسسة إلى طرابلس فبدأت في مارس 1935م،

---

(1) منظمة الأغذية والزراعة 1951م ، هـ . ل . كينكيسيد ، تقرير عام للاقتصاد الليبي ، بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا ، نيويورك ، 1951 ، ص 121 النسخة العربية ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس.

(2) هيئة تحرير ليبيا تكشف عن الحقائق فيما تزعمه إيطاليا في إصلاح ليبيا ، د. ت ، ص 18.

(3) جان ديبوا ، الاستعمار الإيطالي في ليبيا (طرقه ومشاكله) ت: هاشم حيدر ، بنغازي ، 1968م ، ص ص 172 - 173.

(4) يوسف البرغثي ، المعتقلات الفاشستية بليبيا ، دراسة تاريخية ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1985م، ص ص 79- 140.

بإنشاء مستعمرة لها في ترهونة على مساحة (5000 هكتار) ثم توسعت أعمالها إلى طرابلس والزاوية والعزيزية ومصراته ، وتغيير اسمها إلى مؤسسة تعمير ليبيا " Lacolonizzazione della Libya" والسبب الذي مد نشاط هذه المؤسسة إلى طرابلس ، هو النجاح الملحوظ لها في الجبل الأخضر ، كذلك حماسة الجنرال (بالبو Balbo) الذي حكم ليبيا خلال الأعوام 1934- 1940 وقوة نفوذه في روما ، فعمل على تثبيت سياسة الاستيطان وتنفيذها في ليبيا ، ومن هذا المنطلق عملت حكومة إيطاليا على مده بميزانية ضخمة قدرت (بـ 500 مليون ليرة) لتنفيذ هذه السياسة ، لتبدأ مرحلة جديدة من الاستيطان في ليبيا والتي أصبحت العائلة - لا الفرد - الدعامة الأولى والأساسية ، وليتحقق ذلك طُلب من مؤسسة الضمان الاجتماعي الإيطالي المساهمة في العمل على إنشاء مزارع عائلية بدل المزارع الكبيرة ، التي أوقف التوسع في إنشائها منذ عام 1933م[1].

هذه السياسة التي طبقها الإيطاليون في ليبيا ، حققت لهم نجاحاً كبيراً ، خاصة بعد إجبار الليبيين في أعمال السخرة في مجال الاستيطان والتنمية الزراعية ، فتمكن الإيطاليون من استغلال حوالي ربع مليون هكتار ، جزء منه زرع بالأشجار المثمرة ، فغرسوا أكثر من مليون شجرة زيتون و (41 مليون) شجرة عنب و (175000) شجرة لوز ، خلال عام 1940م في طرابلس وحدها ، أما في برقة فتمكنوا من استصلاح حوالي (80000 هكتار) وغرسوا (425780) شجرة زيتون و (668000) شجرة عنب[2].

وبالتجربة تم إثبات مشكلة إحياء الأرض الليبية من أجل توطينها بالإيطاليين ، أنها وبالرغم ما لحقها من معوقات ، يمكن أن تكون مؤهلة لكل ما بذل في سبيلها ، وأثبتت بكل جدارة أن شق طريقها في المجال الاقتصادي لا يمكن أن يكون هدفاً سياسياً يحظى بنفس مستوى النجاح الذي تحصلت عليه اقتصادياً ، ورغم أن السلطات الإيطالية كانت صارمة في إجراءاتها ، إلا أنها كانت على دراية واسعة بأنها لن تصل إلى تحقيق هجرة واسعة إلى ليبيا ، في ظل ما اتبعته من أساليب ، ففشل وصولها إلى نصر عسكري مؤشر على ذلك ، رغم الدعاية المكثفة التي صورت تحول الصحراء إلى أرض يانعة ، ومعارك الجبل إلى نزهة استطلاع[3].

---

[1] الهادي بو لقمة ، دراسات ليبية ، مكتبة قورينا ، بنغازي ، ليبيا ، ط2 ، د.ت ، ص 19.

[2] كلوديو سيجري ، الشاطئ الرابع ، ت: عبد القادر المحيشي ، مركز الدراسات التاريخي ، طرابلس ، 1987 ، ص 80.

[3] الهادي بو لقمة ، الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911- 1939م ، منشورات جامعة الفاتح ، مركز دراسة جهاد الليبيين ، سلسلة الدراسات التاريخية ، أعمال الندوة العلمية التي عقدها المركز ضد الغزو الإيطالي 1983م ، تحرير: إدريس الحرير ، طرابلس ، ليبيا ، 1984م ، ص ص 69- 71.

وانتهج الساسة في روما نهجاً جديداً ، وهو أن تحل أجهزتها الخاصة محل جميع الأدوات السابقة التي فشلت في تحقيق مآربها ، لذلك نجدهم قد أنشأوا قانون جهاز (الأنتي) المشار سابقاً ، وخرج هذا الجهاز بمفهوم محدد قوامه المزرعة والأسرة شريطة أن يكونوا مؤهلين لذلك[1].

كانت النتائج مرضية وسليمة ، لذا فإن العمل تحت ظل هذا التقدم أصبح يوحي بضرورة مد أفق عمل هذه المؤسسة إلى مناطق أخرى كما أشرنا إلى ذلك ، وقد أخذت الحكومة على عاتقها إنشاء طرق المواصلات وتوفير المياه وبناء المدرسة والكنيسة والحانة ، ومركز البريد ، وحق المستوطنين الجدد في الانتفاع من جميع مساعدات الحكومة[2].

وقد عمل طرفاً الالتزام الأنتي والمزارع بجدية وجهد ، ووصلت عائلات الدفعة الأولى بداية العام 1935م ، مكونة من (150 أسرة) ، وتتابع إنشاء المراكز الريفية وتوزعت المزارع كما هو في الجدول[3] :

| الاسم | الاسم الحالي | المساحة بالهكتار | عدد المزارع | عدد السكان | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | 1939 م | 1940 م |
| براكا | فرزوغة | 8850 | 295 | 1621 | 2271 |
| مد الينا | العويلية | 4750 | 159 | 1018 | 1777 |
| داتسبو | البياضة | 2310 | 75 | 432 | 537 |
| أوبران | بطة | 14670 | 337 | 1549 | 2492 |
| راتزا | مسة | 2857 | 112 | 1016 | 1063 |
| ليتوريا | زاوية البيضاء | 4038 | 168 | 1735 | 1767 |
| بايتستا | قرنادة | 4140 | 137 | 961 | 1106 |
| ماميللي | عمر المختار | 2190 | 70 | - | 256 |

[1] مختار بورو ، مجلة الرواد ، العدد9 ، 1967م ، ص 14.

[2] جان ديبوا ، المرجع السابق ، ص 177.

[3] الهادي بو لقمة ، المرجع السابق ، ص 72.

من الأرقام الموضحة بالجدول السابق يتوضح للعيان المجهودات الجبارة التي حققتها جهاز (الانتي) خلال الأعوام القليلة ، فقد عمل على تحقيق خدمات متنوعة تخص التنمية الزراعية كإنشاء المجمعات الاستهلاكية والاصطبلات ، وبناء الصهارج وتوفير الآلات الزراعية والإشراف على زراعة بعض المحاصيل كزراعة ، الزيتون ، واللوز ، والفواكه ، والعنب ، أما دور الفلاح الليبي ، فرغم أنه كان يعمل كأجير في فترة الخمس سنوات الأولى ، إلا أن البعض وصفه بأنه كان يعمل من أجل خدمة بلاده قبل أن يعمل لصالحه .

ونورد هنا بعض الإحصاءات التي ما كان للتنمية الزراعية بمفهومها الذي استحدث الجهاز من أجل تأديتها على الوجه المطلوب ، ففي مجال إسكان المزارع تحققت النتائج الآتية[1]:

(1) المنازل

| السنة | عدد المنازل |
|---|---|
| 1933 | 156 |
| 1934 | 142 |
| 1935 | 99 |
| 1936 | 50 |
| 1937 | 77 |
| 1938 | 752 |
| 1939 | 568 |
| المجموع | 1844 |

(2) المجمعات الاستهلاكية

| السنة | العدد | السعة بالأمتار المكعبة |
|---|---|---|
| 1933 | 3 | 11.600 |
| 1934 | 5 | 14.600 |
| 1935 | 8 | 16.032 |
| المجموع | 16 | 42.323 |

(3) الاسطبلات

| السنة | العدد | عدد الرؤوس |
|---|---|---|
| 1933 | 156 | 1111 |
| 1934 | 298 | 1928 |
| 1935 | 397 | 2597 |
| المجموع | 851 | 5636 |

[1] الهادي بو لقمة ، المرجع السابق ، ص ص 73 ، 75.

(4) الصهاريج

| السنة | العدد | السعة بالأمتار المكعبة |
|---|---|---|
| 1933 | 78 | 5850 |
| 1934 | 149 | 12950 |
| 1935 | 149 | 12950 |
| 1936 | 190 | 16550 |
| 1937 | 246 | 19930 |
| 1938 | 1019 | 75580 |
| 1939 | 1587 | 116480 |
| المجموع | 3418 | 260290 |

(5) زراعة الأشجار [1]

| السنة | الزيتون | اللوز | العنب |
|---|---|---|---|
| 1934 | 2034 | 2244 | 390.000 |
| 1935 | 151174 | 22906 | 732.000 |
| 1936 | 42328 | 59402 | 928.000 |
| 1937 | 64352 | 82588 | 1378.338 |
| 1938 | 82377 | 91213 | 1619.43 |
| 1939 | 83500 | 96500 | 1637.000 |
| المجموع | 5765.42 | 258.853 | 6.684.681 |

على الرغم من أن إيطاليا كانت مسؤولة عن إحلال الخراب والدمار في ليبيا ، وقامت بعمليات وحشية لإبادة الشعب الليبي ، إلا أنها من الجانب الاقتصادي قد غيرت وجه جزء من الأراضي الليبية ، والتي ما كان لها أن تتم لولا سياستها الاقتصادية التي أنجزتها في ليبيا ، من طرق المواصلات بين طرق معبدة وسكك حديدية ، وما اكتشفوه من مصادر للمياه الجوفية ، وما قاموا به من تجارب وأبحاث ، وإنفاق الأموال وتسخير اليد العاملة الليبية في إحداث ذلك التغيير ، وتحقق للمستوطنين الإيطاليين العديد من المكاسب وإن كان على حساب الليبيين ، الذين فقدوا أراضيهم وقل عددهم بسبب استشهاد الكثير منهم في الحرب أو الهجرة إلى الخارج أو بفعل بعض التشريعات الظالمة من قبل حكام إيطاليا ، ومَن بقى منهم فقد عاش حياة بائسة ، لا تعدو كونه أجيراً لدى مالكي الأرض الجدد ، وأدركت إيطاليا حال ما انتهى إليه الليبيين مِن تردِ ، ولامتصاص العداء المتمكن في نفوس الليبيين ضد الإيطاليين ، قامت حكومتهم بإنشاء بعض المستوطنات الزراعية الصغيرة وأعطتها لمن فقدوا أراضيهم ولمن كان يظهر لهم الولاء ، وأصدرت في عام 1939م قانون الجنسية الإيطالية الخاصة بالليبيين من الدرجة الثانية ، حيث تبين هذه السياسة من جديد مدى التفرقة العنصرية التي مارستها إيطاليا على الليبيين ، ورغم تصريحات الزعماء الفاشست بأن جميع سكان الإمبراطورية الإيطالية متساوون في الحقوق والواجبات ، ورغم الجهود التي بذلتها في المجال الزراعي ، والأموال التي صرفتها ، لم تستفد إيطاليا من ليبيا ، الشيء الذي كانت ترجوه وتعوّل عليه من الناحية الاقتصادية أو السكانية[2].

أما ما يخص الصناعة ، فحتى دخول إيطاليا غازية إلى ليبيا كانت الصناعات القائمة فيها لا تتعدى الصناعات التقليدية ، مثل النسيج والسجاد والذهب والحصر وعصر الزيتون

---

[1] الهادي بو لقمة ، المرجع السابق ، ص75 .

[2] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص 31.

وصيد الإسفنج وجمع نبات الحلفا ، وكان يسد حاجة البلاد ويصدر الفائض إلى الخارج ، ومن الصناعات التي كانت هامة بالنسبة لميزانية الولاية ، نبات ( الحلفا ) الذي كان مِن أهم الصادرات ، ففي عام 1910م بلغ قيمة الصادر منه حوالي (100000) جنيه انجليزي ، كما بلغ الصادر من صيد الإسفنج في العام نفسه حوالي (35 ألف) ليرة تركية ، وكان الذين يقومون على تمويله هم العرب بأموال عربية وعثمانية ، وعندما بدأت الاستثمارات الصناعية الإيطالية في ليبيا ، كانت صناعاتهم تُدار برأس مال إيطالي ، وأيدي عمال إيطالية في أغلبها ، ومن عام 1911م ، وحتى عام 1935م لم تكن الصناعة ذات طابع مستقل ، وذلك لاستمرار حركة الجهاد وعدم توفر المواد الأولية اللازمة للصناعة ، وقد وصفت الصناعة في ليبيا قبل عام 1935م بأنها ذات طابع أقرب إلى الخدمات والتجارة منه إلى الصناعة الحقيقية ، والتي تتميز بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة[1].

اعتمدت المراكز الصناعية التي أوجدها الإيطاليون على استغلال المنتجات الزراعية والبحرية ، كما تركزت على المرافق العامة والحيوية في البلاد مثل توليد الطاقة الكهربائية ، وإقامة المباني العامة ، ومد شبكة المياه وبناء خطوط السكك الحديدية ، وشق الطرق ، وبناء الموانئ والمطارات كمرحلة أولى في بناء القاعدة الاقتصادية.

دلت الإحصائيات الإيطالية الرسمية على أن الاستثمارات الخاصة في الصناعة من 1913م وحتى 1942م بلغت حوالي (1108 مليون ليرة إيطالية) في طرابلس ، و (307 مليون ليرة إيطالية) في برقة ، أما فزان فلم تكن بها أي صناعة تُذكر ، ومِن المبالغ التي أنفقت حوالي (620 مليون) ليرة إيطالية في طرابلس ، و (230 مليون ليرة) في برقة أنفقت هذه المبالغ في الصناعات المنتجة للسلع مثل : الإنشاءات والخشب والهندسة الآلية والمباني ، وأنفق مبلغ وقدره (280 مليون ليرة) في طرابلس و (38 مليون ليرة) في برقة في المنافع العامة والكهرباء والنقل والهاتف ، وحوالي (184 مليون ليرة) في طرابلس و (43 مليون ليرة إيطالية) في برقة على الصناعات المستخدمة في تهيئة المنتجات الزراعية ومنتجات الأسماك ، واستثمر حوالي (28 مليون ليرة إيطالية في طرابلس) و (6 مليون ليرة إيطالية) في برقة لصناعة السلع الاستهلاكية والجلود والمنسوجات والورق والطباعة ، وهذه الصناعات كانت متوقفة على حاجة إيطاليا من الواردات ولسد حاجة السكان الإيطاليين في ليبيا[2].

وفي عام 1938م ظهرت أول إحصائية دقيقة تتناول الوضع الصناعي في ليبيا ، وقد ظهرت من مكاتب جمعية الاقتصاد الإيطالية ، وذكرت عدد الوحدات الصناعية في البلاد ،

---

[1] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص ص 33 ، 35.

[2] هـ . ل . كينيكيسيد ، المرجع السابق ، ص 35.

وعدد العاملين بها ، وبينت أن حوالي 80% من عدد المصانع كان ملكاً للإيطاليين وأن 37% من أصحاب الحرف هم إيطاليون ، وأن 321 وحدة صناعية استحوذ عليها الإيطاليون أي أكثر من 40% من مجموع الوحدات الصناعية الخاصة بصناعة البناء والإنشاء والتي كانت مؤثرة بشكل كبير على الحركة الاقتصادية[1].

بذلت إيطاليا في المجال الصناعي مجهودات مضنية، ورغم ذلك فإن نتائج هذه الجهود جاءت عكسية ولم تستفد منها شيئاً، فبقيام الحرب العالمية الثانية اختفت معظم تلك الصناعات وتضرر ما بقي منها، وما تم صرفه من أجلها ذهب أدراج الرياح كغيره من المشاريع الإيطالية الأخرى كما ذهبت الأموال الضخمة هباءً منثوراً.

أما التجارة الخارجية ، فجهود إيطاليا اقتصرت على خلق الظروف المناسبة لإثراء الاحتكارات الإيطالية واستغلال الموارد الاقتصادية لليبيا ، ففي فترة الحرب اهتمت بتحسين وسائل المواصلات في ليبيا ، فخصصت مبلغ وقدره (5.300000) ليرة إيطالية في عام (1912م) لإعادة بناء موانئ طرابلس وبنغازي ودرنة ، وفتح فروع للمصارف الإيطالية في ليبيا وفتح خطوط ملاحية جديدة بين إيطاليا وليبيا ؛ مما أدى إلى زيادة حجم التجارة بينهما[2].

وقد عملت إيطاليا على ربط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الإيطالي ، ففي عام (1922) بلغت قيمة واردات ليبيا (169 مليون ليرة إيطالية) وبلغ الفائض من الواردات (146 مليون ليرة إيطالية) وهذه الأرقام كانت في زيادة مطردة مع زيادة عملية التنمية التي قامت بها إيطاليا في ليبيا ، فبلغت عام (1938) حوالي (882 مليون ليرة) و (873 مليون ليرة إيطالية) على التوالي وما حصل بعد ذلك من عجز في الميزانية التجارية لليبيا سُدد عن طريق الإعانة الحكومية والاستثمارات الخاصة ، وقد أخذت التجارة في ليبيا تشكل تبعاً للاقتصاد الإيطالي وذلك لاعتماد البلاد المتزايد على إيطاليا في سد حاجاتها الرأسمالية ولسياسة الحكومة الإيطالية نفسها ، لذلك ارتفعت حصة إيطاليا في تجارة ليبيا[3].

بالنسبة للموارد البشرية ، فقد مثل السكان رأس المال البشري لأي بلد في العالم ، وهو العنصر الرئيس في التنمية ، ومنه تستخرج اليد العاملة التي يكون دورها فعالاً ومهماً حسب نوعها وحجمها وتركيبها في التنمية والتقدم الاقتصادي . وليبيا دولة مساحتها كبيرة وعدد سكانها قليل ، وهي تعتبر مشكلة تعوق التقدم الاقتصادي ، وزادت هذه المشكلة صعوبة بعد الاحتلال الإيطالي ؛ إذ أن طول فترة الجهاد وعملية الإبادة التي تعرض لها الشعب الليبي من المستعمر

---

[1] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص ص 40– 44.

[2] ز. ب يا خيموفتش ، الحرب التركية الإيطالية 1911– 1912م ، ت: هاشم التكريتي ، منشورات الجامعة الليبية ، بيروت ، 1970م ، ص ص ،184 – 185.

[3] علي عطية عبد السلام ، المرجع السابق ، ص 144.

عن طريق إقامة المعتقلات والنفي والهجرة إلى خارج البلاد ، ترتب عليها نقص حاد في الكثافة السكانية ، فقد كان في عام 1939م أول تعداد سكاني عام تم الإيضاح من خلاله أن عدد السكان في ليبيا أقل بكثير من عددهم قبل الغزو[1].

هذا الانخفاض الهائل في عدد السكان ، أثر تأثيراً بالغاً في النمو الاقتصادي ، كما أن الاحتلال الإيطالي أثر على مقدرة الليبيين في العمل نتيجة انخفاض مستوى التعليم ، والتدريب المهني بشكل كبير ، أدى ذلك إلى حرمان السكان من اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لعملية النمو الاقتصادي ، فإيطاليا لم تسمح لليبيين بالتعلم فوق المرحلة الابتدائية ، واعتبرت اللغة الإيطالية اللغة الرسمية للبلاد ، لأنها وجدت من خلال اللغة وسيلة من وسائل التغلغل في الأوساط الشعبية والترويج للأفكار الفاشستية في المجتمع الليبي[2].

وأنشأت إيطاليا مدارس ابتدائية في مختلف الأماكن داخل البلاد ، وانقسمت هذه المدارس إلى قسمين: قسم أول ومدته 3 سنوات ، وآخر عالي ومدته سنتان ، ولأن إيطاليا كانت تهدف إلى خدمة القادمين الجدد والذين اعتبروا أنفسهم السكان الأصليين للبلاد ، فإنها لم تسمح لليبيين بتقلد وظائف إدارية وعسكرية كبيرة ، وهذا الوضع حرم الليبيين والبلاد من تنمية مواردها البشرية رغم قلتها ؛ مما أثر على قدرتها في الإنتاج الاقتصادي والسكاني حتى بعد نهاية الحكم الإيطالي في ليبيا ولفترة طويلة جداً[3].

وبإلقاء نظرة على الثروة الحيوانية ، والتي تعتبر من الأركان المهمة في اقتصاد البلاد ، ومصدر دخلها الوطني ، وأساساً مهماً من أسس الغذاء السكاني ، ووسيلة من وسائل النقل في تلك الفترة ، فقد حرمت إيطاليا الليبيين من أحد مصادر قوتهم ، وذلك للضغط على المجاهدين ليسهل عليها بعد ذلك إخضاعهم ، فبدأت في بداية الأمر بالاستيلاء على جزء كبير من المواشي ، فمثلاً : في منطقة الجبل الأخضر استولت على (2500 رأس من الإبل) وما يقارب (10000 رأس من الأغنام) أو عن طريق الإبادة خلال عمليات الملاحقة للقبائل المؤيدة للمجاهدين وعندما فشلت اتجهت إلى أسلوب المعتقلات للبشر والماشية ، حيث حشرت أعداداً كبيرة من الحيوانات في أماكن خالية من وسائل الحياة ، مما أدى إلى نفوق عدد كبير منها وانخفاض شديد في الثروة الحيوانية وذلك خلال الأعوام 1926- 1933[4].

---

[1] علي عطية عبد السلام ، المرجع السابق ، ص 146.

[2] شوقي الجمل ، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1971م ، ص 389.

[3] صلاح الدين السوري ، الاستعمار الإيطالي ومحاولة احتواء المؤسسة الدينية ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السابعة ، العدد الأول ، يناير 1985م ، ص 96.

[4] خليفة التليسي، معارك الجهاد الليبي من خلال الخطط الحربية الإيطالية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1980م، ص 69.

استتب الأمر لإيطاليا وانتهت المقاومة مِن قبل الليبيين فرأت إيطاليا خلال مرحلة البناء الاقتصادي أن الأساليب التي يقوم بها الليبيون في تربية مواشيهم وإن كانت بدائية ، إلا أنها تتفق وطبيعة حياتهم وتشكل اقتصاداً متوازناً لهم ، فعملت على تشجيع السكان الليبيين على إعادة تربية المواشي من جديد ، واستخدمت لذلك أسلوب الادخار الإجباري ، فبدأت باستقطاع جزء من أجور العمال الليبيين تدفع لهم بعد انتهاء العمل ، شرط أن يصرف ذلك المبلغ لشراء عدد من الحيوانات ، وكان تركيزها على الإبل والأغنام والماعز ، وقد أنتجت هذه السياسة أو الخطة ثمارها الجيدة فزادت الثروة الحيوانية بشكل كبير ، وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة هامة، وهي أنه إلى جانب السياسة التي اتخذتها إيطاليا لدعم الليبيين وحثهم على تربية المواشي ، فإن الليبيين أنفسهم كانوا مستعدين تمام الاستعداد للاهتمام بهذا الجانب ، لارتباطهم العميق بالأرض والماشية ، مما أدى إلى ازدهار تربية الحيوان والثروة الحيوانية من جديد في البلاد[1].

خلاصة القول إن الاستعمار الإيطالي ومشاريعه الاستيطانية ، وإن كان لها آثاراً سلبية كثيرة ظاهرة للعيان على المجتمع الليبي ، كان له جانب إيجابي لا يمكن إنكاره ، وهو أن الإيطاليين – وبهدف خدمة مصالحهم الاستيطانية – اضطروا إلى إقامة شبكة واسعة وحديثة من طرق المواصلات البرية والسكك الحديدية ، والهدف منها كان نقل الإنتاج الزراعي وتسويقه من القرى الاستيطانية إلى الأسواق الرئيسية ، بالإضافة إلى تسهيل العملية العسكرية ، وقد انعكس هذا الأثر الإيجابي على السكان ؛ حيث أصبحت حركتهم أسرع وأيسر مما كانت عليه ، وصار بإمكانهم الوصول إلى المناطق التي يتم فيها تسويق منتجاتهم أو العمل والاستقرار فيها ، مما عمّق الروابط الاجتماعية بينهم ، وزاد في وعيهم السياسي، أما الأثار السلبية فقد كان هناك هدف من تلك السياسة الاستعمارية الأستيطانية في ليبيا ، ونتائج أقتصادية وأجتماعية علي الشعب الليبي ، منها حرمانه من أراضيه الزراعية مما تسبب في هجرة الكثير من السكان الى الأقطار المجاورة ، وأنتشار البطالة في المجتمع الليبي ، مما أضطر بعضهم للأنخراط في الجندية الأيطالية مما ترتب عليه أستخدامهم في حروب خارجية، كالحرب الحبشية الإيطالية (1935– 1936م) والحرب العالمية الثانية (1939– 1945 م)، من النتائج السلبية أزدياد عدد العرب الليبيين الرحل حيث فقد المزارعون أراضيهم الزراعية مما أضطرهم الى التنقل من مكان لآخر بحثاً عن الكلأ والماء لماشيتهم ، ،ارتفاع تكاليف الحياة الأقتصادية بسبب غلاء المعيشة وفقدان موارد الرزق لدى الليبيين، مع توفر السيولة النقدية لدى المعمرين الطليان ، كما شهدت ليبيا خلال الفترة (1911–1940م) هائلاً في عدد السكان حسب احصائيات إيطالية رسمية .[2]

---

[1] المختار كرفاع،الحركة العمالية في ليبيا1943–1969م، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، ط1 2000م، ص 39.

[2] هيئة تحرير ليبيا ، المرجع السابق ، ص 27 .

ولوحظ أن الإيطاليين أدخلوا أنماطاً زراعية وتقنية حديثة ، وقدموا المساعدات المالية والخبرة الفنية لتطوير الجانب الزراعي في البلاد ، وقد أكدت بعض الدراسات . من خلال الأرقام أن الليبيين الذين اشتغلوا في المشاريع الزراعية قد بلغ (23,000) ليبي من أصل (33000) عامل في عام 1938م ، وهذا يدل على أن عدد الليبيون كان يفوق الإيطاليين الذين عملوا في المشاريع الزراعية ، فتشير إحدى الإحصائيات لسنة 1937م في إقليم طرابلس إلى أن عددهم وصل إلى (3500) عامل في حين لم يتجاوز الإيطاليون (1.096) عامل فقط ، أي بمعدل ثلاثة أضعاف ، ومن المهام التي كان الليبيون يقومون بها في المشاريع الزراعية قيادة ماكينات الحراثة ، وتقليم الأشجار ، واستصلاح الأراضي الجديدة ، وسقاية الأشجار وإزالة الأعشاب ، كما كانوا خفراء ليليين ، وصبيان اسطبلات ورعاة ، ويصل عددهم في المزارع الكبيرة إلى (120 عامل) ، وربما السبب في استخدامهم كعمال ، أجرهم المنخفض وعدم الاهتمام بإسكانهم من قبل الإيطاليين ، ويتم دفع أجرتهم يومياً ، وأحياناً يدفع مبلغ معين مقابل كل هكتار عمل ، وتترك مهمة بذر الحبوب لليبيين ، ويمكنهم الحصول على ثلاثة أرباع المحصول إذا قاموا بكافة الأعمال ، أما إذا قام صاحب المزرعة بحراثة الأرض فيمكنهم أن يتحصلوا على الثلثين ، ويأخذون النصف إذا قدم صاحب المزرعة البذار ، كما عمل الليبيون في رعي قطعان الماشية حيث كانوا يأخذون نصف الإنتاج مقابل ذلك[1].

انتهت الحرب العالمية الثانية ، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ الاقتصادي والعلاقات بين إيطاليا وليبيا في هذا المجال ، ولم تخلف هذه الحرب إلا الدمار والخراب للأرض الليبية ؛ ترك آثاراً سلبية صعبة على الاقتصاد الليبي ، فقد أحرقت المحاصيل ، ودمرت الآبار ومحطات الكهرباء وتوقفت الحركة التجارية ، وازداد التضخم النقدي ، إضافة إلى الخسائر في الأرواح والمنشآت ، والأخطر من كل ذلك التغير الطبوغرافي للأرض الليبية ، والتي تحولت إلى مزارع للألغام ومخازن للذخائر ، ومازالت إلى الآن تشكل عائقاً للتنمية الاقتصادية ، ولهذا احتاجت البلاد إلى إعادة إعمار ، وبنية تحتية للاقتصاد ، وإلى رؤوس أموال وموارد بشرية كانت شبه مفقودة[2].

في عام 1943 ، بدأ عهد الإدارتين العسكريتين البريطانية والفرنسية في ليبيا ، فاحتلت بريطانيا إقليمي برقة وطرابلس ، واحتلت فرنسا إقليم فزان ، وظلتا تديران شؤون هذه الأقاليم منذ

---

[1] المدني سعيد المدني ، سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي وتأثيرها على الأوضاع العامة في غرب ليبيا ، 1921-1943م ، رسالة ماجستير ، جامعة الجبل الغربي ، كلية الآداب والعلوم ، يفرن للعام 1998-1999 ، ص ص 125 ، 127.

[2] خليفة الأحول ، أوضاع ليبيا إبان الحرب العالمية الثانية (1940- 1943) ، مجلة الوثائق والمخطوطات ، مركز جهاد الليبيين العددان 17-18 ، سنة 2001- 2002 ، ص 94.

ذلك الحين بمقتضى اتفاقية لاهاي التي انعقدت 1907م ، واستمرت السيطرة على جميع دوائر الإدارة من قبل الموظفين البريطانيين والفرنسيين حتى شهر سبتمبر 1949م ، عندها حولت بريطانيا مسئولية الشؤون الداخلية في إقليم برقة إلى الأمير محمد إدريس السنوسي ويعاونه في ذلك مجلس وزراء ، وقام الفرنسيون بتحويل مماثل للمسؤولية في فزان ، أما طرابلس فقد أنشأت بريطانية حكومة طرابلسية على شاكلة حكومة برقة في مارس 1951م ، وفي العام نفسه تألفت حكومة ليبية اتحادية مؤقتة ، أخذت على عاتقها القيام بالوظائف الإدارية في دوائرها مستندة إلى خبرة الموظفين الأجانب الذين بقوا في المصالح الإدارية للأقاليم ، لذلك اضطر كل من البريطانيين والفرنسيين بوصفهم يمثلون الدولتين القائمتين بالاحتلال ، إلى أن يديروا الأقاليم الثلاثة كما وجدوها ، وبمقتضى القوانين بصفة عامة والتي كان في أغلبها قوانين إيطالية[1].

لم تستطيع الإدارتان على حد سواء ، أن تقوما بتنمية سياسية واقتصادية شاملة ، بسبب ظروف الحرب وظروف ما بعد الحرب ، التي عملت على عرقلة أعمالهما ، وذلك لصعوبة استيراد المواد الضرورية ، وعدم تأكدهما من استمرارهما في المنطقة ، بالإضافة إلى مركز ليبيا والذي كان بادئ الأمر مركز بلاد محتلة ، وتحتم على السلطات التي تحتلها أن تحافظ بقدر الإمكان على القوانين والأحوال القائمة ، لذلك هما لم يحتفظا بصلب القوانين الإيطالية فحسب بل بالنظام الإداري الإيطالي أيضاً ، وقد أُحتفظ بالنظام المالي ، وزادوا على تحصيل الضرائب بأن أصبح أكثر دقة ، وأدخلت الإدارة البريطانية رسوماً جمركية جديدة ، وقبل صدور قرار الأمم المتحدة في 21 نوفمبر سنة 1949م ، كانت الحكومة البريطانية بوصفها السلطة القائمة بالإدارة مقيدة فيما تتخذه من خطوات داخل كل إقليم بطبيعة إدارتها والتزاماتها الدولية ، غير أن بعض الإجراءات الهامة بالإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري قد وضعت موضع التنفيذ[2].

استمرت هذه المرحلة زهاء الثماني سنوات (1943–1951 م)، وتركت ميراثاً هائلاً من الوثائق المتنوعة في قضايا وموضوعات شتى، شارك في إعداده موظفون بريطانيون مدنيون وعسكريون أمثال " ت. ر. بلاكلي، T.R-Blackly، "، كانوا على درجة عالية من التنظيم الإداري، كما صدرت حولية "Annual" التي حفلت بتقارير متنوعة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من بداية يونيو 1943م وحتى 1949م.

سيطرت الإدارتان العسكريتان على مرافق البلاد الاقتصادية ، في مناطقها الثلاث سيطرة كاملة ، كما كانت تفعل إيطاليا من قبل ، ففي طرابلس عجزت الإدارة البريطانية عن مواجهة

---

[1] هـ. ل. كينكيسيد ، المرجع السابق ، ص 121.

[2] تقرير الإدارة البريطانية ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أ/ 1390/ 29 سبتمبر 1950 ، مركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

القحط عام 1947م ، وجاء في تقرير لجنة التحقيق: " أن نتائج القحط سنة 1947م عملياً خسارة لجميع الحصاد و 60% من الماشية ، ومن الثابت أن الإدارة العسكرية البريطانية لم تتخذ الاحتياطات ولم تعر اهتماماً لملحوظات خبرائها مع تجارب المزارعين الخبراء في طرابلس ... وبدلاً من أن تحتفظ الإدارة بمخزون من حبوب الحصاد السنين الثلاث : 44 ، 45 ، 46 فإنها عمدت إلى تصدير الحبوب ... ولم تعمل أي شيء للمحافظة على الماشية ، ونتيجة لهذا القحط لم تتأثر الزراعة فقط بل إن جميع مرافق الحياة الاقتصادية قاست وتأثرت من القحط أكثر بكثير من الحرب التي كان لها تأثير ضئيل على طرابلس "[1] .

أما في برقة فقد استولت الإدارة على ما كان قد أخذه الإيطاليون من أراضٍ ، وعلى الآلات الزراعية الإيطالية المهجورة وباعتها إلى بلاد أخرى بالرغم من حاجة السكان لها ، وسارت على نهج تصدير الفائض من المحصول ، وسيطرت على التجارة فكانت عملية الاستيراد والتصدير مقيدة برخص تقدمها الإدارة ، وتقوم الإدارة بالاستيراد وتوزيع بعض السلع العامة وتضيف الربح الناتج من ذلك إلى دخل الحكومة ، وكانت المعاملات التجارية محصورة تقريباً في منطقة الإسترليني* .

أما بالنسبة لأعمال البنوك والنقود والتجارة الخارجية ، فقد كان في إقليم طرابلس ستة بنوك إيطالية ، وقد أغلقت هذه البنوك الإيطالية عند احتلال البلاد وخروج إيطاليا من ليبيا سنة 1942م.

ونلاحظ أن إيطاليا لم تعد للعمل في ليبيا إلا في سنة 1951م ، وكان المصرف الوحيد العامل في ليبيا خلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية مصرف " باركليز" ، وكان هذا المصرف يقبل الودائع ولكنه لا يدفع أي فائدة عليها ، أما أماكن البنوك ومبانيها فقد شغلت بوحدات الجيش البريطاني ، وفي 12 ديسمبر 1944م ، تم عقد اتفاقية بين الإدارة العسكرية البريطانية وبين بنك (باركليز) يقدم بموجبها قروض لآجال قصيرة إلى المزارعين لأغراض زراعية ، وأن تضمن بالمقابل الإدارة البريطانية سداد (80%) من قيمة كل قرض ، وتتراوح آجال القروض

---

[1] خليفة الأحول ، منتقيات من تقارير الإدارة العسكرية البريطانية حول الخدمات الصحية والاجتماعية بولاية طرابلس الغرب ، كية الآداب ، زليتن ، جامعة المرقب ، ط 2012م ، ص ص 17 ، 18.

* مصطلح ولد عن الحرب العالمية الثانية ، وكان في نظر بريطانيا وسيلة تمكنها من تسوية مدفوعاتها الدولية ، فهي أولاً تمكن بريطانيا من الدفع داخل المنطقة كلها بالإسترليني فقط ، وثانياً تمكنها من الحصول على كل عملة أجنبية وكل ذهب ينتج للدول أعضاء المنطقة ، وهكذا ضمنت بريطانيا تمويل كل مبادلاتها خارج المنطقة ، استمرت هذه المنطقة قائمة حتى عام 1947م ، حيث غيرت أسمها تحت ضغط أمريكا باسم البلاد المدونة في القائمة ، فؤاد مرسي ، دروس في العلاقات الدولية والاقتصادية ، دار الطالب ، الإسكندرية ، ط1، 1955 ، ص 253.

بين 6 أشهر وسنة ، بفائدة قدرها 5% وتأخذ الإدارة البريطانية 1.5% من الفائدة وقد زادت المبالغ المقترضة من (3.000.000 ليرة عسكرية) ؛ ففي ليبيا وخلال فترة الإدارة كان هناك عدد من العملات التي تم تداولها في ليبيا ، فكانت في طرابلس العملة المتداولة هي (الليرة العسكرية) أما في برقة فكان التعامل يتم بالجنية المصري ، وفي فزان كان يتم التداول بالفرنك الجزائري والتونسي[1].

مرت البلاد في سنة 1947 ، 1948م بأرباح كانت قليلة ، ومرت أيضاً بخسارة في سنة 1949 ، 1950م ، وترجع قلة الأرباح في الغالب إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة وخصوصاً أسعار الشاي والسكر والبن ، ولم يكن من المناسب أن تزداد نسبياً أثمان المواد الغذائية ، خصوصاً خلال السنوات 1947 – 1948 – 1949م ، لأن السكان اشتدت عليهم وطأةِ القحط في هاتين السنتين ، وعجزوا عن الشراء[2].

وقد أخضعت البلاد مالياً للدولتين البريطانية والفرنسية ، وقد جاء في تقرير لجنة التحقيق أن النقد المتداول في 31 ديسمبر سنة 1947م يبلغ " 847.374.000 ليرة عسكرية " وهو يبين نقصاً قدره 31% بالنسبة لعام 1943م ، ويعود هذا النقص في التداول إلى سحب القوات العسكرية وإلى النقص العام في النشاط الاقتصادي واختلال الميزان التجاري ويلاحظ أن أعمال التجارة كان يباشرها في طرابلس 7 انجليز وأمريكي واحد وإيطاليان ، ولقلة المعلومات عن رؤوس الأموال المستخدمة فيظهر أن النشاط الاقتصادي في تلك الفترة كان ضئيلاً جداً[3].

كانت إيطاليا تعفي السكان من الضرائب، خلال سنوات القحط ، أما الإدارة البريطانية فقد فرضت شتى أنواع الضرائب حتى خلال هذه السنوات المجدبة ، ورغم ذلك فإن ميزانية طرابلس زادت فيها المصروفات على الواردات في أغلب سنوات الإدارة وقد قدمت بريطانيا حتى 30 يونيه 1947م مساعدة مالية تبلغ " 747.711 جنيهاً استرلينياً ".

احتكر بنك باركلينر أيضاً النشاط المالي في برقة ، فافتتح في بنغازي (1943م) ، وقدم تسهيلات لمدة قصيرة الأجل ، ولكنه لم يقدم سلفيات للتجار والمزارعين ، وسمحت الإدارة لخمس شركات بريطانية باستثمار أموالها في برقة ، ولا توجد أي معلومات عن مقدار رؤوس الأموال هذه ، أما بالنسبة للضرائب فإن سياسة الإدارة البريطانية في برقة اختلفت عنها في طرابلس فقد تخلت الإدارة عن الضرائب المباشرة كلها حتى مايو سنة 1946م ، فأدخلت ضريبة الأرباح

---

[1] محمود الشنيطي ، قضية ليبيا ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1951م ، ص ص 184 ، 185 ، 186.

[2] تقرير الإدارة البريطانية ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أ/ 32/ مجلس/ 140 ، الجزء الأول ، 1950م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية .

[3] محمود الشنيطي ، المرجع نفسه ، ص 186.

التجارية بنسبة 3% وبلغت المساعدات التي قدمتها الحكومة البريطانية لبرقة حتى 30 يونيو 1947 حوالي (1.750.698 جنيهاً) وهذا يوازي 26 % من مجموع المنصرف.

أما فزان فلا نجد للإدارة الفرنسية مشاركة في النهوض بأحوال البلاد الزراعية ، وقد تم سحب الليرة الإيطالية من التداول وحل محلها الفرنك الجزائري منذ عام 1943م ، وقد تم للإدارة الفرنسية السيطرة الكاملة على التبادل التجاري ، ودمجت مالية فزان مع مالية الجزائر ، وفصلت ميزانية أقسام فزان الثلاثة بعضها عن بعض ووكل وضعها لحاكم الجزائر بموافقة الإدارة الفرنسية أما بالنسبة للضرائب فقد أبقت الإدارة الفرنسية على ما كان متماشياً عليه أيام الحكم الإيطالي[1].

فزان وقبل كل شيء هي بلاد زراعية ، لهذا فإن كل ما تستفيده من التجارة هو تصدير التمر ، أما الواردات الرئيسية فهي الشاي والسكر والزيت والمنسوجات ، وتنقل الحبوب بواسطة بدو القبيلة الذين يقايضونها بالتمر ، ويتم استيراد الحبوب من طرابلس ، وهناك تجارة يقوم بها الأهالي في أسواق القرى وتتناول هذه التجارة المنتجات الزراعية والصناعية اليدوية المحلية ، وقد بلغت الصادرات سنة 1948م حوالي (39.914.900) فرنك جزائري ، وفي سنة 1949م بلغت حوالي "31.513.500 فرنك جزائري" ، وبلغت الواردات في نفس السنوات ، (61.001.457 فرنكاً جزائرياً) ، (66.718.260 فرنكاً جزائرياً) على التوالي .

وقد تم خلال عام 1946م حفر آبار ارتوازية ، وفي عام 1949م تم حفر (41 بئراً) تفاوتت في إنتاجها لكميات المياه وذلك حسب المنطقة التي تم فيها حفر البئر وحسب الوسائل الفنية المحيطة بعمليات الحفر ، فعلى سبيل المثال كان هناك (9 آبار) بما فيها بئر واحدة كبيرة لم تسفر عنها أية نتائج ، وهنالك (10 آبار) حفرت بطرق ميكانيكية أعطت إنتاجاً يقرب من معدل (20 لتراً) في الثانية ، ولقد استصلحت نتيجة لهذه الحفريات ما يقارب (48 هكتاراً) ووزعت كل هذه الأراضي على الأهالي .

وقد أنشأ الإيطاليون شبكة داخلية للطرق صالحة لتيسير العربات ، وتمر كل شبكة منها عبر الأودية في فزان ، وتتصل بغيرها من الشبكات ، ولأنهم في بداية مجيئهم إلى ليبيا تمركزوا في طرابلس فإنهم أنشأوا طريقين رئيسيين للربط بين الجنوب وساحل البحر.[2]

وقد بذلت الإدارة الفرنسية الجهود للمحافظة على هذه الطرق وتحسينها وأنفقت حوالي (41 مليون فرنك) فأصلحت شبكة الخطوط الداخلية ، واعتنت بخطـــوط الشبكة الخـــارجية عن

---

[1] محمود الشنيطي ، المرجع السابق ، ص ص 187 ، 188.

[2] التقرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إدارة إقليم فزان حتى سنة 1950م ، الفصل الرابع ، التجارة ، المركز الليبي للمخطوطات الدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص 54.

الإقليم ، كذلك لتحسين الأحوال المعيشية في فزان اهتمت بالتعليم ومكافحة الأمية ، وبلغت نفقات التعليم في الإقليم خلال سنة 1947 م حوالي" 2.57578 فرنكاً " وفي سنة 1948م حوالي (3469000 فرنك) وسنة 1949 حوالي (3690.000 فرنك) ، كما اهتمت بالجانب الصحي في الإقليم فقامت بتدريب ممرضين من فزان وتجهيز بعض المباني الموجودة في القرى بالأدوات الضرورية لمعالجة المرضى معالجة حسنة من قبل الطبيب المحلي ، أما الحالات الخطيرة فترسل إلى تونس عن طريق البر أو الجو وتدفع النفقات من ميزانية فزان[1].

أما تربية المواشي والثروة الحيوانية في فزان ، فكانت كغيرها من المناطق الصحراوية منصبة على تربية الإبل والغنم والماعز والحمير ، والتي تستعمل في جر المياه ، وبالنسبة للأراضي فقد كان هناك قانون للأرض في فزان ينقسم فيه إلى أراضٍ للمراعي وأراضٍ ذات ملكية خاصة ، وأراضٍ للدولة ، وهي التي ورثتها الإدارة الفرنسية من الحكومة الإيطالية ، فوضعت الإدارة الفرنسية يدها عليها وأغلبها كان ينتج النخيل ، وقد قامت الإدارة بعد ذلك بإعادة الأراضي إلى الذين استطاعوا أن يثبتوا حق ملكيتها.

الملاحظ من خلال الدراسات والبحوث ، أن الإدارتين على حد سواء أبقتا ما بقى من مرافق البلاد على حالها منذ الاحتلال ، إلا ما يتصل بأغراضها العسكرية ، من إنشاء القواعد الحربية والطرق ، ولم تحاول الإدارة البريطانية إلغاء الفوارق في الأجور بين العمال الوطنيين والإيطاليين وغيرهم من الأجانب ، ونجد أنها قد حلت النقابات العمالية الإيطالية ، وكان للإيطاليين نظام تأمين في النظام الاجتماعي لمواجهة مخاطر المهن والعجز والبطالة والإصابة بمرض السل ، ولهم إعانة للمرض والزواج والولادة والوفاة ، وقد قامت الإدارة البريطانية بإلغاء هذا التأمين ولم تجعل للوطنيين إلا التأمين ضد حوادث العمل[2].

وبالنسبة لمسألة التوظيف في عهد الإدارة ، فقد اقتصر العمل الإداري على الإيطاليين والبريطانيين المؤهلين إدارياً ، وكان نصيب المواطن الليبي ضئيلاً مقارنة بهم ، فقد قدر عدد الإيطاليين المستخدمين بحوالي (1873 إيطالياً) وبلغ عدد البريطانيين (363 بريطانياً) وعدد الليبيين حوالي (688 ليبياً) ، إضافة إلى بعض المترجمين العرب من فلسطين والسودان والبالغ عددهم قرابة (93 شخصاً) [3].

أما عن الإمكانيات الصناعية للبلاد فقد كانت متواضعة جداً ، لأن البلاد لا تتوفر فيها المواد الخام التي على أساسها تقوم الصناعة ، إضافة إلى عدم توفر الطاقة وعدم وجود أيدٍ

---

[1] التقرير السنوي للحكومة الفرنسية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إدارة إقليم فزان حتى سنة 1950م ، الفصل الرابع ، التجارة ، المركز الليبي للمخطوطات الدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص 55.

[2] محمود الشنيطي ، المرجع السابق ، ص 189.

[3] صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1970م ، ص 55.

عاملة فنية وماهرة تستطيع تسيير العملية الصناعية أو إدارتها ، كذلك عدم وجود سوق كبيرة يمكنها أن تستوعب ما ينتج من مصنع لديه حجم اقتصادي ، والافتقار إلى رأس مال يحول أي صناعة إلى ذات أهمية ، لذا جميع العوامل المطلوب توفرها لجعل هناك صناعة يعتمد عليها كانت غير موجودة ، فنجد بذلك الصناعة في ليبيا بقت متخلفة ، ولم تتوفر سوى صناعة بسيطة مثل تعليب التونة والسردين ، والذي يصدر إلى إيطاليا منه حوالي (500 طن) من التونة سنوياً، وهو ما يتم تعليبه بالفعل ، والكمية نفسها من السردين كانت تصدر إلى مصر ، أيضاً صناعة عصر زيت الزيتون ، والتي كانت موجودة في ليبيا ولكنها تحتاج إلى تكرير ، ووجود عدد من المصانع لإنتاج الصابون حيث كانت تنتج حوالي (200 طن) سنوياً ، ومصنع لإنتاج المكرونة وطحن الغلال ومصنع للبيرة ، وعدد من مصانع المشروبات الروحية والعادية ، ومصنعين للأحذية ينتج حوالي (2000 زوج) من الأحذية سنوياً ، ومصنع كبير للسجائر ، ومدبغتان للجلود ، أما صناعة النسيج فهي تعتبر صناعة يدوية تنتج عن طريقها الأردية للاستهلاك المحلي[1].

وهكذا كانت حالة البلاد قبيل الاستقلال مثالاً كاملاً ليس للتخلف الاقتصادي فحسب ، بل للإنهاك الاقتصادي ، فقد كان السكان يعيشون في حالة فقر ، والتكوين الرأسمالي منعدم ، حتى أن ( بنجامين هيجنز ) الاقتصادي الذي أرسلته الأمم المتحدة إلى ليبيا قال : " إن أمكن إيصال ليبيا إلى مستوى النمو الاقتصادي ، فإن الأمل قائم لأي دولة من دول العالم " لذلك فإن التخلف هو السمة السائدة في ليبيا في تلك الفترة ، وفي المجالات الزراعية والصناعية كافة ، والتعليمية والخدمات كافة ، كان العجز سمة الاقتصاد أيضاً ، فالميزانية تعاني من عجز ، وزادت الحاجة إلى المال والخبرات لإصلاح ما دمرته الحرب ، بالإضافة إلى الجفاف الذي كان يجتاح البلاد بين الفترة والأخرى ؛ مما زاد في فقرها ، تدهور العملة الإيطالية التي كانت متداولة في البلاد جعل تجارة ليبيا وثروتها تمر بموجة من الخسائر والإفلاس.

والملاحظ أن في عهد الإدارتين ، قل نشاط إيطاليا في المجال الاقتصادي إلى حد ما ، وعلى الرغم من ذلك فإن الإدارتين حافظتا على الأنظمة والقوانين الاقتصادية المتبعة في ليبيا و التي وضعت أيام احتلال إيطاليا لليبيا[2].

---

[1] شكري غانم ، المرجع السابق ، ص ص 26 ، 33.

[2] Benjamin Higgins, Economic Development,first edition Norton and co, 1958.P.37.

# الفصل الثاني

# الأنشطة الاقتصادية الإيطالية في ليبيا أثناء العهد الملكي

أ. النشاط الزراعي.

ب. النشاط الصناعي.

ج. النشاط التجاري.

د. البنوك والمصارف.

عندما تطلع على دراسة تتناول موضوع العلاقات بين الدول ، تلاحظ أن هذه العلاقات مبنية على العديد من الأسس ومن أهمها التبادل والتعاون الاقتصادي ، وتلاحظ أيضاً أن هذه العلاقات تتأثر بعدة عوامل سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ، ولا تخرج كل من ليبيا وإيطاليا في علاقتهما ببعضهما عن هذا الإطار ، فهناك تشابه بين تاريخ ليبيا وتاريخ إيطاليا ، ولاسيما في الدور الذي تلعبه الدولتان من خلال ما يمكن أن تقدمه أو تقوم به في العلاقات الدولية ، فليبيا بحكم موقعها الجغرافي وفقرها للموارد الطبيعية نجحت عندما عملت دور الوسيط بين الشمال الإفريقي والجنوب الأوروبي ، وبين الشرق والغرب العربي ، لكنها فشلت عندما سعت إلى تشكيل تجمع لا تلعب فيه دور الوسيط بل دور التابع ، لذلك جاء إبداعها من خلال عملها بين طرفين أو أكثر كوسيط دبلوماسي ، وهذه الخاصية هي صفة تستنتجها عندما تطلع على تاريخ إيطاليا ، فهي أيضاً تشكّلت نتيجة ثقافة سياسية تمثلت هذه الثقافة من واقع الموقع الجغرافي والفقر في الموارد الطبيعية ، ويقول أحد مؤرخي العلاقات الدولية أن الدبلوماسية الأوروبية المستمرة ، أي نظام البعثات الدبلوماسية القارة ، هي اكتشاف إيطالي ، لذلك العلاقات الاقتصادية ذات المصالح المشتركة بين الجنوب الأوروبي والشمال الإفريقي ظل مستمراً ، وإن تخلله بعض الإنقطاع نتيجة لعوامل سياسية ، إلا أن هذا الانقطاع كان دائماً مؤقتاً ، استوجبت استمراريته التبادلات الاقتصادية[1].

ومن خلال القراءات المتعلقة بالصادرات والواردات بين ليبيا وإيطاليا ، تبين مدى رسوخ التطور في العلاقات بينهما على أسس جديدة ، تخدم مصلحة كلا البلدين ، وارتبطت هذه العلاقات إلى حد كبير بطبيعة المصالح التي اعتقد كل جانب أنه من الممكن تحقيقها من وراء التفاعل الحادث مع الطرف الآخر ، ولموقع إيطاليا في وسط البحر المتوسط فهو يعتبر جسراً طبيعياً يربط بين أوروبا وأفريقيا الشمالية ، لذا استمرت العلاقة باقية طويلاً بين المدن البحرية الإيطالية والعالم العربي المطل على البحر المتوسط مطبوعة بطابع اقتصادي وتبادل تجاري وتأثيرات متبادلة في العادات والتقاليد وحتى في الفنون والثقافة[2].

وقد اتسمت العلاقات الليبية الإيطالية بنوع من الحذر في التعامل ، لأن ليبيا بعد حصولها على الاستقلال ، كانت لا تزال تشعر بمرارة ما فعلته إيطاليا تجاه الشعب الليبي ، وما خلفته من دمار وخراب للأرض الليبية ، ولكن العلاقات الاقتصادية ظلت باقية ، وهناك تبادل بين الطرفين في التجارة ، بل إن ليبيا مازالت معتمدة بشكل كبير في اقتصادها على إيطاليا ،

---

[1] عقيل البربار ، العلاقات الليبية الإيطالية، مجلة الشهيد، العدد 20، 21، السنة 1999م – 2000م ، ص11 .

[2] غرفة التجارة والصناعة والزراعة، طرابلس الغرب،الغرفة التجارية العربية الليبية الإيطالية ، الدليل الرسمي 1980م، مطبعة الغريب، بيروت، د.ت، ص 21.

لاسيما وإن الشعب الإيطالي بعد الحرب العالمية الثانية عرف بمعاداته للتسلط الاستعماري ، مما سهل إيطاليا على إقامة علاقات طيبة مع ليبيا.

وكان هناك عدة عوامل لعبت دوراً بارزاً في توطيد التعاون بين البلدين في المجال الاقتصادي وزيادته منها عامل القرب بين الدولتين ، وسهولة الاتصال ؛ مما يؤدي إلى سرعة التبادل التجاري وسهولته ، أيضاً انخفاض تكاليف الواردات والصادرات وأسعارها ، وملائمة الظروف لوقوع كلتا الدولتين على البحر المتوسط ، وتشابه الحياة الاجتماعية نوعاً ما ؛ مما أدى إلى تقارب في المستوى الاجتماعي والفكري ومعرفة الذوق الاقتصادي الذي يرضي الطرفين ، إضافة إلى تقبل الشعب الليبي للمنتجات الإيطالية ، واعتبار إيطاليا مركزاً متطوراً صناعياً وتقنياً ، وحيوياً ، وثقافياً وسياسياً ، ويمكن أن تقدم إيطاليا بدور مهم في القضايا من خلال انضمامها إلى مجموعة الدول الأوروبية ، وفي المقابل يمكن لإيطاليا أن تستغل الموارد والإمكانات المتاحة في ليبيا ، لاسيما وأن إيطاليا على علم ودراية أكثر من غيرها بالأرض الليبية وما يوجد بها ؛ لأنها كانت محتلة لليبيا في الفترة التي قبل الاستقلال ، وقد أقامت العديد من المشاريع والخطط التي مكنتها من معرفة ما تحتاج إليه ليبيا ، أو ما الذي يجب فعله لتحسين الإنتاج وزيادته واستغلال الموارد على الشكل وبالطريقة المطلوبة[1].

إضافة إلى حاجة ليبيا إلى فنيين وخبرات للمشاركة في التنمية وازدياد تقدمها في مجالات شتى ، سوف ينعكس على إيطاليا بالخير وذلك عن طريق حل مشكلتها الأساسية وهي البطالة ، ويتم لها ذلك عن طريق مدها باليد العاملة لليبيا ، كما أنها سوف تصبح من الدول المنافسة ، وذلك عن طريق توطيد علاقاتها مع ليبيا في تلك الفترة ، والمحافظة على مركز الصدارة في الصادرات والواردات.

وقد تضطلع إيطاليا بدور أساسي ومهم ، في العلاقات التجارية بين أوروبا والوطن العربي بصفة عامة ، وليبيا بصفة خاصة لأنها ذات جذور عميقة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ولأنها مفتوحة على حوض البحر المتوسط[2].

كسبت إيطاليا من موقعها وسط البحر المتوسط ، وذلك بأن قامت بوظيفة الجسر الطبيعي ، وجعلها تلعب دوراً بارزاً في المجال الدولي ، كما أن لإيطاليا الصناعية علاقات تجارية وتعاوناً تقنياً واقتصادياً كثيفاً ومتنامياً مع ليبيا ، رغم أن هذه العلاقة لم تكن معلنة بشكل كبير في تلك الفترة . أي فترة المملكة . وتواجه العديد من المعارضة سواء من الدول الكبرى ، أو

---

[1] علي الطاهر عريبي ، العلاقات الليبية الإيطالية في العقد الأخير من القرن العشرين ، مجلة الشهيد ، العددان، 20 ، 21 ، 1999– 2000 م ، ص 149.

[2] عقيل البربار ، المرجع السابق ، ص 12.

من الجانب الليبي خاصة على الصعيد السياسي ، وعدم قبول فكرة تواجد إيطاليا من جديد داخل ليبيا ، أو حتى تدخلها بأي شكل من الأشكال في قضايا ليبيا ، إلا أنه على الصعيد الاقتصادي وجد – أن الطرفين الليبي والإيطالي – قد وقَّعا العديد من الاتفاقيات ذات المغزى الاقتصادي الواضح ، ومساهمة الشركات الإيطالية في تنمية اقتصاد ليبيا ، بل ومحاولة رجال السياسة سواء الليبية أو الإيطالية القضاء على كل الصعوبات أمام تطور العلاقات السياسية والاقتصادية.

سعت إيطاليا جادة إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والعقود مع ليبيا ، وذلك لتنفيذ العديد من المشاريع ، والتي أوصلت إلى حد كبير إلى تعاون بين البلدين ، وتمخض عن نتائج إيجابية ، وإتمام مصلحة بين الطرفين ، وبروز بعض الصفات التي ميزت الاقتصاد الإيطالي ، وأظهرت مدى حاجته إلى المواد الأولية والخام وذلك لأن إيطاليا كانت بحاجة إلى مصادر للطاقة ، فكان النفط الليبي بمثابة المزود الرئيسي لتوفير هذا المصدر الذي لا تستطيع إيطاليا الاستغناء عنه ، كذلك احتياجها للغاز الطبيعي والفحم ، مما جعل ليبيا السوق التقليدي المصدر لإيطاليا ، وهذا يعود بنا إلى نقطة مهمة ومميزة ألا وهي المنفعة المتبادلة ، والقرب الجغرافي ، والجذور التاريخية المشتركة ، وهي عوامل مهمة في تطوير العلاقات بين البلدين ، فاستحوذت إيطاليا على أعلى نسبة من صادرات ليبيا ، وكل ما تستورده ليبيا كان جله من إيطاليا ، وتمثلت في السلع الاستراتيجية كالآلات والمعدات ، وأجزاء الآلات ، والسيارات وقطع الغيار ووسائل التعليم والأدوية والمواد الغذائية وغيرها[1].

كما فهمت ليبيا أن عليها استغلال العلاقات التجارية المتميزة مع دول أوروبا ، وعلى رأسها إيطاليا للحصول على مزايا أفضل والاشتراك في السوق العالمية ، وإنشاء شركات مشتركة في مجال البتروكيماويات وغيرها من الصناعات المهمة ، والتي لا توجد لها سوق غير أوروبا ، كذلك ربط الصفقات التجارية ذات القيمة العالية ، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية التي ترفع من مستوى ليبيا الدولة الناشئة والخارجة حديثاً من دائرة الفقر والجهل والتأخر في المجالات كافة وعلى جميع الأصعدة ، كما رأت أن عليها الحصول على مزايا تسويقية لمنتجاتها ، لاسيما السلع البتروكيماوية والسلع الزراعية ، وبما أن أغلبية تجارتها الخارجية كانت تتم مع دول أوروبا وإيطاليا خاصة ، فقد توجب وأصبح ضرورياً عليها توثيق علاقتها الاقتصادية معها على أسس من المساواة وتبادل المصالح ، وبعيداً عن النظرة والخلفيات الاستعمارية[2].

تنازلت إيطاليا عن جميع حقوقها وملكيتها للأراضي التي كانت تملكها والتي كانت من

---

[1] علي الطاهر عريبي ، المرجع السابق ، ص 150 ، 155.

[2] مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة ، ت: نيقولا زيادة ، بيروت ، نيويورك ، 1966م ، ص 138.

ضمنها ليبيا ، وذلك طبقاً لاتفاقية السلام مع دول الحلفاء في باريس 1947م ، وبالرغم من قرار الأمم المتحدة بشأن استقلال ليبيا ، فإن مسألة المعمرين الإيطاليين بقيت بدون حل ، إلى أن تم اتخاذ قرار من جانب الأمم المتحدة في 15 ديسمبر 1950م ، يضع فيه الخطوط العريضة لتسوية المشكلة ، وتركت التفاصيل لاتفاق ثنائي يتم بين ليبيا وإيطاليا ، وتلخيص هذا القرار في الآتي :

1. تؤول ملكية الممتلكات العامة المملوكة للحكومة الإيطالية إلى ليبيا.
2. تحترم ملكية المواطنين الإيطاليين في ليبيا ، ولهم حرية نقل ممتلكاتهم وبيعها وتحويل ثمنها بدون جمارك عليها.
3. تسليم كل المزارع الإيطالية إلى المعمرين الإيطاليين ، كممتلكات خاصة ، وتصفي شركات الاستيطان الاستعمارية[1].

قامت بعد هذا القرار ، العديد من الاجتماعات بين ليبيا وإيطاليا حول تسوية الملكية في ليبيا ، وقد قطعت هذه المفاوضات عدة مرات ، وذلك بسبب رفض إيطاليا مطلب ليبيا بالتعويض عن أضرار الحرب العالمية الثانية التي لحقت بالأرض الليبية ، وكانت حجتها أن ليبيا قانوناً كانت جزءاً من إيطاليا ، ولكنها بعد ذلك وافقت على التعويض بشرط أن تستغل الأموال التي تدفعها إيطاليا عن أضرار الحرب في إعادة إعمار ليبيا وبنائها وتنشيط التجارة بين الدولتين ، ونصت المادة العاشرة من هذه الاتفاقية على أن يستمر موظفو جهاز (الانتي) و (INfrs) في العمل على استكمال المزارع التي توقف العمل فيها بسبب الحرب قبل سنة 1940م، وتدفع إيطاليا مبلغ قدره (2.5 مليون) ليرة إيطالية ، وتمت الموافقة والتوقيع على هذه الاتفاقية في 30 مارس 1956 م[2].

حددت الاتفاقية الليبية الإيطالية في 1956م الوضع القانوني للمزارع الإيطالية في طرابلس في النقاط الآتية:

1. إعطاء حق الملكية لجميع المزارعين الإيطاليين الذين وصلت مزارعهم إلى الإنتاج بالكامل.
2. تعود ملكية المزارع التي لم تحقق أي إنتاج بعد إلى الحكومة الليبية مباشرة ، أما في الحالات التي قام المزارعون فيها بتطوير مزارعهم ولكن ليس إلى الحد الذي يوصلها إلى مرحلة الإنتاج الكامل ، فتعطى لهم فرصة ( 5 سنوات ) لتحقيق شرط الإلتزام ، وفي هذه الحالات تقوم الحكومة الإيطالية بتقديم ما يحتاج إليه هؤلاء المزارعون من مساعدات مالية أوغيرها ، بعد هذا التاريخ يعطون حق الملكية وذلك في حالة تحقيقهم شرط الإنتاج

---

[1] United Nation year Book (New York U.N. 1951. PP.59- 60.

[2] الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة ، الجزء 8 ، العدد 5 ، 25 مارس سنة 1958م ، ص 14.

الكامل أما أذا فشلوا فواجب الحكومة الليبية أخذ مثل هذه المزارع فواجب الحكومة الليبية أخذ مثل هذه المزارع[1].

بموجب هذه الاتفاقية تم تمليك (1400) مزرعة للمعمرين الإيطاليين ، وآلت إلى الحكومة الليبية (702) مزرعة ، وحصل مَن تبقى من الإيطاليين على امتيازات اقتصادية ولم تحدد اتفاقية 1956م وضع مصرف روما ، وظل يمارس نشاطاته الاقتصادية إلى ما بعد الاستقلال ، وقدم دعماً مالياً كبيراً للجالية الإيطالية واليهودية وبعض الأسر الليبية ، كما قام بتوجيه التجارة الخارجية إلى إيطاليا من تصدير وتوريد ، وظل الإيطاليين يمارسون أغلب نشاطاتهم الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة داخل ليبيا حيث وجد أن (12770) إيطاليا كانوا يملكون (211) هكتار من أراضي البناء ، و (687) شقة ، و (467) دارة ، و (248) مسكناً ، بلغت كلها (1702) بيتاً ، و (1207) من السيارات والآلات و (226) متجراً و (144) مخزناً و (19) مصنعاً و (60) معملاً و (294) ورشة مختلفة ، بالإضافة إلى العديد من المحلات الأخرى مثل دور الخيالة والعيادات الطبية والمطاعم والأسواق وغيرها من الأنشطة وذلك قبيل سنة 1970م وخروجهم من ليبيا ، كما تم تجميد مبلغ (9) مليون جنيه ليبي كانت موجودة بالمصارف الليبية[2].

**أ. النشاط الزراعي:**

اعتمد الاقتصاد الليبي على دعائم أساسية منها الزراعة فقد كانت الدعامة الرئيسية لاقتصاد الوطن ، وكانت لا توجد لها بدائل وخاصة في الفترة التي لم يكتشف النفط فيها بعد ، فكان حوالي 80% من مجموع السكان يقيمون في الريف ، ويعملون في الزراعة ، ورغم ذلك لم ترتفع مشاركة هذا القطاع عن 26% من الناتج المحلي ، و يدلنا هذا بشكل واضح على مدى انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الزراعي ، بالإضافة إلى موسمية هذه الأعمال ، لذلك انتشرت البطالة الموسمية ، علاوة على البطالة الناتجة عن الكساد الاقتصادي ، واتسم القطاع الزراعي في تلك الفترة بالبدائية في طرق الإنتاج وأدواته وقلة الخبرة الفنية والإدارية ، وانعدام المساعدات المادية وندرة الموارد المائية والتي يؤثر فيها معدل هطول الأمطار بشكل أساسي ، والذي عادة ما يكون متذبذباً ، مما أدى إلى تتابع سنوات الجفاف ، ومع ذلك كانت هناك مزارع حديثة وكان يديرها أو يملك معظمها مزارعون إيطاليون ، وهي التي وفرت إنتاجاً ضخماً لبعض المحصولات الزراعية[3].

---

[1] الهادي بو لقمة ، دراسات ليبية ، مكتبة قورينا ، بنغازي ، ط3 ، 1975م ، ص ص 28 – 29.

[2] السجل القومي 1970 ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس، ص ص 78، 80.

[3] مارتن مور، الاستيطان الزراعي الإيطالي في طرابلس ، ت: عبد القادر المحيشي ، منشورات مركز الجهاد ، طرابلس ، 1989م ، ص 25.

وحتى نلم بالموضوع من جوانبه كافة ، علينا معرفة الظروف المحيطة بليبيا ، فمساحتها تبلغ حوالي (1.750.000) كيلو متر مربع ، لا يوجد منها إلا (5.000) كم$^2$ صالحة للزراعة ، أي ما يعادل (3%) من المساحة الكلية للدولة ، وحوالي (135.000) كم$^2$ يصلح للزراعة المتنقلة ولأشجار النخيل والغابات والرعي ، وهو ما يعادل (7.7%) من المساحة الكلية ، أي أن الأرض المنتجة زراعياً لا تتعدى (8%) ، بينما (92%) من مساحة الدولة الليبية في عهد المملكة عبارة عن صحراء جرداء من كل حياة نباتية ، فترتب على ذلك أو على هذه الظروف الطبيعية للبلاد أن تكون حرفة السكان الأساسية هي الرعي ، تليها الزراعة ، وقد انقسمت أراضي ليبيا المنتجة إلى ثلاثة أنواع:

1- الأراضي التي تزرع زراعة ثابتة.

2- الأراضي التي تزرع زراعة متنقلة " الزراعة البعلية ".

3- الأراضي التي تستغل في الرعي[1].

ومن الغلات المهمة في ليبيا الحبوب ، وتذبذبت كمية الإنتاج من سنة لأخرى ، وذلك حسب كمية الأمطار ، فخلال السنوات 1955- 1958م قدر متوسط الإنتاج السنوي بحوالي (65.000 طن) من الشعير وحوالي (20.000 طن) من القمح ، وتدل الدراسات على أن ليبيا في فترة الخمسينات كانت تكفي احتياجها من الحبوب ، ولكن بسبب التطور الذي حصل للبلاد وخلال فترة الاستقلال ، لاسيما التطور الاجتماعي وما تبعه من تطور في استهلاك الحبوب ، اتجه السكان إلى استهلاك القمح بدلاً من الشعير ، بالإضافة إلى تزايد عدد السكان في المدن مما أدى إلى اعتماد البلاد في استهلاك القمح على الاستيراد من الخارج ، فعلى سبيل المثال بلغ استهلاك القمح والدقيق في ليبيا خلال السنوات 1955م . 1958 م حوالي (10.000) طن في السنة ، وقد قامت الدولة باستكمال حاجتها بالاستيراد من الخارج ، وكان معظم القمح بمثابة هدية ، قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى ليبيا ، وأما الدقيق فقد ورد من إيطاليا ، وبيع بسعر يقل كثيراً عن الأسعار العالمية ، وكان من المناظر المألوفة في ليبيا أكياس الدقيق الإيطالي المعروض في معظم حوانيت البلاد الليبية.

ويأتي الزيتون من حيث القيمة بعد الشعير والقمح ، بين المحاصيل الزراعية الليبية ، لأن المناخ الليبي يلائم أشجاره ، وقد زرع الإيطاليون مساحات واسعة من الزيتون في الإقليم الساحلي وفي الجبل الأخضر، وقد أعطت أشجار الزيتون القديمة نسبة أكبر من الزيت وذلك لتلاءمها مع المناخ منذ زمن ، أما الأشجار الإيطالية فلم تكن في عهد قيـــام الدولـــة الليبيـــة قد

---

[1] أحمد إبراهيم رزقانة ، جغرافية المملكة الليبية ، دار النهضة ، القاهرة ، 1964م ، ص 154.

تلائمت بعد مع المناخ ، ولم تثبت قوتها الإنتاجية ، ومع ذلك فقد نضجت الأشجار الإيطالية وارتفعت كمية الإنتاج من الزيتون وزيته.

خلال سنة 1957م بلغت كمية الإنتاج من الزيت حوالي (6.000) طن في السنة ، نصفها استهلك في طرابلس ، ويباع حوالي (2.000 طن) إلى برقة ، ويصدر الباقي أي حوالي (1000) طن إلى إيطاليا ، وقد عملت في طرابلس حوالي (30 معصرة) زيت يملك بعضها ليبيون ، والبعض الآخر كان ملكاً للإيطاليين ، وقد اختلفت كفاءاتها من معصرة إلى أخرى ، ولكنها في المحصلة كانت تنتج نوع جيد من الزيت ، ويصدر كثير منه إلى إيطاليا لتكريره [1].

وخلال عام 1958م صدر حوالي (5500) طن متري إلى الخارج من زيت الزيتون ، وقد منحت ليبيا حق امتياز تصدير الزيت إلى إيطاليا بدون رسوم جمركية.

بالإضافة إلى الغلات السابقة الذكر ، زُرع أيضاً اللوز والفول السوداني ، والذي يعد من الغلات الرئيسية في ليبيا ، وقد زرع النوع المعروف باسم (فلنسيا) وهو ما يعرف محلياً بالنوع الإيطالي ، وهو الأكثر انتشاراً ، وبلغ ما صدر منه عام 1957م حوالي (5000 طن) إلى أسواق إيطاليا وتونس وفرنسا.

من الغلات المزروعة في ليبيا أيضاً حب الخروع، والخضروات ، ويعد الطماطم من المنتجات الزراعية الهامة ، إذ تنتج طرابلس كميات كبيرة منها ، يستهلك قدر منها محلياً ، ويصدر الباقي إلى مالطا وإيطاليا إلى جانب الخضروات زُرعت أيضاً الحمضيات والفواكه والكروم والنخيل ، وقد كانت فزان تصدر قسماً من إنتاجها إلى تونس وتصدر طرابلس كمية محدودة من إنتاجها ، بينما يرسل الباقي معظمه إلى إيطاليا ، بالإضافة إلى نبات الحلفا والذي كان مورداً مهماً في ثروة ليبيا الاقتصادية ، كذلك التبغ فكان الصنف الليبي من أحسن الأصناف، إلا أن صناعة السجائر الليبية اعتمدت على الاستيراد ، ففي سنة 1955م إلى 1957م بلغ حوالي (20%) من التبغ المستغل في صناعة السجائر الليبية ، وكان التبغ المستورد من النوع التركي والإيطالي والهندي ، كما كانت ليبيا تصدر التبغ ولكن بكميات قليلة[2].

مارس الإيطاليون الزراعة في ليبيا منذ زمن الاحتلال ، ونالت الزراعة من قبلهم عناية عظيمة ، فمنحت الحكومة الإيطالية الإعانات المالية لقطاع الزراعة ، وحاولت إيطاليا بكل قواها أن تعمل على التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد رغم أنها أتبعت أحدث الأساليب الزراعية ،

---

[1] أحمد إبراهيم رزقانة ، المرجع السابق ، ص ص 155 ، 158 .

[2] أحمد إبراهيم رزقانه ، المرجع نفسه ، ص ص 162 ، 169.

بالإضافة إلى العمل على توفير المياه ، وعدم الاعتماد على المطر فقط ، إلا أن النتائج لم تكن في الوضع المطلوب ولم تكن كما كان مقدراً لها.

ولدينا هنا إحصائية تبين عدد المزارع في طرابلس في بداية عهد الاستقلال[1]:

| المزارع العربية | | المزارع الإيطالية | |
|---|---|---|---|
| مزارع | بساتين | مزارع مؤسسات | مزارع خاصة |
| 6139 | 37.345 | 2471 | 623 |

مثلت هذه الإحصائية الأراضي الزراعية التي تعتمد على الري المنتظم ، سواء فيما يخص الليبيين أو الإيطاليين ونلاحظ أن إنتاج المزارع الليبية كان من الحبوب والفواكه والخضروات وكذلك الزيتون والتمر ، ومدلول تعبير المزرعة يختلف عن البستان ، فالبساتين في العادة ملك لعدد من الأخوة أو الأقارب ، وملكيتها ملكية عائلية ، وليست فردية بالإضافة إلى أنها أصغر في مساحتها عن المزرعة ، أما المزرعة فملكيتها فردية ومساحتها أكبر من البستان.

أما ما يخص المَزارع الإيطالية ، فأصلها مزارع مؤسسات إيطالية ومن أمثلتها: المزارع التي توجد في بعض القرى والتي كانت تحمل أسماء إيطالية مثل: (أوليفتي Oliveti) و (بيانكي Bianchi) ، و( جورادافيا) و (كريسبي) ، وتبلغ مساحة كل منها ½ كيلو متر مربع في المتوسط، غير أن بعض المَزارع الخاصة – التي كان يملكها الإيطاليون – كانت أحسن حالاً سواء في المساحة أو في كمية المياه أو في نوع الأرض ، بل تعتبر بعض هذه المَزارع نموذجية.

كما يدلنا الجدول السابق ويوضح لنا أن عدد المزارع الإيطالية يكوّن أكبر نسبة من المجموع العام ، ويرجع ذلك لسياسة إيطاليا التي سارت عليها أيام الاحتلال ، والتي كان هدفها طرد الليبيين وجعلها أرضاً للإيطاليين ، ولاسيما وأن هناك تشابهاً في المناخ بين ليبيا وشبه جزيرة إيطاليا[2].

الدعامة الرئيسية الثانية التي يعتمد أو يرتكز عليها الاقتصاد الليبي ، هي الثروة الحيوانية ، فتعتبر تربية الحيوان من أهم المهن في ليبيا ، فقد كان الدخل الليبي من الثروة الحيوانية يعادل ثلث الدخل من الثروة الزراعية ، وأغلب أنواع الحيوان كان من الضأن والماعز وتليها الماشية والجمال والخيول والحمير والدواجن ، فقد قدر عدد الأغنام عام 1950م ، حوالي (767.000 رأس) ، والماعز (690.000 رأس) ، و (البقر 63.000 رأس) ، والإبل حوالي (83.000 رأس) ، ولم يعتمد الليبيون على الحيوان لإنتاج اللحم والصوف ولألبان والبيض ، وإنما تتضح قيمته في خدمة أغراض عدة ، فهي مصدر للمادة الخام الضرورية في الصناعة المحلية

---

[1] أحمد إبراهيم زرقانة ، المرجع السابق ، ص ص 170 ، 184.

[2] أحمد إبراهيم رزقان ، المرجع نفسه ، ص ص 190 ، 200.

كصناعة البسط والسجاد والبطاطين ، فطرابلس وحدها تستهلك حوالي (80%) من صوفها للصناعات التقليدية ، ويصدر الباقي للسوق الخارجية ويقدر حوالي (20%) إلى الخارج ، ويصدر بصفة خاصة إلى إيطاليا ، أما برقة فتصدر حوالي 80% مما تنتجه من الصوف[1].

أما بالنسبة لصيد الأسماك والإسفنج ، فبالرغم إن الساحل الليبي غني بطبقات الإسفنج وبكميات كبيرة من الأسماك الجيدة المشهورة ، إلا أن حرفة صيد السمك في عهد المملكة الليبية ليست من الحرف المهمة في ليبيا ، وكانت مقاليد هذه الحرفة في يد الإيطاليين واليونان والمالطيين ، ومن أبرز الشركات الإيطالية المسؤولة عن الصناعات البحرية شركة ( ستيف ) التابعة لمرسى ( سيدي بوفاطمة ) ، وشركة ( ستمير ) التابعة لمرسى ( زوارة ) ، ويوجد تسمع شركات لصيد الأسماك ، منها ست إيطالية تعمل على حفظه في العلب ، لعدم وجود مخازن تبريد ، ومن ثم يتم تصديره إلى إيطاليا ، ومن أشهر الشركات القائمة بعملية استغلال صناعة ( التونة ) شركة ( ستمير ) حيث يبلغ رأس مالها حوالي ( 46875 ) ليره إيطالية ، ووصلت أرباحها عام 1951م إلى حوالي ( 5,95,912090 ) ليرة إيطالية .

وتعمل الشركات الإيطالية الستة على القيام بحفظ الأسماك في مواسم صيدها إما بالزيت أو بالملح ، وخلال الفترة 1951 – 1958 م بلغ عدد المصانع المسؤولة عن تعبئة التونة ( 9 مصانع )[2] .

ومارس الصيادون اليونان صيد الإسفنج في المياه الليبية منذ قرون عديدة ، كما أن الليبيين والإيطاليين مارسوا صيده كذلك ، ولكن على نطاق أضيق ، وكانت المراكب اليونانية والإيطالية تأتي إلى ليبيا لهذا الغرض في فصل الربيع ، وتعمل على طول الساحل إبان الموسم ونلاحظ أن المراكب اليونانية كانت تعمل في مياه برقة الساحلية ، وقلما كانت تأتي إلى سواحل طرابلس ، بينما عملت المراكب الإيطالية في مياه طرابلس[3].

كل الإحصاءات الموجودة مبنية على التقديرات التقريبية ، التي كان يقدمها رؤساء العشائر والموظفون الإداريون في البلاد ، وقد ارتبط عدد الحيوانات ارتباطاً وثيقاً بحالة المرعى ، الذي يرتبط بدوره بحالة المطر ، فنجد أن أعدادها تتغير من سنة إلى أخرى حسب ما يطرأ عليها من حالة المطر فالإحصائيات تدل على أن الأغنام والماعز هي أكثر الحيوانات عدداً ، وتليها الأبقار والجمال والحمير ، كما وجدت أيضاً الخنازير التي كانت تربى في مزارع الإيطاليين ، وكانت تصدر نسبة كبيرة من لحومها إلى إيطاليا ، وبمقتضى قانون 1960م ، تناقص عددها

---

[1] جريدة برقة الجديدة ، 6 يوليو ، 1949م ، ص 3.

[2] أسماء الطاهر ، المرجع السابق ، ص ص 74–75 .

[3] أحمد إبراهيم رزقانة ، المرجع السابق ، ص 241.

بسبب انتقال ملكية المزارع إلى الليبيين ، أما تربية الدواجن ولاسيما الدجاج فقد انتشرت في الواحات والريف ، وكان يكفي إنتاجه الإنتاج المحلي من الدواجن والبيض ، وفي السنين الطيبة يصدر البيض إلى مالطا وإيطاليا[1].

وهنا جدول يبين الثروة الحيوانية في ليبيا سنة 1968م [2]:

| الإقليم | الغنم | الماعز | البقر | الجمال |
|---|---|---|---|---|
| طرابلس | 966.900 | 864.800 | 83.100 | 159.500 |
| برقة | 676.600 | 487.500 | 38.900 | 47.800 |
| فزان | 66.000 | 52.700 | 61 | 28.100 |
| المجموع | 1.709.100 | 10405.000 | 122.161 | 235.400 |

**ب. النشاط الصناعي:**

أما الصناعة فقد تكونت الصناعة في ليبيا – قبل اكتشاف النفط – من قطاعين مختلفين ومتناقضين في النوعية ، والكمية ، ومستوى التنظيم ، والحجم ، والكفاءة الإنتاجية ، فالنوع الأول كان يتكون من مؤسسات صناعية حديثة التأسيس تعود للحقبة الإيطالية ، واقتصرت ملكيتها على الجالية الإيطالية ، وهذا النوع من الصناعة مختص بالصناعات الغذائية والمشروبات الكحولية وصناعة بعض أنواع الورق والصابون ، ومواد البناء . والنوع الثاني كان عبارة عن مؤسسات حرفية يدوية وفّرت للمواطن الليبي احتياجاته من الملابس والأحذية ، والأدوات المنزلية والمعدات الفلاحية وبعض المواد الغذائية ، مثل معاصر الزيتون ، والتمور ، والطماطم ، والتين ، والفلفل ، وقد سيطر الإيطاليون على النوع الأول من الصناعة الليبية ، ولكن بعد خروجهم وخسارتهم الحرب العالمية الثانية ، وجد رجال الأعمال الليبيين فرصاً صناعية بادروا إلى استغلالها مثل شركة أبناء أبراهيم المشيرقي وكوستانتينو ( شركة تعاونية) [3].

لم تلعب الصناعة دوراً محدداً في الاقتصاد الليبي خلال سنوات الحرب ، وبداية استقلال البلاد ، وكانت أغلب الصناعات الموجودة تلك التي يقصد بها تموين البلاد وتأمين ما تحتاجه

---

[1] عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، ط2 ، 1971م ، ص337 .

[2] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع نفسه ، ص 370 .

[3] علي عتيقة ، أثر البترول على الاقتصاد الليبي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط1 ، 1972م ، ص 153.

من المواد الغذائية المصنوعة ، وبعض المشروبات الخفيفة ، وقليل من المشروبات الكحولية ، بالإضافة إلى بعض المنسوجات اللازمة لعمل الملابس أو للاستخدام في المنازل ، وبعض المصنوعات الجلدية ، والصناعات المتعلقة بالبناء ، وقد قدر بعض الخبراء سنة 1960م أن نصف الإنتاج الصناعي يدخل في دائرة إنتاج المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، وأن 10% منه يدخل في صناعة المنسوجات والملابس والأحذية ، وأن 10% تدخل في إنتاج مواد البناء أما الباقي ويقدر بحوالي (30%) فيتمثل في صناعات أخرى متنوعة ، وخدمات متعلقة بتجارة الاستيراد والتصدير ، مثل عمليات التعبئة والتغليف ، وتبريد المواد الغذائية القابلة للتلف[1].

كان النشاط الصناعي في عهد الاستعمار متركزاً في يد الإيطاليين ، ومنذ بداية عهد الاستقلال أخذت النهضة الصناعية تتقدم بخطوات سريعة ، رغم ما اعترضها من عقبات ومشاكل عديدة كان من أهمها : عدم وجود خبراء في الصناعة من الوطنيين وكذلك نقص الأيدي العاملة المدربة تقنياً وذات كفاءة صناعية ؛ ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام الإدارة الإيطالية في عهد الاستعمار بإشراك الليبيين في مظاهر النشاط الصناعي.

ونلاحظ أن الإنتاج الصناعي الآلي كان يتصف بالمحدودية ، ولذلك فإن المؤسسات الصناعية لم تستطع رفع مستوى الدخل الفردي والقومي ، بسبب ضعف دورها في الاقتصاد الوطني ، بعكس الصناعات التقليدية والتي شهدت نشاطاً ملحوظاً ، مثل صناعة الأردية والبسط والسجاد ، والسبب في ازدهار هذه الصناعات يرجع إلى إضعاف قوة المنافس الآلي ، وتوفر المادة المحركة للصناعة من الصوف والوبر وغيرها ، إضافة إلى وجود السوق التي يتم من خلالها تصريف المنتجات ، حيث أن الإقبال على الصناعات اليدوية كان من قبل الإيطاليين والليبيين على حد سواء[2].

وقد وجدت العديد من المصانع ؛ فكانت هناك مصانع لعصر الزيتون ، وبلغ عددها حوالي (4 مصانع) ، و(40 مصنعاً صغيراً لصناعة الصابون ، ومصانع المكرونة ومصانع طحن الغلال ومصنع للبيرة ، وعدد من مصانع المشروبات الكحولية ، ومصنع كبير للسجائر ، ومدبغتان للجلود ، كما كان يتم إنتاج الملح على نطاق واسع حيث بلغ الإنتاج سنة 1950 م حوالي (14 ألف) طن استهلك منه حوالي (1000 طن) في تمليح الجلود وحفظ الأسماك والصناعات الأخرى التي احتاجت إلى الملح كتعليب بعض المواد الغذائية ، في حين كان يصدر الباقي منه إلى السويد واليابان وإيطاليا ، أما صناعة الإسفنج فقد سيطرت عليها شركات يونانية ، قامت باصطياده وتصديره إلى اليونان ؛ لأن الإسفنج الجيد النوعية كان موجودا في

---

[1] Report of international Bank, op, cit, 1960, P. 165.

[2] محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية ، المنشأة العامة للنشر ، طرابلس ، د. ت ، ص 176.

سواحل برقة ، التي كانت تعمل فيه المراكب اليونانية ، على عكس سواحل طرابلس التي عملت فيه المراكب الإيطالية واحتكرت أغلب ثرواتها.

لم تساهم الصناعة بنصيب يذكر في التجارة الخارجية ، باستثناء الصناعات البترولية التي أخذت تتطور بسرعة منذ سنة 1960م ، وخلال السنوات 1964 ، 1967م تطور الإنتاج في الصناعات التحويلية في البلاد ، فارتفع من (12.2 مليون جنيه ليبي) سنة 1964م ، إلى (22.5 مليون جنيه ليبي) في سنة 1967م ، والصناعات التي ساهمت في هذا الإنتاج هي صناعات المواد الغذائية ، والتبغ والكيماويات ، والمشروبات ، والغزل ، والنسيج[1].

**ج. النشاط التجاري:**

في استعراض للعلاقات الخارجية الليبية ، نجد أن ليبيا تنوعت علاقتها التجارية مع دول العالم ؛ لأن السوق الليبية أصبحت مفتوحة على السلع الأوروبية وأغلب تجارتها كانت مع إيطاليا ، بل يمكن القول أنها كانت جزءاً متكاملاً مع تجارة إيطاليا ، فإيطاليا احتلت المرتبة الأولى من بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، وفي المرتبة الثانية تأتي بريطانيا ، ويمكن إرجاع السبب في ارتفاع نسبة الواردات من إيطاليا إلى ليبيا إلى رواج البضاعة الإيطالية في الأسواق الليبية ؛ ولأن الليبيين كانوا على معرفة وطيدة بالمنتجات الإيطالية ، مما أدى بهم إلى الإقبال عليها ، وجعلها من الدرجة الأولى من حيث الجودة دوناً عن المنتجات الأخرى ، بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي وتأثيره في انخفاض أسعار النقل والشحن .

كما كانت إيطاليا أكبر سوق للصادرات الليبية ، لأنها أوجدت تقليداً يقضي بإعفاء منتجات ليبية معينة من الضرائب الجمركية: مثل التمر ، وزيت الزيتون ، والبذور الزيتية ، والسمك الطازج والمعلب وفقاً لاتفاقية الجات (GATI) * .

وتمثلت الواردات في السكر والشاي والبن والمنسوجات القطنية والصوفية ، وانحصرت الصادرات في الحبوب وزيت الزيتون ، وبعض الحيوانات.

---

[1] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص ص 375 ، 380.

* تعريف مجلس الجات (GATI) هي اختصار للكلمة الانجليزية General agree mention tariffs and trade الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة ، عقد في أكتوبر 1947م ، بين عدد من الدول تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وخاصة الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمن خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع وتطورت اليوم لتصبح ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية (WTO) مقرها جنيف / سويسرا ، وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة وتضم 160 دولة عضو و24 دولة مراقبة ، راجع القاموس السياسي ، أحمد عطية الله ، القاهرة ، المطبعة العربية الحديثة ، 1980 ، ص402.

أما التجارة الداخلية ، فقد تميزت بسيطرة التجار الإيطاليين واليهود على عمليات التبادل التجاري ، لكن الهجرة اليهودية بعد تأسيس دولة الكيان الصهيوني ، مكنت بعض التجار الليبيين من المساهمة في تصريف البضائع في الأسواق الداخلية ، ولاسيما داخل المدن ، ويلاحظ أن التجارة الداخلية قد أحيطت ببعض القيود ، وتؤيد جريدة إيطالية هذا الرأي بقولها: " إن طرابلس وبرقة اللتين كانتا في الماضي تعيشان على أساس الاقتصاد الخاص المتبادل فيما بينهما قد افترقتا الآن وتعيشان كونهما عالمين يبتعد أحدهما عن الآخر ، وليس كونهما منطقتين متداخلتين لهما حدود واحدة " ، كان هذا قبيل الاستقلال ، حيث نجد أن ليبيا حاولت التعامل مع أسواق أخرى جديدة لتصريف منتجاتها بدلاً من الاقتصار على الأسواق الإيطالية ، فارتفعت على سبيل المثال نسبة مساهمة بريطانيا من 1% إلى حوالي 17% عام 1947 مما أكسب ليبيا فرصة التبادل في الأسواق العالمية[1] .

أما في فترة الاستقلال ، فالتجارة الداخلية قبل سنة 1967م تميزت بسيطرة العناصر الأجنبية على التجارة ، وكان أغلبهم من اليهود والإيطاليين ؛ وذلك بسبب خبرتهم الطويلة في هذا الميدان ، وتمتعهم بتسهيلات كبيرة من المصارف الأجنبية والشركات التجارية المصدرة في الخارج، وزادت هذه السيطرة ونمت مع نمو النشاط الاقتصادي من جهة ، ونمو السوق التجارية من جهة أخرى ؛ مما أدى إلى احتكار هذه العناصر أغلب الوكالات التجارية ، حيث يشير أحد الباحثين إلى أن (90%) من المخازن في طرابلس كانت في أيدي الأجانب وأن (56%) منها كانت في أيدي الإيطاليين وحدهم[2].

**د. البنوك والمصارف:**

أما البنوك والمصارف، فقد كانت علاقة المواطن الليبي في ليبيا بالمصارف، شبه معدومة قبل غزو إيطاليا لليبيا ؛ إذ لم يكن هناك مصرف واحد كامل في ليبيا ، وأول مصرف فتح أبوابه في ليبيا كان فرع بنك روما ، والذي فُتح في طرابلس ومن ثم في بنغازي ، وقد فُتح من أجل خدمة الإيطاليين ومؤسساتهم ، وخدمة رجال الأعمال الإيطاليين وكذلك عدد قليل من صغار التجار الليبيين واليهود بينما بقيت فئات الليبيين المختلفة تمر أمام مبنى المصرف ، وقد لا يعرف أكثرهم طبيعة العمل الذي يتم داخله.

وقد تصدّر بنك روما في طرابلس زاوية كل من شارع عمر المختار (شارع باليو) سابقاً وزاوية ميدان سيدي أحمودة (ميدان إيطاليا سابقاً) ، في عمارة جميلة يعلوها برج وبه ساعة من

---

[1] نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا ، ت: عماد حاتم ، منشورات مركز الجهاد ، طرابلس ، ط1 ، 1988م ، ص 240.

[2] عبد القادر العزابي ، وعبد الله الهمالي ، المرأة العربية والمشاركة السياسية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1983م ، ص 20.

كل الجهات ، تنافس برج الساعة الموجود في مدينة طرابلس ، والذي يقع في نهاية سوق المشير، ومدخل سوق الترك الذي شيّده العثمانيون.

دخل بنك روما إلى ليبيا بوكالة عن طريق استخدام أحد الإيطاليين المقيمين في ليبيا ، ففي 27 مايو (1907م) أصدر ثلاثة من مسؤولي بنك روما من بينهم ( أرنستوبا تشيللي) توكيل إلى (أنريكوبرشياني) كوكيل مفوض ، وسجلت هذه الوثيقة في السجلات العامة بروما في المجلد (275) بتاريخ يونيو 1907م ، وصدقت عليها وزارة العدل الإيطالية ، ووزارة الخارجية الإيطالية، وقنصل الدولة العثمانية في روما ، وبموجب نصوص هذه الوكالة يقوم الوكيل المفوض بما يأتي:

1- شراء الأراضي للبنك ، والأراضي الصالحة للزراعة في كل من طرابلس وبنغازي ، وأن يدفع مقابل ذلك السعر الذي يراه مناسباً ، وله أن يقبل سندات التمليك والمستندات التي تثبت خلو العقارات من أي قيد أو التزام كرهن أو قسمة أو تأجير.

2- تعيين سعر الفائدة ووضع الشروط اللازمة لرهن الأملاك.

3- الاتفاق مع الراهنين في أن يحل محلهم في الرهنيات ، وله أن يحدد الشروط ويقدر المبالغ التي يدفعها للراهنين.

4- تنظيم كل الأوراق الرسمية في حدود القانون ، وذلك حسبما يلزم لإجراء المعاملات المذكورة.

5- منح الموكل للوكيل - بالإضافة إلى ما سبق - صلاحيات غير محددة بصفته وكيلاً مفوضاً له مطلق التصرف.

وما أن شرعت إيطاليا في احتلال ليبيا ، حتى باشرت بإصدار القرارات والقوانين المتعلقة بهذا الاستيلاء نذكر منها: الأوامر العسكرية بتاريخ 24 يوليو 1912م ، و 27 أبريل 1912 ، 16 فبراير 1913م ، بتصفية أصول البنك العثماني الزراعي في طرابلس وبرقة ، وتحويلها إلى بنك إيطالي ، وبنك سيشليا ، ثم لصناديق الادخار التي أنشئت لتمويل المستعمرين الأوائل[1].

وما أن استقرت إيطاليا في ليبيا حتى انضم لفرع بنك روما فرع بنك نابولي ، وفرع بنك سيشيليا ، واحتل كل منهما مبنى أنيق في مركز طرابلس ، وقد شيدت الحكومة الإيطالية مبنى لصندوق التوفير الإيطالي يطل هو الآخر على البحر وبجوار السرايا الحمراء ، كما شيدت فرع بنك إيطاليا المركزي على مقربة منهما.

وقد انفردت المصارف السابقة الذكر بالعمل المصرفي طيلة فترة الاحتلال الإيطالي ، وذلك بإشراف فرع مصرف إيطاليا المركزي ، الذي كان يصدر العملة الإيطالية المستعملة في

---

[1] صالح بشير المزوغي ، جولات في التاريخ الليبي ملكية الأراضي في ليبيا منذ العهد العثماني ، حتى منتصف الألفية الجديدة ، ج2 ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، د. ت ، ص ص 67 ، 68 .

ليبيا وعند خروج إيطاليا عام 1943م صاحب انسحابها بصفتها دولة مستعمرة ، انسحاب مؤسساتها التي كانت تقوم بخدمات لصالح إيطاليا ، ومن بينها فرع بنك إيطاليا المركزي ، وبنك صندوق التوفير الإيطالي ، وأخذت الإدارة البريطانية زمام الأمور في طرابلس حتى جاء فرع مصرف باركليز لتوفير الخدمات المصرفية للجيش البريطاني والإدارة البريطانية ، والجاليات الأجنبية المقيمة في ليبيا ، منافساً في ذلك المصارف الإيطالية التي استمرت في أعمالها تحت إشراف الإدارة البريطانية ، كما أسست مصر فرعاً لبنك مصر في مدينة بنغازي ، ومن ثم فرعاً آخر له في طرابلس ، مما سهل على بعض المواطنين التعامل معه دون عائق اللغة ، التي لم تكن مستعملة بين المواطنين في ليبيا ، ولكن الحالة المادية المتواضعة لأغلبية الشعب الليبي لم تجعلهم في حاجة إلى أية خدمات مصرفية[1].

انضم إلى مجموعة المصارف السابقة الذكر ، كل من البنك البريطاني للشرق الأوسط والبنك الفرنسي الجزائري ، واستمر حال المصارف على هذا النحو حتى تشكلت أول حكومة ليبية بعد إعلان الاستقلال في أوائل الخمسينات ، والتي كانت مثقلة بمشاكل كبيرة وكثيرة في تأسيس مؤسسات الدولة المختلفة ، فصدر قرار تأسيس بنك ليبيا المركزي ، وحددت مسؤولياته بقانون البنوك ، وذلك في عهد الحكومة الثالثة ( حكومة السيد مصطفى ابن حليم ) وقد واجهت الحكومة مشكلة تأسيس هذا البنك ؛ لأن البلاد تفتقر لكل مقومات البنك ، من قوة بشرية ومادية، فلم يكن أمام مجلس الوزراء إلا أن يلجأ إلى رجل من أعضائه للقيام بهذه المهمة، وهو الذي كان قد تقلد الحقيبة المالية منذ الاستقلال وهو الدكتور (علي نور الدين العنيزي) وكان يتمتع بخبرة إدارية واسعة إلى جانب إتقانه لبعض اللغات الأجنبية ، وقد بدأ عمله بمجرد تعيينه محافظاً للبنك ، وذلك باختيار مقر لائق لمصرف الدولة (البنك المركزي) ، فاتخذ من مقر صندوق التوفير الإيطالي في طرابلس ، واستعمل الطابق الأرضي والطابق تحت الأرض لأعمال البنك ، بينما استعمل الطابق العلوي من المبنى المحكمة العليا ، وبالرغم من أن مساحتي هذين الطابقين صغيرتان ، إلا أنه استطاع توفير الحد الأدنى من المكتب لاستعمال الموظفين الذين يحتاجهم البنك ، وأختار أيضاً مقراً آخر في مدينة بنغازي في شارع مركزي.

واستطاع (العنيزي) بحنكته الإدارية أن يجمع العدد اللازم من الشباب الليبيين ليشكل نواة الجهاز الإداري المطلوب للبنك ، وقد اتصل بالمصارف المركزية والتجارية في بعض الدول الصديقة ، وتزوّد منها بشكل الاستعارة ببعض كبار الموظفين لملء المناصب العليا في المصرف ، فاختار لمنصب نائب المحافظ من بنك إنجليزي ، ولوظيفة المدير العام من بنك إيطاليا ، ورئيس المحاسبة من هولندا ، ولإدارة مراقبة النقد الأجنبي من النرويج ، ومستشار

---

[1] علي جمعة المزوغي ، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية ، Libya Forum.org

اقتصادي من مصر ، وألحق بالبنك المركزي قسماً للعمليات المصرفية خدمة للمواطنين ، وأوكل هذه المهمة إلى رئيس من الأردن ، وقد باشر البنك نشاطه خلال سنة 1956م ، وتمكن من التطور في مدة قصيرة ، وقام بإصدار العملة الليبية ومراقبة المصارف ، وتقديم خدمة مصرفية تجارية للمواطنين ، وتدريب الموظفين في الداخل والخارج في وقت واحد[1].

وتم تأسيس البنك الزراعي والصناعي في الخمسينات ، وقد ساهم في تقديم القروض للمزارعين والصناعيين الليبيين ، وذلك لشراء المزارع والمصانع من الإيطاليين ، كما تأسست البنوك التجارية الحكومية وكذلك الأهلية والمساهمة التي أنشئت بعد اكتشاف النفط[2].

اتخذت الأمم المتحدة قراراً في 15 ديسمبر 1950م ، يهدف إلى تسوية العلاقة بين ليبيا وإيطاليا في المسائل المتنازع عليها ، والخاص بالممتلكات الإيطالية الموجودة في ليبيا ، وقد تم خلال هذا القرار إنهاء المشكلة ، وتم بيع 68% من مزارع المعمرين للسكان الليبيين مع نهاية شهر أكتوبر 1962م ، واحتفظ الإيطاليون بملكية 4% من مناطق الاستيطان عام 1964م ، لذلك عادت إلى الليبيين معظم المزارع الإيطالية ، أما المناطق التي لا تزال تحت سيطرة الإيطاليين فإنها تناقصت من خلال بيعها للسكان الليبيين وتحويل الأموال إلى إيطاليا ، وتمكن الليبيون من شراء الأراضي الغالية الثمن رغم إمكاناتهم المادية المحدودة ، ومرد ذلك قيام البنك الزراعي الليبي بتمويل عمليات الشراء حيث ساهم بنصيب (50%) من ثمن المزارع التي تطرح للبيع من قبل الإيطاليين ، كما قدم قروضاً على اختلاف أنواعها ، بلغ مجموع القروض الطويلة الأجل أكثر من مليون ونصف ، تمكن من خلالها المواطن الليبي أن يشتري أكثر من (4 آلاف هكتار)[3].

هذه الخطوة من قبل المصرف أدت إلى ارتفاع سعر المزارع ، لاشتداد المنافسة عليها وقد عاد هذا بالفائدة على مئات المزارعين الإيطاليين الذين قبضوا أكثر من الثمن الحقيقي لمزارعهم ، وحقيقة الأمر أن الاتفاقية الليبية الإيطالية لم تحدد وضع مصرف روما الممول* المالي لأعمال الإيطاليين ، لذا استمر يمارس دوره ويقدم دعمه المالي للجالية الإيطالية وبعض الأسر الليبية ذات العلاقة مع إيطاليا ، كما عمل على توجيه التجارة الخارجية نحو إيطاليا من تصدير وتوريد ، معتمداً اعتماداً كلياً على العنصر الإيطالي في خدماته المصرفية دون غيرهم.

---

[1] علي جمعة المزوغي ، المرجع السابق .

[2] صالح بشير المزوغي ، المرجع السابق ، ص66.

[3] جريدة طرابلس الغرب ، 22 أغسطس لسنة 1963م ، ص 5.

* عندما حدث انقلاب 1969م ، تم تلييب المصرف وتغيير اسمه إلى مصرف الأمة ، ثم تمت تصفية حصة مصرف روما ضمن استعادة الأموال في 17 أكتوبر 1970م ، راجع نيكول بروشين ، تاريخ ليبيا ، ص 240.

وفي سنة 1955م ، افتتح مصرف ليبيا المركزي ، وتولى مهمة الإشراف على إصدار النقود وتحديد أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية ، وتقديم خدمات مصرفية في القسم التجاري في المصرف أسوة بالمصارف الأخرى ، وهي جميعها تقدم تسهيلات ائتمانية لأفراد الجالية الأجنبية بالدرجة الأولى ، فكانت توجد ثلاثة من المكاتب الرئيسة لهذه البنوك في إيطاليا واثنان في بريطانيا وواحد في مصر وآخر في الأردن وواحد في فرنسا ومعظم هذه المصارف وفروعها تعمل في كل من طرابلس وبنغازي وبلغ عددها (27 فرعاً) [1].

أما ما يخص النظام النقدي والمالي فإن الهيمنة الاقتصادية تكاملت صورها بالتبعية المالية ففي عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية ، نجد أن الرأسمال البريطاني سرعان ما احتل مواقع حاسمة في الاقتصاد الليبي ، فقد تم فتح مصرف (باركليز) في كل من طرابلس وبنغازي ، وحتى يقوم بوظيفته ، توقفت جميع المصارف الإيطالية عن العمل في البلاد ، وبدأ البنك أعماله، لاسيما إصداره عملة جديدة للبلاد بدلاً من الليرة الإيطالية ، وبسبب بروز نظام نقدي جديد فقد السكان مصداقية الأوراق النقدية المتوفرة لديهم ، وعمقت مفهوم التجزئة بين مناطق ليبيا ؛ بسبب إصدار ثلاث عملات نقدية ، وحالت دون أي ارتباط عملي بين الأنظمة النقدية والمصرفية في البلاد ، إضافة إلى تفتت أواصر الوحدة بين أجزاء ليبيا ، وضرب التكامل الاقتصادي بين الولايات الليبية الثلاث بتقييد حرية الحركة والتجارة بين الأقاليم ، وكان نشاط التوفير والتسليف والاستثمار محدوداً جداً فمستوى الدخل منخفض كما أن طبيعة الأنظمة المصرفية والنقدية تحول دون فتح قروض على أسس حديثة ، وكانت أغلب الأموال المودعة في المصرف تخص الموظفين البريطانيين والجالية الإيطالية والأجنبية في ليبيا.

أما القروض فكانت تمنح لمزارعين وتجار إيطاليين ، فالمدة الزمنية لإعادة القروض تتراوح بين 6 أشهر وسنة وهي مدة غير كافية للقيام بإصلاحات إنشائية إضافة إلى أنها كانت عديمة الجدوى الاقتصادية لليبيين[2].

وبالنسبة للأسعار فإن المعلومات عنها غير وافية بسبب قلة الإحصاءات ، ومع ذلك تشير بعض الدلائل المتوفرة إلى أن مستوى الأسعار في طرابلس كان مستقراً عنه في برقة ، ويلاحظ أنه قد ارتفعت الأسعار بمعدل (30%) في الفترة ما بين 1945- 1950م ، وذلك لأن اتجاه الأسعار واختلافهما في كل من طرابلس وبرقة ، يفسره زيادة عرض النقود في برقة ، ونقص السلع بسبب زيادة السكان الطارئة سنة 1948م ، نتيجة لهجرة ديموغرافية من طرابلس

---

[1] عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1986م ، ص 216.

[2] علي عتيقه ، المرجع السابق ، ص 20-21.

بسبب الجفاف إلى برقة ، كما أن ازدياد استيراد السلع الاستهلاكية في طرابلس أحدث موازنة بين العرض والطلب ؛ مما أدى إلى ثبوت الأسعار بشكل نسبي .

وعلى الرغم من أن العديد من العمال الزراعيين كانوا يتقاضون أجورهم عيناً ، فإن الأجور النقدية هي المتبعة في المدن ، وقد بلغ أجر العمال الأدنى ما يعادل (16 قرشاً) في اليوم وللعمال الفنيين حوالي (21 قرشاً) ، وكانت مرتبات الموظفين الحكوميين تقدر بحوالي (22 جنيهاً ليبي) ، وقد كان مستوى الأجور والرواتب منخفضاً جداً بالنسبة لاحتياجات المعيشة المادية .

وكان النظام الضريبي في وضع بدائي جداً ، فكان يسير حسب نظام أو بموجب قانون إيطالي يفرض نسباً مختلفة من الضرائب على الدخل الوارد من مصادر عدة ؛ فكانت نسبة الضريبة على الأرباح من استثمار رأس المال (15%) وعلى الأرباح المتحصل عليها من الصناعة والتجارة (10%) ، وعلى رواتب المستخدمين (8%) وأجور العمال 04%) وعلى إيجار المباني (8%) من الدخل الصافي.

أما الضرائب الزراعية فقد فرضت على المزارع والحبوب والأشجار والماشية ، وكان الدخل الذي يأتي عن طريق هذه الضرائب قليلاً جداً ، وذلك بسبب حالات الجفاف والصعوبة الكبيرة في تقدير الضرائب وجبايتها من المناطق الريفية[1].

فضلاً عن هذه الضرائب المباشرة كانت هناك أنواع عادية من الضرائب غير المباشرة، كالرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج وضريبة الملاهي والدمغة والمكوس ، وقد بلغ إجمالي الإيرادات الناشئة عن أنواع الضرائب كافة في ليبيا من سنة 1948– 1950م ، حوالي (1.8 مليون) جنيه استرليني ، وقدر إجمالي إيرادات في السنة المالية 51 ، 1952م ، حوالي (4.2 مليون جنيه) ، بينما كان مجمل المصروفات أكثر من (5.9 مليون جنيه) مما سبب عجزاً بلغ حوالي (1.7 مليون جنيه) ، وكانت المصروفات الإدارية تشكل القسط الأكبر من المصروفات العامة فقدرت بحوالي (27%) من مجمل المصروفات عام 1950م ، وأنفق على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ، في حين أن (73%) من مجمل المصروفات أنفقت على الإدارة ، والشرطة ، والسجون أو الصيانة العامة للطرق والمباني ووسائل النقل [2].

---

[1] محمد الطاهر الدجاني، تطور المالية العامة في ليبيا، قم البحوث، طرابلس، بنك ليبيا، 1954م، ص ص14– 15 .

[2] اسمهان ميلود معاطي ، المرجع السابق ، ص 44.

# الفصل الثالث

# اكتشاف النفط وأثره في العلاقات

# الليبية الإيطالية الاقتصادية

**أ. مرحلة اكتشاف النفط والدور الإيطالي فيه.**

**ب. الاتفاقيات والمعاهدات بين البلدين ودور الشركات الإيطالية في ليبيا.**

**أ. مرحلة اكتشاف النفط والدور الإيطالي فيه:**

يعد الاكتشاف النفطي نقطة تحول هامة في تحديد ملامح الاقتصاد الليبي ، ففي عام 1914م – وهي الفترة التي كانت فيها ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي – ظهرت أول دلائل على وجود البترول ، وذلك في منطقة سيدي المصري في طرابلس ، ومن خلال انبعاث غازات بترولية في أحد الآبار ، فقد حدث هذا الاكتشاف عن طريق الصدفة ، من خلال حفر أحد آبار المياه في المنطقة على عمق (160) متراً ، وفي عام 1929م تم اكتشاف البئر الثانية في منطقة زليتن ، ثم تأكد وجود النفط عام 1937م ، من قبل إحدى الشركات الإيطالية في منطقة الملاحة في تاجوراء على عمق (259) متراً في طبقات صخرية يوجد بها آثار للنفط.

عام 1938 م كلفت الحكومة الإيطالية الشركة الإيطالية العامة للنفط أجيب (AGIP) بالقيام بعمليات البحث والتنقيب عن النفط في ليبيا ، وقد وصل عدد الآبار في مدينة طرابلس وضواحيها عام 1939 م ، إلى حوالي ستة آبار تم وجود دلائل على آثار نفط بها من خلال هذه الشركة[1].

وفي عام 1941م حفرت بئر في منطقة سهل الجفارة ، والثانية بالقرب من الجديدة على عمق (202 متر) تحت سطح البحر غير أن هذه الاستكشافات الإيطالية في عدة مناطق لم تحقق الرجاء باكتشاف النفط بكميات تجارية ، ويرجع سبب ذلك إلى أن الإيطاليين لم تكن لهم الخبرة الواسعة في مجال النفط ، بالإضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي بسبب المقاومة المستمرة من قبل الليبيين للغزو الإيطالي ، وأيضاً انشغالهم بالحرب العالمية الثانية ، وخسارتهم الحرب أمام دول الحلفاء ، ثم خروجهم نهائياً من ليبيا سنة 1943م ، كل ذلك أدى إلى نهاية الجهود الإيطالية في مجال البحث والتنقيب.

لما يئست إيطاليا من أن تحتفظ بنفوذها السياسي والعسكري داخل ليبيا ، أصبحت حريصة على أن تجعل العلاقات الاقتصادية باقية وموجودة على أوسع نطاق مع ليبيا ، ولم يتم لها ذلك إلا عن طريق المعاهدات والاتفاقيات التي عملت على إبرامها مع ليبيا ، واستمرار بعض الشركات الإيطالية العاملة في البلاد في استثماراتها ، ولعل الموقع والصلات الثقافية ومعرفة إيطاليا بطبيعة أرض وشعب ليبيا تمام المعرفة – وذلك خلال سنوات الاحتلال – سّهل مهمة هذه الشركات وعملها داخل ليبيا وكما مر بنا سابقاً فإن مسألة الأملاك ظلت من أعقد المسائل وأكبرها التي واجهت الطرفين ، ووقفت عقبة في سبيل إنشاء علاقات اقتصادية عادية ، ففي فترة الإدارة البريطانية والفرنسية أصبحت الأملاك تحت حراسة موظفين انجليز قاموا بالإشراف عليها،

---

[1] محمود علي الغدامسي ، النفط الليبي ، دار الجبل ، بيروت ، 1998م ، ص ص 33 ، 34 .

ولما أبدت الجالية الإيطالية تعاوناً مع السلطات البريطانية تحول نظام الحراسة إلى وصاية ، بحيث يستمر الإيطاليون في إدارة أملاكهم تحت إشراف السلطة البريطانية .

وفي عام 1950م ، اتخذت الجمعية العامة قراراً تسترد ليبيا بمقتضاه الممتلكات المنقولة والغير منقولة ، التي استولت عليها إيطاليا ، ولا تدفع ليبيا تعويضاً عن هذه الممتلكات ، وتحتفظ الحكومة الإيطالية ببعضها ذلك للخدمات اللازمة للأعمال القنصلية أو الدبلوماسية أو لرعاية المدارس التي يحتاجها أبناء الجالية الإيطالية في ليبيا ، وأن تحترم هذه الملكيات الخاصة من قبل الليبيين خصوصاً تلك التي تحصل عليها الأفراد بطرق شرعية ، وينطبق ذلك على الشركات التي تكونت برأسمال خاص ، بشرط أن يكون مقر هذه الشركة في ليبيا أو إيطاليا ، ويكون حق بيع هذه الشركات للإيطاليين ، ومن أمثال هذه الهيئات شبه الحكومية الشركات الكبرى التي كانت تشرف عليها الدولة مثل شركة التأمين الزراعي وشركة (الأنتي) وشركة (التبغ) ، وهذه الهيئات كانت تضم الجزء الأكبر من الممتلكات الإيطالية في ليبيا[1] .

منذ استقلال ليبيا في ديسمبر 1951م بدأت حكوماتها تعمل على التحقق من مؤشرات وجود البترول بكميات تجارية في أرضها ، فقامت بعقد العديد من الاتفاقيات مع شركات البترول العالمية للقيام بعمليات التنقيب عن حقول البترول في البلاد ، وأصدرت الحكومة قانوناً خاصاً للبترول سنة 1955م ، وهو قانون المعادن رقم (9) ، وقد بادرت الحكومة الليبية بإصدار هذا القانون لأنه بات من الضروري الخروج من الضائقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، كما إن اكتشاف الموارد الطبيعية الليبية صار أمراً ملحاً ، وقد شكلت هيئة خاصة لمعالجة كل أمور البترول ، واعتبار أن ما في الأرض الليبية من معادن يكون ملكاً للدولة ويدخل ضمن المعادن البترولية ، كما نص على إمكانية إصدار تراخيص استطلاع تجيز لحاملها القيام بالدراسات السطحية والتصوير الجوي للمناطق التي يشملها الترخيص ، دون أن يترتب على إصدار هذه التراخيص أية حقوق للحصول على امتيازات نفطية ، مهما كانت نتيجة تلك الدراسات[2].

وتم الاتفاق على أن تقسم أرباح الإنتاج مناصفة بين الشركات المتعاقدة ، وبين الحكومة الليبية ، وأن تتخلى الشركات عن جزء من امتيازها في حالة عدم عثورها على حقول بترولية ، وعند صدور قانون النفط تقدمت شركات عالمية عديدة بطلبات لمنحها امتيازات البحث عن النفط، ومنحت الكثير من الامتيازات لشركات أمريكية ، وبريطانية ، وفرنسية ، وإيطالية وغيرها ، حتى وصل عـدد الشركـات عام 1959م ، إلى (15 شركة ) ، وقد منـــح أول عقد امتيـاز

---

[1] صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة ، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية المطبعة الفنية الحديثة ، 170 ، ص ص122 ، 125 .

[2] محمود علي الغدامسي ، المرجع السابق ، ص ص 36 ، 38.

يوم (20 نوفمبر 1955م) لشركة (إسو ستاندرد الأمريكية) ، ولم تكد تنتهي سنة 1955م ، حتى تم منح (39) عقداً بترولياً ، واستمر منح العقود حتى بلغ المجموع قرابة (95) عقداً نهاية عام 1963م ، موزعة على (20 شركة) منها (13 شركة أمريكية) و (واحدة بريطانية) و (أخرى بريطانية هولندية) و (واحدة فرنسية) و (2 ألمانيتان) و (2 إيطاليتان) إضافة إلى بعض الشركات التي دخلت الميدان عن طريق التنازل بجزء من عقود الامتياز التي مُنحت لبعض الشركات الأصلية[1].

وقد أدى اندفاع الشركات للحصول على عقود الامتياز ، والبحث والتنقيب عن النفط إلى تحويل الصحراء الليبية ، التي كانت شبه خالية من مظاهر الحياة ، إلى معسكرات ومراكز إنتاج مغطاة بشبكة من الأنابيب البترولية ، وبدأ النفط يتفجر في يناير 1958م ، في حقل العطشان ، ثم حقل الباهي ، وحقل عويد ، ثم حقل الظهرة ، إلى أن تمكنت الشركة الأمريكية ( إسو ستاندرد Essostanderd) أن تقلب الموازين باكتشافها حقل زلطن في يونيه 1958م ، حيث تدفق النفط من خلال هذا الحقل بمعدل (17.500) برميل يومياً ، ثم توالت الاكتشافات حتى أنه لم تأت سنة 1965م ، إلا وقد حفر في البلاد (738) بئر استكشافية عثر على النفط في حوالي (102) بئر منها[2].

بدأت تحدث تغيرات في الأحوال الاقتصادية لليبيا بداية من منتصف الخمسينات ، من القرن العشرين ، بسبب اكتشاف النفط واحتواء البلاد على مخزون وافر من هذه الثروة ؛ مما جعل الدولة تنتقل من الاعتماد على المعونات الأجنبية إلى صفوف الدول الرأسمالية التي تمتلك إمكانيات تفوق حاجاتها الاستهلاكية بالنسبة لاقتصاد دولة نامية ، وقد تأثرت القطاعات الاقتصادية الموجودة في ليبيا باكتشاف النفط ، مثل الزراعة والتي تعد عصب الاقتصاد الوطني، والمصدر الرئيس للغذاء لغالبية السكان ، ومصدر دخل من خلال بيعهم للمنتجات الزراعية والمصنعة ، بالإضافة إلى أنها تستوعب (80%) من سكان البلاد ، وحوالي (70%) من القوى العاملة ، والتي كانت تعمل بشكل موسمي خلال مواسم الإنتاج الزراعي ، ولا ننسى أن الإنتاج الوفير والجيد كان لدى المزارع التي يملكها الإيطاليون ، وذلك بسبب انعدام الوسائل الفنية والخبرات الإدارية لدى مَزارع الليبيين ، فهذا الوضع بدأ يتغير بعد اكتشاف النفط ، فبدأت الزراعة تفقد أهميتها تدريجياً عندما تم اكتشاف النفط بكميات تجارية سنة 1959 م ، وانصرف أغلبية

---

[1] محمد المبروك المهدوي ، المرجع السابق ، ص 228.

[2] شكري غانم ، المرجع السابق ، ص 128.

المزارعين الليبيين للشغل والعمل في هذا القطاع وذلك لوفرة مكاسبه المادية ، وأصبحت المزارع العصرية المنتجة للأقلية الإيطالية[1].

كما أحدث اكتشاف النفط تغيراً اجتماعياً ، بأن بدأ شكل الحداثة يتبلور لدى الليبيين وعلى البلاد الليبية ، دون التغيير في التكوين الاجتماعي للأفراد ، فعلى سبيل المثال عندما تكونت المؤسسات المصرفية منذ العهد العثماني الأخير ، وأثناء فترة الاحتلال الإيطالي ، تكونت في مناطق الساحل وخصوصاً طرابلس ، بعض مفاهيم الاستثمارات العقارية لدى بعض الليبيين، وظلت مفاهيم أغلب أفراد المجتمع الليبي تقليدية ، رغم وجود تغيرات عديدة في المجالات السياسية والاقتصادية في المجتمع الليبي منذ بداية الخمسينات وبدايات الدولة الليبية ، إلا أن ميزانية الدولة كانت أقل من (10 ملايين دولار) وهذا الوضع لم يكن يسمح بحدوث تغيير مناسبٍ، ولكن عندما توفرت الأموال اللازمة تم توظيف عائدات النفط لتحديث المجتمع بالشكل المادي المطلوب ، وقد ظهر ذلك من خلال التخطيط للبنية التحتية والخدمية مثل إنشاء الطرق والمباني والمدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها من المرافق الخدمية ، فارتفعت نسبة الراغبين في تعليم أبنائهم ، فتحولوا بشكل مفاجئ من البادية الرعوية إلى المدنية ، دون المرور بمرحلة الحياة الزراعية ، رغبة منهم في العمل والحصول على مكاسب مادية ، فانتقلوا عزاباً ثم كونوا أحياء متعددة من أكواخ الصفيح داخل أراضي المناطق العمرانية وعلى حدودها ، تاركين حياة البداوة والرعي والزراعة البعلية الموسمية ، كما ساهم انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال في زيادة السكان نسبياً عما كانوا عليه في الفترة السابقة ، فارتفع عدد العمال بشكل كبير جداً لاسيما في طرابلس وبنغازي ، وتم تأسيس البنك العقاري الليبي لتقديم القروض العقارية ، وذلك لتمكين المواطنين من بناء المساكن داخل المخططات العمرانية المعتمدة في فترة الستينات ، وتم ذلك بعد شراء بعض المستثمرين الليبيين الأراضي والمزارع في طرابلس من المعمرين الإيطاليين ، وتحويلها إلى تقسيمات معتمدة بتراخيص من الحكومة ، فظهرت الأحياء الشعبية وحلت مشكلة أحياء الصفيح – التي انتشرت بشكل كبير جداً – لعشرات الآلاف من الأسر المهاجرة للعمل وتعليم أبنائها من مناطق الدواخل[2].

أصبحت ليبيا دولة ذات أهمية وذلك بعد اكتشاف النفط ، ولاسيما بعد التطور السريع في الإنتاج بكميات إنتاجية كبيرة ، فعلى مدى سنوات قليلة وبعد أن كانت ليبيا في بداية الخمسينات وحتى الستينات دولة فقيرة وتحاول بشتى الطرق والوسائل أن ترفع من مستواها الاقتصادي ،

---

[1] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص 320.

[2] اسمهان ميلود معاطي ، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا ، 1955– 1969م ، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا ، ط1 2009 ، ص ص 201 ، 210.

أضحت بعد إنتاجها للنفط من أهم الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا ، والذي ساعد في زيادة الإنتاج بمعدل أسرع رغبة الحكومة الليبية في زيادة الإنتاج والتصدير بغية الحصول على دخل أكبر ، ففي عام 1962م أنشأت شركة (الأوزيس) ميناء السدرة للتصدير ، ثم أقامت شركة (بريتش بتروليوم) ميناء الحريقة لتصدير النفط من حقل السرير سنة 1966م ، في حين قامت شركة ( أوكسيد نتال) الزويتنية لإنشاء ميناء لتصدير نفطها الخام عام 1968م ، وما أن حل عام 1969م حتى كانت ليبيا سادس بلد منتج للنفط في العالم ورابع بلد مصدر له[1].

**ب. المعاهدات والاتفاقات بين البلدين ودور الشركات الإيطالية:**

كان من أبرز ما شاهدته الدولة في بداية استقلالها وفي السنوات الأولى من عمرها إقدام الحكومة على توقيع معاهدات مع العديد من الدول ، في محاولة منها لتنشيط الاقتصاد الليبي ، ورفع المستوى المعيشي داخل البلاد ، ومن بين هذه الدول التي حرصت كل منها على تبادل المنافع والمصالح الاقتصادية وكانت إيطاليا ، فنذكر هنا السيد (مصطفى بن حليم) فعلى سبيل المثال وقعت حكومة في 2/ 10/ 1956م في روما على مشروع نهائي لمعاهدة مع إيطاليا ، تم بموجب هذه المعاهدة الاتفاق على حل المسائل المعلقة بين الدولتين منها على سبيل المثال: الأملاك الإيطالية (المنقولة وغير المنقولة ، والحكومية وشبه الحكومية) في ليبيا ، كذلك المسائل المالية والثقافية لاسيما تلك المتعلقة بالآثار التي نقلت إلى متحف نابولي عام 1936م والتعويض عنها أو استردادها ، وأقر البرلمان الليبي هذه المعاهدة في جلسة سرية وأبرمها الملك في 30 / 3 / 1957 م [2].

تابعت الحكومة الإيطالية تصفية أملاكها العامة في ليبيا ، وقدمت تعويض إلى ليبيا قدر بحوالي (2750000) مليون دينار ، وحسمت الحكومة الليبية وأنهت المعاهدة السالفة الذكر كل المشاكل المتعلقة بالملكية ، كما عالجت قضايا أخرى منها إنهاء المعاملات التجارية التي تمت في العهد الإيطالي ، وتعهدت إيطاليا بأن تدفع إلى الذين عملوا معها مستحقاتهم التقاعدية ، وتعهدت بأن تدفع مليون دينار مقابل أضرار الحرب ، وضمانة مالية مقدارها (1.750000) مليون دينار لشراء بضائع استهلاكية خلال 3 سنوات ، ونصت المعاهدة أيضاً على الشروع في وقت قريب في مفاوضات تجارية وثقافية وبحرية ، وقد تمت الموافقة على هذه المعاهدة من قبل البرلمان والملك الليبي.

---

[1] جون رايت ، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور ، ت: عبد الحفيظ الميار وأحمد البازوري ، دار الفرجاني ، طرابلس، د. ت ، ص 236.

[2] محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، صفحات من التاريخ السياسي ، ج2 ، دولة الاستقلال والحقبة النفطية ، 1963– 1969م ، المجلد الرابع ، حكومة محي الدين فيكني ، مكتبة وهبة . القاهرة ، ط1 2006م ، ص ص 485 ، 488.

وفي عام 1956م تحصلت شركة (آيني) الإيطالية على عقود التنقيب على النفط في ليبيا ، وعلى الرغم من إجلاء الجالية الإيطالية عن ليبيا بعد انقلاب 1969م ، إلا أن الشركة استمرت في نشاطها إلى اليوم ، حيث تزود هذه الشركة إيطاليا بـ 25% من النفط وبـ 36% من الغاز ، ووصل حجم استثمارها في ليبيا إلى 40 مليار دولار [1].

وعقدت الحكومة الليبية صفقة مع شركة كوري الأيطالية المتفرعة عن شركة أيني بتاريخ 19 نوفمبر 1959 م ، حيث تعهدت الشركة بدفع ايتاوه بنسبة 17.5 % بدلاً من 12.5 % المنصوص عليها في القانون ، كما وافقت علي التخلي هن الإعانة التعويضية بكاملها واعطت الشركة الخيار للحكومة في المشاركة بنسبة 30 % من رأس مالها في حالة العثور علي الزيت بكميات تجارية ، كما كانت هناك شركة أرزونيا منراريا .[2]

وفي مطلع الستينات عاودت إيطاليا إبرام العقود في محاولة منها لتحقيق بعض المصالح في ليبيا ، لاسيما بعد ظهور دولة أخرى على الساحة الاقتصادية في ليبيا ، شكلت عائقاً أمام إيطاليا في تحقيق مصالحها التجارية والاقتصادية وحتى الثقافية ، فإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية لم تهزم عسكرياً فقط ولكن تراجعت إلى مستوى الدول الوسطى سياسياً ، وأصبحت هناك متغيرات عالمية جديدة ، على رأسها دول كبرى مثل بريطانيا وأمريكا ، واللتان كان لهما نصيب الأسد بالنسبة لعقد المعاهدات وإبرام المصالح الاقتصادية في دولة ناشئة مثل ليبيا ، فعملت إيطاليا إلى تقوية هذه المصالح وربطها عن طريق الجالية الإيطالية التي خلفتها وراءها بعد رحيل قواتها ، وفي بعض الأحيان عن طريق أبناء بعض الأسر الليبية لاسيما في طرابلس الذين ارتبطوا بإيطاليا وجاليتها ثقافياً ( من خلال اللغة الإيطالية ) وكذلك مصلحياً من خلال بعض العلاقات والمشاركات التجارية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

وفي محاولة من السفير الإيطالي في ليبيا ( بيير لويجي آلفير pier Lyigi Alvera) وحكومته في إيطاليا لإعادة مصالحها من جديد في ليبيا لاسيما في فترة عهد المملكة ، نجد أنه قام بإعداد تقرير بتاريخ 25/ 1/ 1963 م ، بعنوان ( ليبيا الأمس واليوم ) ، وقد وجه هذا التقرير إلى الخارجية الإيطالية وسلم نسخة منه إلى السفير الأمريكي في ليبيا السيد ( لاتينر Lightener ) وجاء في ذلك التقرير :

---

[1] صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص ص 126 ، 127.

2 عبدالأمير قاسم كبه ، المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الأقتصادي ، بيروت ، دار الأندلس ، 1963 م ، ص ص 70 ،123 .

*" .... أن فترة الحكم (الاحتلال) الإيطالي الليبي شكلت الذروة في التاريخ الليبي ... وأن النظام الملكي في ليبيا هو مفارقة تاريخية ... وأن الملك إدريس يشكل حجر عثرة في طريق تطوير ليبيا اجتماعياً ... وأن ولي العهد سوف يحكم ليبيا بـ " الطريقة الناجحة " ... "

ويلاحظ من خلال هذا التقرير أن إيطاليا كانت تريد مصلحتها أولاً، وأن المشاعر العدائية واضحة من قبل المسئولين الإيطاليين نحو المملكة والملك.

أما ليبيا فقد انقسمت النخبة الليبية الحاكمة بعد الاستقلال خلال تعاملها مع إيطاليا إلى فريقين؛ الفريق الأول وكان يمثل الأغلبية وجد صعوبة كبيرة في أن ينسى أو حتى يتناسى جرائم إيطاليا وما ارتكبته في حق الشعب الليبي والأرض الليبية، وذلك على امتداد نحو 30 عاماً ، عدا كونهم ينظرون إلى نوايا إيطاليا نحو ليبيا بمنظار الريبة والحذر بسبب أطماعها المستترة نحو ليبيا.

أما الفريق الثاني ، وهو أقل عدداً من الفريق الأول ، ويضم داخله بعض من الساسة وأصحاب المصالح التجارية ، وهو على استعداد أن ينسى ما فعلته إيطاليا وقادر على طي صفحة الجرائم المرتكبة في حق الليبيين أيام الاحتلال الإيطالي ، بل يحبذ أن يقيم معها علاقات وثيقة سواء في المجال السياسي أو التجاري أو الثقافي.

ومن الأحداث التي وقعت في تلك الفترة ، ما يؤكد أن هناك توتراً واختلافاً في المواقف إزاء التعامل مع إيطاليا واستمرار علاقاتها داخل ليبيا ، أو وقف التعامل مع إيطاليا والوقوف حيال تطور هذه العلاقات ، ويتلخص الحدث في قيام المليونير الإيطالي (مارزوتو) بزيارة خاصة إلى مدينة بنغازي في أواخر شهر سبتمبر 1954م ، وكان ذلك أثناء حكومة (مصطفى بن حليم) ، وكانت الزيارة عبارة عن دعوة من قبل السيد (عبد الله عابد السنوسي)* ، وتتضمن عملاً تجارياً بين الاثنين ، وقد وصل خبر الزيارة إلى الملك ، فأصدر من فوره أمراً ملكياً أوقف بموجبه السيد (حسين مازق) والي برقة عن العمل لمدة شهر ، وجرّد (عبد الله عابد السنوسي) من لقبه ووضعه تحت الإقامة الجبرية[1].

من الأحداث التي جرت أيضاً ، قيام قطع من الأسطول الإيطالي ، بزيارة إلى ميناء طرابلس خلال شهر مارس 1960م ، وذلك أثناء حكومة السيد (عبد الحميد كعبار) ، وإخفاء

---

* التقرير يتكون من (8 صفحات) وحول إلى الخارجية الأمريكية بموجب رسالة السفير الأمريكي ذات الرقم A-22 المؤرخة 18/ 7/ 1963م ، المرجع محمد يوسف المقريف ، ص 486.

* هو ابن السيد محمد عابد السنوسي أحد أخوة السيد أحمد الشريف السنوسي وكان يتولى قيادة فرع الحركة السنوسية في فزان ثم هاجر إلى تشاد وهناك أنجب عدة أبناء كان أشهرهم هو السيد عبدالله، مذكرات بن حليم ، ص 85.

[1] محمد يوسف المقريف ، المرجع السابق ، ص ص 301 ، 309.

الحكـومة أنباء هذه الزيارة عن الشعب ؛ مـمـا أدى إلـى قيـام البرلمـــان الليبـي في 25/ 4/ 1960 م ، بتوجيه اللوم إلى الحكومة حول هذا الموضوع .

وقد كثفت الحكومة الإيطالية جهودها في سبيل الحصول على حصة من عقود مشروعات التنمية الاقتصادية التي شرعت الحكومة الليبية ، في طرحها وذلك من خلال إقرار خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه الجهود نلاحظها في الفترة التي ترأس فيها (محي الدين فكيني) رئاسة الوزراء الليبية .

فعلى سبيل المثال قام وفد حكومي ليبي يتكون من خمسة أشخاص يترأس الوفد السيد (حامد أبو سريويل) وتكون بقية الوفد من الأعضاء السيد (عبد القادر الشريف) رئيس قسم وقاية النبات ، والسيد (يوسف محمود المكي) رئيس قسم التجارة والسيد (عبد الحميد البابور) نائب مدير مصلحة البيطرة والسيد (محمد علي رجب) مساعد رئيس قسم البستنة ، قاموا بزيارة عدد من مشروعات الاستصلاح الزراعي في جنوب إيطاليا ، ومصانع الآلات الزراعية في كل من (ميلانو) و (تورينو) واستمرت هذه الزيارة من 14/ 10/ 1963م إلى 26/ 10/ 1963 م ، كما زاروا المؤسسة الاستشارية الإيطالية ويذكر أن الوفد التزم بعمل يومي مفصل ، وتمكن من أخذ معلومات كافية من بداية الرحلة حتى نهايتها ، وقدموا تقريراً يتضمن معلومات مختصرة جداً ليسهل دراستها ، والمؤسسة الاستشارية التي قاموا بزيارتها عرفت باسم (أتالكونسولتا) وهي مؤسسة قائمة من أجل النهوض الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، ومن الأعمال والمشاريع التي قامت بها هذه المؤسسة في بعض البلدان العربية وليبيا :

1- تقديم المشورات الفنية للبلاد النامية.

2- تقديم القروض المالية بفائدة 6- 8%.

3- المساهمة برأس مال لتأسيس الشركات.

4- القيام بتنفيذ المشاريع المناسبة[1] .

وجاء في التقرير أيضاً أن الوفد قد زار معهد أبحاث تربية الحيوان بروما ، وزيارة مزرعة (سيرينا) النموذجية ، وزيارة وزارة الزراعة ، وقد اجتمع الوفد الليبي مع الوفد الإيطالي وتم التبادل بينهما ومناقشة بعض الأمور حول الوضع الاقتصادي في ليبيا ، كما قام الوفد بزيارة معهد (فيرني) لما وراء البحار ، واتجهوا لمشاهدة المكتبة التي تضم مجموعة كبيرة من الكتب الزراعية القديمة والحديثة لاسيما فيما يتعلق بليبيا ، كما زار الغرفة التجارية بمدينة (مزارة الصناعية) ، واستفسر أعضاء الوفد عن الكثير من المشاكل في التصدير والتوريد ، كما قاموا بزيارة مصنع الأسمدة الكيماوية ومصنع السكر في( أرجنتا ) ومؤسسة ( آينك الصناعية ) والتي تشتهر بإنتاج

---

[1] محمد يوسف المقريف ، المرجع السابق ، ج2 ، ص ص 310 ، 315 .

المطاط والأسمدة والإسمنت ، ومجموعة من الكيماويات ، كما قاموا بزيارة مصنع (ألفيات) للسيارات والجرارات الزراعية ، وتوجهوا بزيارة المركز التجاري الليبي في (ميلانو) وقد ناقش الجميع بعض المسائل الاقتصادية الخاصة بليبيا ومنها مشاريع إنتاج النفط والمواد البتروكيماوية، كما قام وزير الزراعة بتكليف مدير المركز بالاستفسار عن بعض المعلومات الاقتصادية الخاصة بتجارة وصناعة الطماطم والسكر والكاكاوية للاستفادة بها في ليبيا[1].

كما تردد أن وزارة المواصلات الليبية أبرمت في تلك الفترة عقداً مع شركة إيطالية بشأن توسيع الطريق الساحلي الممتد من شرق البلاد إلى غربها ، وقد جددت هذه الوقائع والأحداث المخاوف لدى عدد من أعضاء البرلمان الليبي ، والشخصيات الوطنية ، حول نوايا إيطاليا وأطماعها ، فقاموا برفع مذكرة إلى الملك حول هذا الموضوع ، ومضمون هذه المذكرة فيه دلالة واضحة حول الخلاف والصراع الذي كان دائراً بين رجال النخبة السياسية الليبية إزاء العلاقات مع إيطاليا ، وقد قدمت حكومة (محي الدين فكيني) استقالتها يوم 22 / 1 / 1964 م بعد تقديم هذه المذكرة ، ولا يُعرف ما إذا كانت هذه المذكرة قد لعبت دوراً مع عوامل أخرى ، في جعل الملك يقبل تلك الاستقالة ، لاسيما أن جميع أعضاء المجلس الموقعين على هذه المذكرة من أنصار رئيس الوزراء السابق (محمد عثمان الصيد) ، والذين صوتوا إلى جانبه ضد مرشح الحكومة السيد (مفتاح عريقيب) في انتخابات رئاسة البرلمان الليبي للدورة البرلمانية الخامسة والتي حدثت يوم 7/ 12/ 1963 م[2].

وقد دلت الدراسات والمراجع التي تم الاطلاع عليها ، على أن العلاقات الليبية الإيطالية، كانت بين مد وجزر ، لاسيما الفترة الممتدة بين خروج إيطاليا 1943م وحتى عام 1969م ، وهي الفترة المتعلقة بموضوع الدراسة ، على الرغم من حدوث العديد من المحاولات خاصة من الجانب الإيطالي على استعادة وضعها داخل ليبيا من جديد ، وبعد تحول ليبيا إلى دولة نفطية احتاجت احتياجاً كبيراً إلى شركات مصنعة للبترول ومشتقاته وكذلك إلى العديد من الآلات والمعدات والخبرات التي تتمتع بالكفاءة الفنية ، والتي تساهم بشكل كبير من رفع مستوى النمو الاقتصادي الليبي من خلال هذه الثروة ، ولم يكن من السهل على الجانب الليبي تقبل هذا الأمر ، لاسيما وأن الفترة التي خرجت إيطاليا فيها من ليبيا ، وما قامت به من جرائم بشعة بحق هذا الشعب ، ليست بالزمن البعيد والكافي ليجعل منه قادر على نسيان ما حدث له من إيطاليا.

---

[1] وثيقة عن وزارة الزراعة والثروة الحيوانية " تقرير عن زيارة الوفد الزراعي الليبي الإيطالي " المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

[2] محمد يوسف المقريف ، المرجع السابق ، ص 489 ، 491.

ونورد هنا حادثة أخرى تدل على توتر هذه العلاقة بين الجانبين وتأرجحها بين قبول ورفض ، فما حدث للسنيور " أنريكو ماتاي" دليل واضح على ما كانت عليه هذه العلاقة ، فقد استأثر (ماتاي) بالقرار البترولي الإيطالي منذ اختياره رئيساً للشركة الإيطالية (أيني) التي تدير شؤون شركات النفط تحُلها ، وتشارك في ملكيتها الدولة الإيطالية ، وعلى رأسها شركة (أجيب) والتي كانت تملكها الحكومة الإيطالية ، فأستأثر بهذا القرار عام (1953م) لاسيما بعد أن أصبح رئيساً للشركة الأم ، أما بالنسبة لليبيا فطبيعة العلاقة بين الدولتين كانت تتأثر بشكل دائم بالسياسة الموجودة داخل ليبيا ، ومن يدير دفة الشؤون السياسية داخل المملكة وبين الدول الأوروبية الأخرى ، وعلى رأسها بريطانيا وكذلك أمريكا ، فنشاهد أن القرارات الخاصة بالأمور الاقتصادية التي تقوم بخدمتها في المقام الأول ، تتأثر بما تمليه السياسة القائمة ومدى وجود مصالح مشتركة بين هذه الأطراف[1].

اصطدم (ماتاي) بالمصالح البترولية الأمريكية ، وذلك بعد وضع ثقله كله لمنع بيع شركة (أجيب) للقطاع الخاص ، وخلال عام 1956- 1957م ، نجح في إبرام عقد شراكة بين شركته وشركة النفط الوطنية الإيرانية على أساس مقاسمة الأرباح بينهما بنسبة 75% لإيران و 25% لإيطاليا ، وعندما علمت أمريكا بذلك أحتجت لدى طهران معلنة بأن هذا الاتفاق يزعزع استقرار الشرق الأوسط ويهدد إمدادات النفط التي تذهب إلى أوروبا.

وقد دخل السيد (بن حليم) أثناء فتره رئاسته للوزارة في مفاوضات مع السيد (ماتاي) وذلك للوصول إلى اتفاق مماثل معه في ليبيا ، ويقول في هذا الخصوص:

( " لقد كانت سياسة الحكومة ، حتى قبل اكتشاف البترول ، تهدف إلى تحسين شروط العقود لصالح الدولة الليبية ، وبالفعل صدرت عقود متعددة بشروط أفضل ... إلا أننا لم نستطع التغلب على مبدأ مناصفة الأرباح الذي كان قد استقر في البلدان المنتجة للبترول ... وظهور (اتريكوماتاي) في الميدان البترولي ، وقد اتفق مع الحكومة الإيرانية ... نسبة الأرباح للحكومة الإيرانية 75% و الـ 25% لشركة أجيب ، لذلك أسرعت واتصلت (بماتاي) ... وبدأت المفاوضات بعلم رئيس لجنة البترول ... ووصلنا إلى المراحل الأخيرة من الاتفاق غير أن استقلت قبيل التوقيع على العقد مع شركة أجيب ... " )*.

ويضيف في مذكراته ، أنه لم تكن الأهمية محصورة فقط في حصول ليبيا على 75% من الأرباح مقابل 25% للشركة الإيطالية ، بل الأهمية تكمن في هدف تحطيم مبدأ مناصفة الأرباح مع شركات البترول ، الذي كان أساساً للعقود المبرمة في ليبيا ، وقد عد الساسة الليبيين أن هذا الاتفاق سيكون سابقة خطيرة لاشك ، ستليها محاولة من الحكومة الليبية لتطبيقها على

---

[1] يوسف المقريف ، المرجع السابق ، ص 91.

* مذكرات مصطفى أحمد بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، دار منشورات الرحال ، ينقوسبا، قبرص ، ط2 ، 2011 ، ص ص 341 ، 342.

العقود الأخرى مع الشركات الأجنبية المتعاقدة مع ليبيا ، لذلك ذكر (بن حليم) أن مفاوضاته تلك تمت بشكل سري تجنباً لما قد تقوم به شركات البترول الأخرى من عراقيل وصعوبات لو علمت بتلك المفاوضات؛ لأن مثل هذه الصفقات تفقدها جزءاً هاماً من أرباحها.

وقد ذكر أنه بعد استقالته قام بإطلاع خليفته (عبد الحميد الكعبار) على تفاصيل مفاوضاته مع الشركة الإيطالية ، وكان ذلك حرصاً منه على المصلحة الوطنية العليا ، وشرح تفاصيل هذه المفاوضات وما ستدره من أرباح وفوائد عظيمة على البلاد ، ونصحه بأن يمضي في تلك المفاوضات ويتعاون مع رئيس لجنة البترول* ، وقد كان بدوره على علم تام بكل تفاصيل المفاوضات ، وقد ذكر أنه شدد على خليفته بأهمية السرية التامة ، وحذره من الصعوبات التي قد تقوم بها الشركات البترولية الأخرى لو تسرب أمر هذه المفاوضات ، وذكر (ابن حليم) في مذكراته أنه كان متأسفاً شديد الأسف لأن شيئاً من هذا لم يحدث ، بل على العكس من ذلك ، فسرعان ما تسرب سر هذه المفاوضات مع شركة أجيب إلى الشركات الأخرى، وقامت عن طريق استخدام مكرها ونفوذها ومؤامراتها بوأد تلك المفاوضات مع الشركة الإيطالية.

كما سرح السنيور (ماتاي) في 4/ 4/ 1958م " بأن الشركات الأمريكية كانت وراء الحيلولة بين شركته وبين الحصول على امتيازات نفطية في ليبيا في عام 1957م " ، وقد جاء في مذكرات (بن حليم) هذا الموضوع حيث قال: " عندما تسرب خبر المفاوضات السرية الجارية بين الحكومة الليبية وشركة " أجيب " الإيطالية ... فإن مجموعة من الشركات الأمريكية التي شعرت بالخطر الداهم الذي يهدد أرباحها في ليبيا ، لو تمت سابقة أقتسام الأرباح البترولية بين ليبيا وشركة أجيب على أساس 75% للدولة و 25% للشركة ، أقول أن تلك المجموعة من الشركات الأمريكية استنجدت بنفوذ (عبد الله عابد) ، واتفقت معه نظير ثمن بخس دارهم معدودة " على أن يحصل لها من لجنة البترول على عقد امتياز لنفس المنطقة التي كانت موضع المفاوضة مع شركة أجيب " [1].

وقد أورد (بن حليم) في مذكراته أن (عبد الله عابد) شخص غير مسؤول وغير مؤهل لذلك ، رغم أن لديه نفوذاً سياسياً ، وقد قام (عبد الله بن عابد) بتبليغ رئيس لجنة البترول أمراً شفوياً من رئيس الوزراء برفض طلب شركة (أجيب) للحصول على امتياز بترولي ، وإعطاء هذا الامتياز إلى مجموعة الشركات الأمريكية ، ولكن رئيس اللجنة رفض ذلك ، وقد تم استدعاء

---

* اسمه أنيس القاسم ، وهو فلسطيني الجنسية ، ومستشار قانوني في وزارة العدل ، وقد عين رئيس لأول لجنة للبترول ، اسمهان ميلود ، مرجع سابق ، ص 139.

[1] مصطفى بن حليم ، المرجع السابق ، ص 334.

رئيس اللجنة البترولية إلى مكتب رئيس الوزراء ، وتم إفهامه أنه عليه أن يجامل ويساعد (عبد الله عابد) بإعطاء عقد امتياز المنطقة التي تطالب بها شركة " أجيب " للشركات الأمريكية التي يمثلها ، وقد عمل رئيس الوزراء على لفت نظر رئيس اللجنة إلى نفوذ " عبد الله عابد " الذي أصبح يعين ويقيل الوزراء ، ولكن رئيس اللجنة لفت نظر رئيس الوزراء إلى الفوائد الكثيرة التي ستجنيها الدولة الليبية ، عندما تعمل على عقد الاتفاق مع شركة " أجيب " وردة الفعل التي ستحدث عندما يتم التوقيع على الاتفاق ، وكيف سيؤثر على العقود الموقعة سابقاً مع الشركات العالمية المختلفة ، وبالتالي رفض أمر رئيس الوزراء ، وأوضح بأنه لا يستطيع أن يتغاضى عن تلك المصالح العظيمة بصفته رئيس للجنة ، وأن رئيس الوزراء إذا أصر على رأيه وقرر أن مصلحة البلاد هي استبعاد شركة (أجيب) الإيطالية ، فما عليه إلا أن يوجه رسالة خطية بذلك إلى لجنة البترول ، بصفته المسؤول الأول عن مصلحة البلاد العليا ، وبذلك تصبح لجنة البترول قانونياً ملزمة بمراعاة مصلحة البلاد في القرارات التي تتخذها.

وبالفعل بعد أيام من الاجتماع الذي حدث بين رئيس الوزراء ورئيس لجنة البترول ، وردت للجنة رسالة خطية من رئيس الوزراء تفيد أن المصلحة العليا للدولة تقتضي عدم منح عقود لشركات النفط الحكومية ، وبما أن شركة " أجيب " حكومية ، فإن مؤدى تلك الرسالة منع إصدار عقد امتياز لها ، وبهذا لم يعد هناك مجال للتعامل مع الشركة الإيطالية[1].

وقد ذكر أيضاً أن ( عبد الله عابد ) قد قام بزيارته في منزله في تلك الفترة ، وأن ( بن حليم) ألقى اللوم عليه وحذره من عواقب التدخل في شؤون البترول بهذه الطريقة ، فكان رد (عبد الله) أن هذا عبارة عن أعمال تجارية وأن على ( بن حليم ) أن ينصح صديقه رئيس لجنة البترول . " أنيس القاسم " . أن يمتثل لأوامر أصحاب النفوذ أو أن يحمل حقيبته ويرحل من البلاد ، وأن (بن حليم) عندما أبلغ ( أنيس القاسم ) تلك الرسالة ، كان رده أنه جاهز للرحيل في أي وقت[2].

رغم ذلك فإن شركة " أجيب الإيطالية " منحت عقوداً بترولية في ليبيا في آخر الأمر ، وذلك بسب ذكاء (أريكوماتاي) والذي فهم أن رفض طلبه في البداية في الحصول على عقد بترولي ، لم يكن سببه الحقيقي أن شركته شركة حكومية ، بل إن السبب الحقيقي وراء ذلك هو تضافر جهود الشركات الأمريكية مع (عبد الله عابد) لاستبعاد شركته ، وإعطاء العقد لتلك الشركات ، لذلك فهم بذكائه أنه عليه أن يكسب إلى جانبه (عبد الله عابد السنوسي) لأنه هو صاحب الكلمة في منح عقود البترول الليبي ، لذلك قام بالإسراع لإجراء الاتصالات والاتفاق

---

[1] مذكرات مصطفى بن حليم ، المرجع السابق ، ص 335.

[2] محمد يوسف المقريف ، المرجع السابق ، ص 98.

معه ، على أن يمنح " أجيب " عقـــوداً بترولية ، مقابل أن يتنازل " بنك دي روما " عن أغلبية أملاكه في مدينة بنغازي " لعبد الله عابد السنوسي " مقابل ثمن اسمي زهيد ، وهذا ما تم بالفعل، فقد صدر قرار كتابي من رئيس الوزراء ، يلغي القرار السابق ويسمح للشركات الحكومية بالحصول على عقود امتياز ، ويشجع لجنة البترول على أن تفسح المجال أمام الشركات الإيطالية ، أما " ماتاي " فقد قتل يوم 27/ 10/ 1962 م ، وذلك أثر تحطم طائرته الخاصة وهي في طريقها من صقلية إلى ميلانو ، ولم تعرف أسباب الحادث ، كما منحت لجنة البترول شركة إيطالية أخرى وهي " كوري التابعة لمؤسسة أيني ENI " امتياز بترولي وقعت عقده في 19/ 11/ 1959م ، ويشير التقرير السري للسفارة الأمريكية والذي يحمل رقم (380) والمؤرخ في 14/ 4/ 1960م أن من عمل على إتمام هذه الصفقة ولعب بها دوراً مهماً هو السفير الإيطالي لدى ليبيا والمعروف باسم (موندياللو mondello) [1].

بدأ البترول الليبي يدخل التجارة العالمية في سنة 1961م ، وأخذ إنتاجه منذ تلك السنة يتزايد بشكل سريع جداً ، فارتفع الإنتاج من (6.6 مليون) برميل في سنة 1961 إلى (445 مليون برميل) سنة 1965م ، ومن (948 مليون) برميل في سنة 1968م ، إلى (1138 مليون) برميل سنة 1969م.

هذا وأن معدل الإنتاج اليومي كان في تزايد وبنفس السرعة ، فارتفع من ربع مليون برميل يومياً في سنة 1961م إلى (1.12 مليون) برميل في سنة 1965 م ثم إلى (2.6 مليون) برميل في سنة 1968م ، وإلى (3.1 مليون) برميل في سنة 1969م ، وكان لإغلاق قناة السويس في حرب 1967م ، عامل مهم ومساعد في زيادة إنتاج البترول الليبي ، خلال السنوات التالية[2].

والجدول الأتي يبين صادرات النفط الليبي خلال الأعوام 1961 ، وحتى 1965م:

| السنة | الدولة المستوردة | نسبة الصادرات النفطية |
|---|---|---|
| 1961 م | بريطانيا | 2992801 برميل |
| | إيطاليا | 801606 برميل |
| | بلجيكا | 656358 برميل |
| | هولندا | 510847 برميل |
| إجمالي صادر البلاد لسنة 1961 م 5245389 برميل | | |
| 1962 | بريطانيا | 20573717 برميل |
| | إيطاليا | 11450759 برميل |

[1] محمد يوسف المقريف ، المرجع السابق ، ص 99.

[2] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص 324.

| السنة | الدولة المستوردة | نسبة الصادرات النفطية |
|---|---|---|
| 1962 | ألمانيا | 9616333 برميل |
| | بلجيكا | 6984798 برميل |
| | أمريكا | 6706046 برميل |
| إجمالي صادر البلاد لسنة 1962 م 65475807 برميل | | |
| 1963 م | ألمانيا | 52765687 برميل |
| | بريطانيا | 47151538 برميل |
| | إيطاليا | 21609792 برميل |
| | هولندا | 12584604 برميل |
| | فرنسا | 12580583 برميل |
| إجمالي صادر البلاد لسنة 1963 م 167787945 برميل | | |
| 1964 م | ألمانيا | 105452897 برميل |
| | بريطانيا | 71501228 برميل |
| | إيطاليا | 37766233 برميل |
| | هولندا | 26073236 برميل |
| إجمالي صادر البلاد لسنة 1964 م 313860748 برميل | | |
| 1965 م | ألمانيا | 168666991 برميل |
| | بريطانيا | 88294082 برميل |
| | إيطاليا | 44458658 برميل |
| | فرنسا | 42015411 برميل |
| إجمالي صادر البلاد لسنة 1965 م 442695428 برميل[1] | | |

ومنذ سنة 1962م ، وصلت ليبيا إلى مصاف الدولة الكبرى المصدرة للبترول وأنظمت إلى منظمة الأوبك (OPEC) * لتصبح عضواً فيها ، وتضاعفت كميات البترول الخام المصدرة

---

[1] شكري غانم ، النفط والاقتصاد الليبي 1953- 1970 م ، ص ص 200 ، 201.

* إن تخفيض أسعار النفط في دول الشرق الأوسط وفنزويلا أدى إلى اجتماع وزراء الدول النفطية بدعوة من الحكومة العراقية في 1960م ، وأعلن عن ميلاد منظمة الأقطار المصدرة للنفط الأوبك التي ضمت في عضويتها خمس دول هي: السعودية وإيران والكويت والعراق وفنزويلا ، ثم انضمت إليها ليبيا 1962م ، وعملت هذه المنظمة على توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء وحماية مصالحها ، اسمهان ميلود ، المرجع السابق ، ص 147 .

بسرعة فائقة سنة 1961م ، فبينما كانت جملة الصادر في تلك السنة (5.3 مليون) برميل ، وصلت سنة 1968م إلى (944.4 مليون) برميل قيمتها حوالي (667.3 مليون) جنيه ليبي ، وأصبحت ليبيا في المركز الرابع من حيث تصديرها للبترول عالمياً ، وساعدها على ذلك قربها من الأسواق الأوروبية وجودة بترولها .

ومنذ الاستقلال وحتى عام 1961م ، كانت ليبيا تسجل عجزاً في ميزانها التجاري ، وتزايد هذا العجز سنة بعد أخرى ، فمثلاً بلغ العجز سنة 1955م (10 مليون) جنيه وارتفع سنة 1958 م إلى (19.3 مليون) ، وفي سنة 1959م إلى (23.5 مليون) ، والسبب راجع في ذلك إلى أن البلاد مستقلة حديثاً ، وغير قادرة تماماً على التخلص من آثار الدمار والتخريب الذي لحق بها خلال سنوات الحرب ، بالإضافة إلى سيطرة مظاهر التخلف والجهل والفقر على الشعب وهو ما فرضه الاستعمار بطبيعة الحال ، وذلك بحرمانه من التعليم العالي ومن الخبرة لمعرفة موارد بلاده وإمكانياتها واستغلال هذه الموارد ، ولذلك ظلت الدولة تكافح من أجل معاجلة عجزها المالي المتزايد عن طريق تصدير ما يفيض من بعض منتجاتها مثل الأغنام والماعز والإبل وزيت الزيتون.

وقد جاء اكتشاف البترول ، ليحول البلاد من وضعها البائس ، وتتغير أحوالها بشكل سريع ، وتصبح هذه الدولة الناشئة والفقيرة لكل مكونات التقدم والرفاهية في مصاف الدول المصدرة للبترول ، وبالتالي يصبح هناك انعدال في ميزانها التجاري فتصبح صادراتها تزيد كثيراً عن وارداتها ، مع العلم أن الواردات ارتفعت نسبتها مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة بين السكان.

وقد كان البترول الناتج يصدر تقريباً من خمسة موانئ رئيسة تربطها بالحقول شبكة من الأنابيب ، وأول ميناء من هذه الموانئ هو (مرسى البريقة) الذي تم افتتاحه عام 1961م ، على خليج سرت لتصدير إنتاج (حقل زلطن) الذي تم اكتشافه عن طريق شركة أسو . استاندارد الأمريكية ، وهو إلى الجنوب من مدينة بنغازي بنحو (300 كليومتر) ، وقد أنشأت نفس المجموعة أول خط أنابيب لتوصيل هذا الحقل بميناء (مرسى البريقة) ، كذلك تم إنشاء مصفاة تكرير البترول في هذا الميناء ومعمل لإسالة الغاز الطبيعي ، وتصديره بالسفن إلى دول جنوب أوروبا خصوصاً إيطاليا وأسبانيا[1] .

وفي سنة 1968م أسست الحكومة الليبية شركة وطنية هي الشركة الليبية العامة للبترول ليبتكو (Lipetcco) ، وكان القصد من وراء تأسيس هذه الشركة هو تطوير صناعة البترول داخل

---

[1] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص 325 – 327 .

وخارج البلاد ، وقد أعطيت لهذه الشركة الأولوية والأحقية دون غيرها في أن تعمل منفردة أو الاشتراك مع أي شركة أخرى ، وعقدت هذه الشركة سنة 1969م عدة اتفاقيات للتنقيب عن البترول في ليبيا ، ومنها الاتفاقية التي تم عقدها مع شركة (إيراب Erep) الفرنسية ، وشركة (أيني Eni) التي تملكها الحكومة الإيطالية ، إضافة إلى الاتفاقيتان اللتان عقدتهما مع شركتي (أشلاند Ashaland) وأشاباكا (Chappagua) الأمريكيتين[1].

وقد اختصت أغلب الموانئ البترولية بتصدير النفط الخام ، باستثناء ميناء (البريقة) الذي ظهرت له أهمية أخرى متمثلة في النشاط الصناعي ، مثل تسييل الغاز وتصديره وتكرير النفط الخام ، ولما تأكَّدَ للحكومة الليبية توافر كميات الغاز الطبيعي بدأت بالتعاون مع شركات البترول العاملة في دراسة سبل استغلاله ، ففي عام 1969 م تم افتتاح مصنع لتسييل الغاز في البريقة بعد أن تمكنت شركة (أسو) من تأمين فرصة التسويق له بإبرام اتفاقيتين: الأولى مع شركة (سُنام) الإيطالية ، والثانية مع شركة (كتلا نادي) الأسبانية ، وقد أدى اكتشاف النفط والتطور السريع في إنتاجه وما يتطلبه من حاجة لتصنيع النفط ومنتجاته إلى تقدم تكنولوجي وتطور صناعي في ليبيا ، وتناقص الاعتماد على الفحم في أوروبا كونه مصدراً للطاقة وبالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي بين ليبيا وجنوب أوروبا الغربية ، فقد أدى ذلك إلى أن تكون أغلب صادرات النفط الليبية إليها ، والنفط الليبي يجد ربحاً في السوق الأوروبية التي احتلت المرتبة الأولى في استيراد النفط الليبي ألمانيا وبريطانيا ثم تأتي إيطاليا فهولندا وفرنسا.

بعد عام 1964م أصبح النشاط الاقتصادي عبارة عن صناعة استخراج النفط ، وهذا يدعو إلى ضرورة التعرف على وضع العمال والمستخدمين في هذه الصناعة ، فقد أثر قطاع النفط وساهم مساهمة كبيرة وفعالة في الناتج القومي ، إذ وصل إلى حوالي نصف الإنتاج القومي وبأكثر من 99% من الصادرات الليبية ، ورغم ذلك لم يستطع أن يستوعب أكثر من 5% من العمال الوطنيين ، فقد كان إجمالي عدد العمال لا يتجاوز (5739) عاملاً نهاية عام 1968م ، مقابل (5376) عامل نهاية سنة 1967م ، أي بزيادة تقدر (6.8%) ، علماً بأن هذه الزيادة حدثت نتيجة الزيادة في عدد العمال الأجانب والذين ازدادوا من (1836) عاملاً في نهاية عام 1967م ، إلى (2187) عاملاً في نهاية عام 1968م ، أي بزيادة 19%.

وقد جاء في الدراسات أن عدد العاملين في المجال النفطي في سنة 1962م ، كان حوالي (11 ألف) منهم (8150) عاملاً ليبياً ، وحوالي (2850) عاملاً أجنبياً ، أما في سنة 1968م ، فقد وصل عدد العاملين إلى حوالي (5739) منهم (3522) من العناصر الوطنية

---

[1] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص 328.

وحوالي (2187) من الأجانب ، ويرجع سبب الانخفاض إلى عدد الشركات الذي انخفض من (42 شركة) سنة 1962م ، إلى (21 شركة) سنة 1968م[1].

وتدل الدراسات أيضاً على أنه باستثناء صناعة استخراج البترول ، فإن المشتغلين في ليبيا يعملون في مؤسسات ذات حجم صغير ، فالمتوسط العام لحجم المؤسسة بالنسبة لجميع النشاطات الاقتصادية هو (5.5) مشتغلاً ، فإذا تم استثناء صناعة استخراج البترول ، يكون المتوسط العام لحجم المؤسسة (4.4) مشتغلاً فقط.

وقد أشار تقرير الأمم المتحدة ، إلى أن إنتاجية العامل الأوروبي تفوق إنتاجية العامل الليبي بمقدار النصف ، وذلك لأن معظم المشروعات تستخدم عدد كبير من العمال الإيطاليين ، فقدرت إنتاجية الأيدي العاملة الليبية في المصانع بنحو (60- 70%) من إنتاجية الأيدي العاملة في المصانع الإيطالية الموجودة في ليبيا[2].

منذ بداية اكتشاف النفط وتوسع القطاعات العامة والخاصة ، شهدت ليبيا رواجاً اقتصادياً ، أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على الأيدي العاملة ولكن واجه هذا الطلب العديد من المشاكل ، منها النقص الهائل في أعداد القوى العاملة ، وذلك يرجع إلى قلة عدد السكان ، وضعف الحافز الشخصي للعمل والإنتاج ، وانتشار الأمية بسبب أن إدخال أساليب التعليم الحديثة كان لا يزال في بدايته بالنسبة لليبيين ، وأن أغلب من هم في سن العمل لم يتلقوا التعليم، أيضاً من العوامل أو المشاكل التي واجهت الطلب على الأيدي العاملة ضعف سياسة التدريب التي تتبعها الدولة ، وسوء توزيع الإمكانيات المدربة في غير تخصصها والمساعدات الاجتماعية التي كانت تتبناها الدولة ، فهذه المساعدات قللت من الحوافز على العمل والكسب ، كذلك نقص التدريب وعدم توفر المهارات المطلوبة ، كل ذلك وغيرها من المشكلات الأخرى أدت إلى ضعف الإنتاج والبطالة المقنعة* خاصة في قطاعي الزراعة والخدمات.

وقد حاولت الحكومة الليبية إيجاد حلول لهذه المشاكل ، والتخلص منها وذلك للوصول للجودة والكفاءة الإنتاجية المرجوة ، فأبرمت عام 1960م وزارة العمل والشئون الاجتماعية اتفاقاً

---

[1] محمود علي الغدامسي ، المرجع السابق ، ص 246.

[2] منظمة الأمم المتحدة ، تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1960م ، المركز الليبي للمحفوظات الدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص 316.

* معنى ذلك الاستخدام غير المتكافئ للأيدي العاملة في العمل المناسب، فوجود شخص في وظيفة غير مستخدم لطاقاته فيه إهدار لكرامته وتبذير لموارد الدولة، وبعبارة أخرى هي سوء استخدام الأيدي العاملة ففيها لا يتوقف العامل عن العمل لكنه يعمل في قطاع لا يحتاج إلى العدد الموجود فعلياً من العمال وبذلك لا يجدي نفعاً اقتصادياً، علي محمد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان، 2000م ، ص 113.

مع الصندوق الخاص والتابع للأمم المتحدة للتعاون الفني لمدة خمس سنوات لتنظيم مشروع للتدريب المهني ، وشمل ذلك المعدات اللازمة ، على أن يمول هذا التعاون الصندوق الخاص ، كما عملت الحكومة أيضاً لإيجاد حل لهذه المشكلة بأن أبرمت وزارة العمل اتفاقاً آخر مع مركز (تورينو) للتدريب الصناعي ، و المهني ، وتم بمقتضى هذا الاتفاق إيفاد عدد من المدربين الليبيين إلى إيطاليا وذلك من أجل الحصول على مهارات أعلى لتكوينهم بصفتهم مدربين أكفاء[1].

ومن أهم الدول المستوردة للبترول الليبي ، ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا وأمريكا وبلجيكا ، ويلاحظ أن إيطاليا قد زادت نسبة ما استوردته من البترول الليبي من (11%) سنة 1966م إلى حوالي (20%) خلال عامي 1967م ، 1968م ، ونقصت نسبة ما استوردته ألمانيا من (23.3%) سنة 1966م ، إلى (26.4%) في سنة 1968م ، وذلك راجع إلى إغلاق قناة السويس عقب 1967م ، ومنع وصول البترول عن طريق القناة إلى جنوب أوروبا وغربها ، فأدى ذلك إلى زيادة نسبة ما استوردته إيطاليا وبريطانيا ، كما أن سوء العلاقة بين العرب وألمانيا بسبب مساندتها لإسرائيل كان السبب في انخفاض ما استوردته ألمانيا من بترول ليبيا[2].

يمكن القول إن تجارة البلاد الخارجية تغيرت بعد اكتشاف النفط ، فقد أخذ الاقتصاد الليبي يعتمد اعتماداً أكثر على أسواق العالم الغربي وحتى الشرقي عكس ما كان عليه قبل اكتشاف النفط ، وهذا الأمر عمل على زيادة تعقيد مشكلة التنمية الاقتصادية ، حيث تم ربط دخل البلاد بمصير سلعة واحدة يعتمد في اكتشافها وإنتاجها وتصديرها على إدارة وتكنولوجيا أجنبية ، تتأثر هذه القوى الأجنبية بالظروف السياسية والاقتصادية وما يطرأ على الصعيد الدولي ، كما أن المنافسة على السوق الليبية وزيادة حجمها، حيث بدأت تمتلئ بمختلف بضائع وسلع تأتي من جميع الأسواق العالمية ، أدى إلى عزل المستهلك الليبي عن قطاع الإنتاج وحرمه من المبادرة في تحقيق الكفاية الإنتاجية.

وقد تنوعت علاقات ليبيا التجارية مع دول العالم ، فقد فتحت السوق الليبية مصراعيها أمام السلع الأوروبية ، بل كانت تجارة ليبيا الخارجية جزءاً متكاملاً مع تجارة إيطاليا ، وذلك لأن إيطاليا احتلت المرتبة الأولى من بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، وتأتي بعدها بريطانيا.

---

[1] برقة الجديدة ، 14 فبراير ، 1967 ، ص 3.

[2] عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص ص 384 ، 385.

وفي هذا الجدول بيان لاحتلال إيطاليا المراكز الأولى من بين الدول المتعاملة مع ليبيا وذلك خلال العام 1954 م والتي بلغ نصيبها في السوق الليبي حوالي 40% سنة 1961م ، وحوالي 36% سنة 1968م[1].

| السلع | جملة المستورد | | الدول المصدرة |
|---|---|---|---|
| | الكمية | الثمن | |
| الحلويات السكرية والشيوكولاته. | 518 | 105.373 | بريطانيا . إيطاليا . هولندا . بلجيكا . مصر . الدنمارك . لبنان . فرنسا . ألمانيا |
| قطع الأثاث الخشبية | – | 23.710 | إيطاليا . بريطانيا . أمريكا . مصر |
| الملبوسات المصنوعة من الحرير الصناعي | – | 100.802 | إيطاليا . هونج كونج . هولندا . لبنان . سوريا . ألمانيا . فرنسا . مصر |
| الملبوسات المصنوعة من القطن والكتان. | – | 109.077 | إيطاليا . بريطانيا . هولندا. بلجيكا . مصر . سوريا |
| الأحذية المصنوعة من الجلد. | – | 158.549 | إيطاليا . بريطانيا . مصر . هونج كونج . هولندا |
| أدوات البلاستيك. | – | 9.771 | إيطاليا . بريطانيا . مصر |
| الياميش الفرشي | – | 10.97 | إيطاليا . بريطانيا . مصر |
| المستحضرات الطبية والصيدلانية | 334 | 28.636 | إيطاليا . بريطانيا . فرنسا . سوريا. ألمانيا . بلجيكا . الدنمارك . هولندا |
| المبيدات الحشرية. | 6965 | 136.211 | إيطاليا . هولندا . ألمانيا . لبنان . بريطانيا |
| الصابون باستثناء صابون الحمام. | 7874 | 75.29 | بريطانيا . هولندا . إيطاليا. |
| الإطارات المصنوعة من المطاط | 369 | 113.597 | بريطانيا . إيطاليا . فرنسا . هولندا . أمريكا . بلجيكا. |
| القطن وخيوطه. | 266 | 107.129 | إيطاليا . مصر . فرنسا . بريطانيا . الهند |
| الأقمشة القطنية. | – | 459.885 | إيطاليا . مصر. بريطانيا . هونج كونج . هولندا . بلجيكا . البرتغال . فرنسا . سويسرا |
| الأقمشة المصنوعة من | – | 145.214 | إيطاليا . بريطانيا . فرنسا . هونج كونج . |

[1] اسمهان ميلود معاطي ، المرجع السابق ، ص ص 189 ، 190.

| السلع | جملة المستورد | | الدول المصدرة |
|---|---|---|---|
| | الكمية | الثمن | |
| الألياف الصناعية. | | | مصر . ألمانيا . هولندا |
| الزجاج | 6.1 | 21.8090 | بريطانيا . إيطاليا . ألمانيا . بلجيكا |
| المصنوعات الفخارية | 149 | 24.736 | إيطاليا . بريطانيا . ألمانيا . مصر |
| الأرز | 3.418 | 166.151 | إيطاليا . مصر . ألمانيا |
| البطاطا | 3.957 | 83.071 | إيطاليا . قبرص . ألمانيا . هولندا . لبنان |
| الخضروات المحفوظة | 2.200 | 211.546 | إيطاليا . مصر . بريطانيا . هولندا . مالطا |

وفي إحصاء مماثل لأهم الصادرات الليبية نجد أن الثروة الحيوانية هي أهم الصادرات والجدول الأتي يوضح ذلك خلال عام 1954م.

| السلع | جملة المصدر | | الدول المصدر إليها |
|---|---|---|---|
| | الكمية | الثمن | |
| أبقار | 3.22 | 190.189 | مالطا . مصر |
| أغنام وماعز | 125.722 | 400.11 | اليونان . مصر |
| سمك التونة | 684 | 90.584 | إيطاليا . مصر . مالطا . شمال إفريقيا |
| الفواكه والمكسرات الطازجة | 4341 | 22.599 | بريطانيا . مالطا . ألمانيا . إيطاليا . هولندا . بلجيكا . مصر |
| زيت الزيتون | 2.39 | 261.076 | إيطاليا . الدنمارك . بلجيكا . مصر [1] |

إن اكتشاف النفط وبكميات تجارية في ليبيا أثر في الاقتصاد الليبي وسرعة نموه ، فنجده قد تحول من اقتصاد الكفاف الذي يعاني عجزاً مستمراً يغطي من قبل المساعدات الأجنبية ويعتمد على ما تستورده البلاد من إيطاليا وغيرها ، إلى اقتصاد استراتيجي يعتمد على الزيت الخام الذي أدى إلى تحقيق أكبر وسائل التطور على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى ، كالزراعة والصناعة ، وأدى أيضاً إلى ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات مما سبب في ارتفاع الأسعار ، ورغم أن الاقتصاد الليبي لم تكن له قدرة إنتاجية تستجيب لمتطلبات السوق إلا أنه عملية إعادة التوازن وذلك عن طريق الاستيراد الخارجي مما جعل القطاع التجاري جزءاً مكملاً لاقتصاديات الدول المصدرة إليه وعلى رأس هذه الدول إيطاليا لموقعها الجغرافي القريب ،

---

[1] عادل محمد محمد عثمان ، العلاقات المصرية الليبية في الفترة 1951 م- 1969م ، كلية الآداب ، عين شمس ، مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1997 ، ص ص 305 ، 306.

ورخص تكاليف الشحن ، لعدم اضطرارهم من العبور عبر طريق قناة السويس أو الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح[1].

امتاز القطاع التجاري الليبي قبل سنة 1967م ، بسيطرة العناصر الأجنبية على التجارة، وكان أغلبهم من اليهود والإيطاليين ويرجع السبب في سيطرة هؤلاء ، خبرتهم الكافية في هذا الميدان ، وتمتعهم بتسهيلات كبيرة من المصارف الأجنبية والشركات التجارية المصدرة في الخارج ، وبعد اكتشاف النفط زادت هذه السيطرة ونمت مع نمو النشاط الاقتصادي من جهة ، ونمو السوق التجارية من جهة أخرى ، هذا الأمر جعل من هذه العناصر أن تعمل على احتكار أغلب الوكالات التجارية في ليبيا ، ويشير بعض الباحثين إلى أن 90% من المخازن في طرابلس كان في أيدي الأجانب ، وأن 56% في أيدي الإيطاليين وحدهم.

إضافة إلى أن الجزء الأكبر من هذه الوكالات كانت تملكه شركتا (متشل كوتس "michelle coats") و ( غوردون ذروف "Ghordonzrouf") البريطانيتين ، وكانت إجراءات الاستيراد حكراً على هذه الوكالات ، فكانت شركة (ميتشيل كوتس) تمتلك حوالي (350 وكالة تجارية) في حين أن شركة (غوردون ذروف) امتلكت (150) وكالة [2].

وفي عام 1959م صدر قانون رقم (15) لسنة 1959م ، وذلك لسيطرة العناصر الأجنبية على السوق الليبية ، فكان لزاماً على المسئولين في الحكومة الليبية وخاصة في المجال الاقتصادي ضرورة إصدار تشريع الوكالات التجارية ، وقد نص على أن يكون ممثل الشركة الأجنبية أو وكيلها ليبياً أو شركة ليبية لا يقل رأس المال الليبي عن 51% من رأس مال الشركة.

والملاحظ أن هذا القانون لم ينفذ إلا بصورة شكلية، لأنه سمح للأجانب المتواجدين في ليبيا أن يستمروا في أعمالهم دون تطبيق قواعد التليب، كما عملت الشركات الأجنبية على إدخال شركاء ليبيين بصورة اسمية بهدف تطبيق القرار من الناحية النظرية، وبذلك فشلت المرحلة الأولى من تليب الوكالات التجارية، وظلت السيطرة الاحتكارية للسوق الليبية مستمرة من جانب العناصر الأجنبية.

ويرجع السبب في استمرار الاحتكار من قبل الأجانب وخاصة من الإيطاليين ، إلى قلة الخبرة التجارية لليبيين ، وميل المصارف التجارية إلى منح القروض والتسهيلات للتجار الكبار ، مما حرم التجار الليبيين من فرصة الحصول على التسهيلات المصرفية لتطوير تجارتهم ، ونتيجة لهذا الوضع والذي تزامن مع فقدان العناصر الوطنية القدرة على المنافسة قامت الدولة بإصدار قانون تليب الوكالة التجارية في أغسطس سنة 1967 م ، والذي نص على أن يكـون

---

[1] اسمهان ميلود معاطي ، المرجع السابق ، ص 196.

[2] عبد القادر العزابي ، عبد الله الهمالي ، المرجع السابق ، ص20.

الوكيل ليبياً سواء كان شخصاً أو شركة رأسمالها ليبي 100% ، وأعطيت فرصة سنتين لتصفية أعمال الوكالات ، ونقلها من الأجانب إلى الليبيين ، وقد عمل المصرف الوطني الليبي على دعم القانون في محاولة منه إلى توجيه نشاطه إلى تمويل وتشجيعهم التجار الصغار.

إن اكتشاف النفط جعل من ليبيا قبلة تتوجه إليها العديد من الشركات الأجنبية ، لإيجاد فرص عمل داخل الأرض الليبية والاستفادة من الكم الهائل من المخزون النفطي في هذه الأرض، فنجد أن الحقول النفطية قد استوعبت أغلب العمالة البريطانية والأمريكية ، في المقابل ظلت الأقلية الإيطالية تسيطر على مقدرات ليبيا الاقتصادية لاسيما في مدينة طرابلس ، فكل الشؤون الصناعية والخدمات تكاد تكون في يد الإيطاليين ، كما يلعب الطليان دوراً هاماً في إدارة المرافق العامة والوظائف الطبية والأبحاث الزراعية وأعمال البنوك والتجارة وإدارة الفنادق ، ونواحٍ عديدة من النشاط الاقتصادي ومما ساهم في زيادة عدد السكان في مدينة طرابلس ، خاصة عدد الإيطاليين ، هو هجرتهم من برقة خلال الخرب العالمية الثانية ، وعودة الجالية المالطية إليها بعد انتهاء الحرب ، وقد سبب ذلك ازدياد عدد السكان في طرابلس بمقدار (10.000) إيطالي و (2000) مالطي ، ويقابل هذا هبوط في عدد اليهود في المدينة من (35.000) نسمة إلى (6000) نسمة وذلك بسبب الهجرة إلى إسرائيل سنة 1948م ، فمعظم اليهود المهاجرين وعددهم (29) ألفاً نزح من مدينة طرابلس[1].

ونلاحظ أن مدينة طرابلس أكثر مدن ليبيا اجتذاباً للسكان ، وذلك لوجود أحسن ميناء فيها ، كما يوجد بها تسهيلات الإقامة من فنادق ومطاعم ووسائل ترفيه ، كما أنها وسيلة اتصال بين الدولة الليبية ودول العالم الأوروبي.

وهذا الجدول يبين أن أغلبية السكان يعيشون في المدن وأن أعلى نسبة من الأجانب الذين يسكنون ليبيا هم من الإيطاليين[2].

| السلالة | المستقرون | | الرحل | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | سكان المدن | سكان الريف | رحل صرف | أشباه رحل | |
| الليبيون | 250.000 | 450.000 | 200.000 | 250.000 | 1.150.000 |
| الإيطاليون | 30.000 | 17.000 | – | – | 47.000 |
| اليهود | 7000 | – | – | – | 7000 |

[1] نوري عبد السلام بريون ، قراءات في الاقتصاد الليبي ، 1968– 1969 ، مكتبة الفكر ، طرابلس ، 1971م، ص ص 197 ، 199 .

[2] أحمد إبراهيم رزقانة ، المرجع السابق ، ص ص 289 ، 300.

| السلالة | المستقرون | | الرحل | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | سكان المدن | سكان الريف | رحل صرف | أشباه رحل | |
| جماعات أخرى | 4.000 | – | – | – | 4000 |
| المجموع | 291.000 | 467.000 | 200.000 | 250.000 | 1.208.000 |

تحررت الدولة من الحاجة إلى المعونات الأجنبية ، بعد النجاح السريع في الكشف عن الثروة البترولية وما حققته هذه الطاقة من عوائد بترولية ، لذلك فإن ليبيا بدأت تشق طريقها في أوائل الستينات من الوصول بسرعة فائقة إلى الاستقلال الاقتصادي .

وقد شجع اكتشاف البترول الليبيين على الدخول في مجالات ونشاطات اقتصادية وتجارية كثيرة فقام الكثير منهم بأعمال ناجحة في مجالات النقل والمقاولات والخدمات ونشاطات البحث والتنقيب عن البترول ، وبذلك ظهرت في ليبيا خبرات وصناعات ومهن جديدة زادت من ثراء الاقتصاد وفتحت الآفاق أمام الشباب ، ولكن لا بد من وجود آثار سلبية لهذه الاكتشافات البترولية السريعة ، أهمها زيادة الهجرة من الريف إلى المدن وإهمال قطاعي الزراعة والصناعة التقليدية ، والتضخم في الأسعار ، وأخذ صناعة البترول لعدد كبير من الليبيين المدربين فقل بذلك وجودهم في سد حاجة الدولة في الأعمال الإدارية الأخرى ، ولتعويض ذلك تم استيراد أعداد كبيرة من الفنيين الأجانب ، ولازم ذلك الاستيراد مشاكل اجتماعية كثيرة[1].

فقد سببت هذه الزيادة في عدد الأجانب المستوردين ضغطاً على الإسكان والمرافق العامة ، ولأن هذه التطورات حدثت بسرعة فائقة ، فإن أثرها على الأمور الحياتية تضاعف وزادت حدتها ، لذلك فإن اكتشاف البترول السريع كان لا بد له من أن يحدث بعض السلبيات ويزيد من حدة بعض الأزمات ، ومع تدفق البترول ، حدث أن تدفق فقراء أمم البحر المتوسط من يونان وإيطاليين الذين رحبت بهم شركات البترول وفضلتهم عن العمال العرب ، بالإضافة إلى أن ليبيا كانت عاجزة عن خلق أيدي عاملة والتي لم تستطع أن تسد حاجتها منها لا من الناحية العددية ولا من ناحية الخبرة [2].

---

[1] بن حليم ، المرجع السابق ، ص ص 348 ، 349.

[2] أحمد إبراهيم رزقان ، المرجع السابق ، ص 261.

| الدولة | 1966 | | 1967 | | 1968* | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة مليون جنيه إسترليني | % إلى القيمة الكلية | القيمة مليون جنيه إسترليني | % إلى القيمة الكلية | القيمة مليون جنيه إسترليني | % إلى القيمة الكلية |
| ألمانيا | 117.8 | %23.3 | 975.7 | %23.4 | 176.4 | %26.4 |
| إيطاليا | 39 | 11 | 84.9 | 20.4 | 132 | 19.8 |
| بريطانيا | 51.7 | 14.6 | 524.7 | 12.6 | 124.4 | 18.6 |
| فرنسا | 41.4 | 11.7 | 51.1 | 12.2 | 50.4 | 7.6 |
| هولندا | 35.7 | 10.1 | 39 | 9.4 | 50.4 | 7.6 |
| أسبانيا | 120.2 | 4.3 | 17.8 | 4.3 | 39.5 | 5.9 |
| أمريكا | 182 | 5.2 | 117 | 2.8 | 38.8 | 5.8 |
| دول أخرى | 26.8 | 6.6 | 38.9 | 9.3 | 92.9 | 4.9 |

بطبيعة الحال كانت علاقات الليبيين أكثر سهولة مع الإيطاليين والذين أخذوا يأتون إلى ليبيا في أعداد متزايدة باستمرار مع اكتشاف النفط ، وقد كتب مؤلف إيطالي اسمه " لويدجي لوكايتلي" مبيناً أن " نوعاً جديداً من المهاجرين الإيطاليين عوض كتل المعمرين المبحرين إلى بلادهم ، إنهم فنيون وعمال متخصصون متعاقدون لمدة سنة مع شركات في ميادين النقل واستصلاح الأراضي والنفط وتشاهدهم بشكل أسهل في بنغازي أنهم أناس يأتون إلى ليبيا دون أن يخالج الفرد منهم الإحساس بأنه سيد أو أن ليبيا مدينة له بشيء ، بل هو مرتبط بعقد عمل محدد بفترة من الزمن ثم يعود إلى بلده ما لم يجدد عقده ليبقى عشر سنين .... وحضور هؤلاء الإيطاليين أمر محبب إلى الليبيين الذين لا يحبون أن تكون لهم بنا علاقات شديدة الظهور"[1].

وقد عمل هؤلاء الإيطاليون في حقول تنقيب النفط من خلال شركة كوري وهي شركة مختصة بالبحث عن المواد الكربوهيدراتية ، ومشاركة مع شركة أجيب مينيواريا وشركة آمي (أوزونيا مينيراريا) مملوكة لشركة آيديسون ، وقد حصلت شركة كوري يوم 19 نوفمبر 1959م على امتياز بلغ مساحة الأرض 30 ألف كم2 إلى الجنوب الغربي من الجغبوب وتمت لهذه

---

* جدول يبين قيمة ما استوردته بعض الدول من بترول ليبيا ونسبته على القيمة الكلية لصادرات البترول من (سنة 1966 ، 1968م) ، عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص 387.

[1] أنجيل أديل بوكا ، الإيطاليون في ليبيا ، ت: محمود علي التائب ، ج2 ، منشورات مركز دارسة جهاد الليبيين ، طرابلس ، 1995 م ، ص 588.

الشركة يوم 22 مايو 1962م حفر أول بئر لها ، وهي تستخدم حوالي 133 إيطالياً ، و 511 ليبياً ، أما شركة ألأمي فقد تحصلت على امتياز في 30 مارس 1960م ، مساحته 30 ألف كم2 بين فزان وبرقة ، واستخدمت أمي ما يزيد عن (100 إيطالي) كما احتفظت إيطاليا عملياً بالمكان الأول في قائمتي التصدير إلى ليبيا والاستيراد منها ، وزاد هذا التبادل التجاري تطوراً آخر حينما بدا إنتاج وبيع النفط الليبي الخام ، ففيما بين 1962 – 1967م ، ارتفعت قيمة صادرات ليبيا إلى إيطاليا من 9 مليون جنيه ليبي إلى 85 مليون وقفزت واردتها من إيطاليا من 17 مليون جنيهاً إلى 49 مليون ، وقد اشترت إيطاليا النفط ، وقامت ببيع آليات ومنتجات كيماوية ووسائل نقل ومنسوجات ومواد غذائية.

وتحرص إيطاليا على أن تكون أكبر دولة مستوردة من ليبيا ، فقد استوردت بما قيمته (1.956.000) جنيه بنسبة 32% من جملة الصادرات ، وقد أوجدت تقليداً يقضي بإعفاء منتجات ليبية معينة من الضرائب الجمركية مثل الزيتون ، والسمك الطازج والمعلب .

والجدول التالي يبين الواردات والصادرات في سنة 1958م مرتبة حسب أهمية الدول[1]:

| الواردات بآلاف الجنيهات | | | الصادرات بآلاف الجنيهات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الدولة | حجم الواردات | النسبة المئوية | الدولة | حجم الصادرات | النسبة المئوية |
| إيطاليا | 7698 | 22.3 | إيطاليا | 1596 | 37.0 |
| بريطانيا | 7633 | 22.1 | مصر | 728 | 16.7 |
| أمريكا | 3390 | 21.4 | بريطانيا | 653 | 15.0 |
| ألمانيا | 2743 | 8.0 | ألمانيا | 327 | 7.6 |
| فرنسا | 2618 | 7.6 | مالطا | 240 | 5.6 |
| هولندا | 1321 | 3.8 | هولندا | 180 | 4.2 |

كما يبين هذا الجدول أهم خمس دول مستوردة للنفط الليبي بملايين البراميل سنوياً:

| الدولة | 1956 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ألمانيا | 168.667 | 188.311 | 148.570 | 260.184 | 274.244 | 285.339 |
| إيطاليا | 44.459 | 65.692 | 129.234 | 183.238 | 241.783 | 275.285 |
| بريطانيا | 88.294 | 75.970 | 75.737 | 171.955 | 152.851 | 179.381 |

[1] حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، د. م ، د. ت ، ص 335 .

| الدولة | 1956 | 1966 | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| فرنسا | 42.014 | 64.216 | 80.615 | 75.327 | 121.115 | 119.786 |
| هولندا | 34.352 | 53.373 | 58.127 | 68.415 | 113.070 | 122.626 |

وفي بعض الأحيان قامت بعض الشركات الكبرى بمنح تخفيضات ليبيع النفط ، فمثلاً شركة أسو عقد في سنة 1962م صفقة مع شركة أيني الإيطالية الحكومية لبيع 50.000 برميل في اليوم من النفط الخام الليبي بالسعر المعلن ناقصاً 20 % [1] .

كما اكتشفت شركة آجب سنة 1968م في عقدين من عقود امتيازاتها حقل أبو الطفل.

[1] شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953 – 1970 ، معهد الأنماء العربي ، ط 1 ، 1985 م ، بيروت ، لبنان ، ص ص 252 – 253 .

# الفصل الرابع

## الجالية الإيطالية وأثرها في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وإيطاليا

أ. أصول الجالية الإيطالية وتوزيعها الجغرافي.

ب. الأنشطة الاقتصادية للجالية الإيطالية في ليبيا.

**أ. أصول الجالية الإيطالية وتوزيعها الجغرافي:**

تعود بداية وجود الجالية الإيطالية في ليبيا إلى القرون الوسطى ، عندما كانت هناك تجارة رائجة بين طرابلس والجمهوريات الإيطالية الجنوبية ، وأواخر القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين الميلادي ، زادت فعالية هذه الجالية ، ويرجع سبب ذلك إلى إعطاء الحكومة الإيطالية الجالية أولوية وعناية خاصة ، وذلك من أجل التمهيد لاحتلال ليبيا ، وعندما احتلت إيطاليا ليبيا فعلياً ، وقاومتها لمدة عشرين عاماً ، اندلعت الحرب العالمية الثانية ، ودخلت إيطاليا هذه الحرب التي أوقفت حلم إيطاليا ، وانتهت بخسارتها وخروجها من ليبيا عام 1943م ، لكن هذا الخروج كان خروجاً عسكرياً ، فقد ظلت الجالية الإيطالية باقية عقب خروج حكومتها ، وظلت مسيطرة على الكثير من الجوانب الاقتصادية المهمة في ليبيا طيلة عهدي الإدارتين البريطانية والفرنسية ، وامتدت حتى فترة الاستقلال ، وهو ما جعلها من أهم وأنشط الجاليات الأجنبية .

خلال الأعوام 1885–1890م حدثت أقوى هجرة إيطالية على ليبيا ، وأكثرها تأثيراً على السكان ، والتي حملت معها أفكار الزعيم القومي الإيطالي " جوزبي غالريبالدي " ، وقد صاحب هذه الموجات العديد من التجار والأطباء والصناع والصيادلة ، ثم توالت بعد ذلك الكثير من الهجرات والبعثات العلمية التي كان هدفها الأساسي التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا[1].

وحسب إحصاء أجرى لهذه الجالية عام (1881م) فقد كان عددها لا يزيد عن (150 نسمة) ، وكان أغلبهم من المدن الإيطالية التي تربطها بولايتي طرابلس وبرقة علاقات تجارية منذ زمن ، مثل مدينة (توسكانا) و (نابولي) ، ولكن بمجرد ما إن بدأ تفكير الحكومة الإيطالية في احتلال ليبيا ، أولت جاليتها جانباً من الأهمية ، لاسيما بعد منح الدولة العثمانية امتيازات للأجانب المقيمين على أراضي الولاية ، والتي تدعو إلى معاملتهم معاملة حسنة ، فمن هنا زاد عدد المهاجرين الإيطاليين حتى وصل عددهم عام 1911م إلى حوالي (830 نسمة) ، ويغلب الظن أن عددهم بدأ بالتوافد بعد عام 1911م ، أي مع الاحتلال الإيطالي ، حيث حدث في عام 1938م أن رحّلت القوات الإيطالية نحو (20 ألف معمر) إلى ليبيا وتم اختيارهم وفق شروط معينة منها : أن يكون المعمر على دراية كافية بالأعمال الزراعية ، ولديه أسرة كبيرة العدد يعتمد عليها في فلاحة الأرض ، وأن يكون على ولاء للحزب الفاشستي[2].

---

[1] مصطفى حامد رحومه ، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي ، مركز جهاد الليبيين ، طرابلس ، 1988 ، ص 62.

[2] أنجيل ديل بوكا ، المرجع السابق ، ص 198.

وكان من المتوقع أن يكون الحظ الأكبر في الهجرة لأهالي الجنوب لصلتهم القديمة بالولاية وتشابه الظروف المناخية ، وممارستهم للزراعة ، إلا أنه من بين (1800) عائلة تم اختيار (1433) من شمال إيطاليا وبنسبة 79% ، ويعود ذلك إلى أن أصحاب القرار كانوا من الشمال ، بالإضافة إلى سيطرة الفكرة القائلة بأن السفر يزيد من فرص الثراء ، كذلك لارتفاع نسبة البطالة في الشمال ، ووجود عناصر شغب ذات تأثير بتلك المناطق ، ووجود فلاحين بها على علم ودراية واسعة بأمور الزراعة [1].

وقد نُظم المعمرون في مستوطناتهم عن طريق المؤسسات الإستيطانية ، التي عملت على مراعاة إيجاد جو يناسب ويشبه المكان الذي أحضروا منه ، سواء من ناحية المناخ وطبيعة الأرض أو من ناحية الانسجام والترابط الاجتماعي بين العائلات ، لذلك خصصت في البداية المزارع المجاورة للعائلات القادمة من إقليم واحد للحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم المشتركة[2].

وبالقضاء على المقاومة الليبية ، واحتلال إيطاليا لليبيا ، عملت على استغلال جاليتها بشكل كبير لاسيما من الناحية الاقتصادية ، وذلك عن طريق إحداث تغيرات جذرية على هذه الناحية ، واستنزفت في سبيلها . لاسيما في قطاع الزراعة . مبالغ مالية ضخمة ، وطبقت سياسة الاستعمار الرأسمالي حتى عام 1927م ، ولأن النتائج كانت غير مرضية ، عمدت إلى تحويل سياستها إلى سياسة الاستعمار الاستيطاني البشري ، وذلك بتهـجير أكبر عدد ممكن من المعمرين الإيطاليين في مزارع مخصصة لهم ، وقد تمكنت من استصلاح مساحات شاسعة بلغت آلاف الهكتارات ، لكن ذلك أثر سلباً على الليبيين الذين لم يكن لهم أو أمامهم إلا الهجرة إلى البلدان المجاورة لهم ، أو العمل في مزارع الإيطاليين[3].

تعد الجالية الإيطالية أكبر الجاليات الموجودة في ليبيا ، رغم اختلاف المصادر التي تحدد أعدادها بدقة ، فتتراوح بين (38 ألف نسمة) ، و(145 ألف نسمة) ، ولعل السبب في تضارب تلك الأعداد يرجع إلى ازدياد عدد أفراد الجالية الإيطالية في طرابلس بعد الحرب ، بسبب نزوح الإيطاليين من برقة ، حيث التحقت حوالي (500 عائلة) بمزارع الشركتين الاستيطانيتين (الأنتي والأبنسي) في طرابلس ، بالإضافة إلى أن احتلال الحلفاء لصقلية والجنوب الإيطالي ، أدى إلى مجيء الجموع الغفيرة من الإيطاليين إلى الشواطئ الليبية ، ففي

---

[1] كلوديو سيجري ، المرجع السابق، ص 198.

[2] لينين فاولر جيري ، الاستيطان الزراعي في ليبيا (منطقة طرابلس) ، ت : عبد القادر المحيشي ، مركز الجهاد ، طرابلس ، 1988م ، ص 258.

[3] هيئة تحرير ليبيا، تكشف عن الحقائق فيما تزعمه إيطاليا في إصلاح ليبيا، د. م، د.ت، ص ص 17– 19.

عام 1944م ، قدر عدد الإيطاليين الإداريين في طرابلس بحوالي (873) موظف إيطالي إضافة إلى سيطرتهم على دعائم الاقتصاد الزراعي ببقاء المستوطنين الإيطاليين داخل مزارعهم ، وقد أشار (أدريان بلت) * إلى أن هذا الوضع حساس نظراً لما لهذه الأقلية من المصالح الاقتصادية والمالية ، عدا أنها تحتل مركزاً حيوياً مهماً في وضع البلاد الاقتصادي[1].

ونلاحظ أن هناك نشاطاً فكرياً للجالية ، فقد استمر بقاء مدارس هذه الأقلية بأقسامها المختلفة رغم فرض اللغة العربية على المناهج الدراسية ، فبعد الحرب العالمية أصبح المشاركون من بين المثقفين من أفراد الجالية في طرابلس يرسلون إنتاجهم الفكري إلى إيطاليا ، وتورد لهم عن طريق النوادي والمكتبات الخاصة بهم ، بالإضافة إلى استمرار نشاطها السياسي ، حيث نص قانون الإدارة البريطانية على السماح للإيطاليين بمزاولة نشاطهم السياسي والمشاركة في المجالس البلدية أسوة بالليبيين ، وقد روعي عدد الإيطاليين في البلدية بالنسبة لليبيين ، فمثلاً طرابلس كان فيها حوالي (10 ألاف إيطالي) يرشح (3 من الإيطاليين و 7 من الليبيين) ، وغريان ضم مجلسها (7 من الليبيين ، و 2 من الإيطاليين) ، وزليطن (7 من الليبيين و 3 من الإيطاليين) والزهراء ضم مجلسها (7 من الإيطاليين) لأنها مستوطنة إيطالية.

وبعد الحرب العالمية الثانية ، خرجت أربعة تنظيمات سياسية إيطالية هي اللجنة الإيطالية التمثيلية ، والجمعية السياسية الإيطالية لتقدم ليبيا ، والجبهة الديمقراطية الشعبية ، والجمعية الاقتصادية الليبية ، وعملت هذه التنظيمات في اتجاهين: اتجاه متطرف يدعو لعودة الحكم الإيطالي لليبيا بصفته حقاً مشروعاً ، واتجاه معتدل يدعو للمساندة الضمنية للمطالب الوطنية مركزاً على أهمية الحفاظ على المصالح والمواقع الاقتصادية ، وترك أمور السياسة الوطنية ، مستهدفاً بموقفه ضمان قاعدته الاقتصادية[2].

توقفت المشاريع التي كانت إيطاليا تأمل في إتمامها بعد الحرب العالمية الثانية وانتهائها، وبخروجها من ليبيا فقدت موقعها إلى الأبد ، وقد كانت للحرب نتائج مختلفة على كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجالية الإيطالية ، وعلى ليبيا كذلك ، فسياسياً انتهى الوجود الإيطالي كدولة داخل ليبيا ، ومثل خروجها نهاية الحماية التي تمتعت بها الجالية ، أما اقتصادياً

---

* أدريان بلت هو سياسي هولندي كان يشغل منصب المساعد للسكرتير العام لهيئة شؤون المؤتمرات والخدمات العامة، وكان من قبل مدير مكتب الأنباء والنشر في عصبة الأمم، ثم أصبح مندوب في الأمم المتحدة في ليبيا، مالك أبوشهيوة ، النظام السياسي في ليبيا،1950-1969م، رسالة ماجستير، القاهرة ،1977، ص 65.

[1] اسمهان ميلود معاطي ، المرجع السابق ، ص 108.

[2] مصطفى حامد رحومه ، المرجع السابق ، ص 183.

فقد أصيبت قاعدة الاستيطان وخاصة في برقة بدمار شامل ، بينما في طرابلس كانت أقل ضرراً؛ مما – سمح إضافة للاتفاق المسبق بين بريطانيا ( الدولة المنتصرة في الحرب ) والملك إدريس السنوسي أمير برقة في وقت الاتفاق – بتعهد بريطانيا بعدم السماح بعودة الإيطاليين إلى برقة في حالة الانتصار مقابل مساهمة عسكرية من الليبيين إلى جانب الحلفاء[1]. وقد أدى النزوح من برقة إلى طرابلس ، بإعطاء فرصة لليبيين في برقة لاستعادة أراضيهم رغم أن هذه الأراضي كانت متضررة بشكل كبير بسبب الحرب[2].

وبعد انتهاء الحكم الإيطالي في ليبيا ، أنشأت بريطانيا إدارة منفصلة في كل من برقة وطرابلس في حين تولى الفرنسيون الإشراف على الإدارة في فزان ، وتم تعيين ضباط منهم لرئاسة المصالح والدوائر المختلفة ، ومن عام 1944م وحتى نهاية عهد الإدارة ترأس مؤتمر الموظفين البريجادير (بلاكي Blakle) ، وقسمت طرابلس إلى ثلاث مقاطعات ، وقسمت هذه المقاطعات إلى (21 قضاء أو متصرفية) وذلك وفق النظام الإيطالي ، وبلغ عدد الموظفين الإيطاليين بالإدارة البريطانية خلال الفترة 1943م . 1947 حوالي (1932 نسمة) [3].

وقد آثار خروج إيطاليا من ليبيا مخاوف جاليتها ، والتي لم تعرف ما هو مصيرها ، لذلك ظل الإيطاليون محتجبين في بيوتهم يملأهم الخوف من قيام عمليات انتقام ضدهم ، ولكن شيء من ذلك لم يحدث ، فقد عملت بريطانيا على تنظيم الأمور وتهدئة الأوضاع ، فقد أصدر القائد العام البريطاني بياناً هدد فيه السكان بمختلف أجناسهم بإنزال العقوبات على أي شخص يحاول العبث بالأمن ، وأشار إلى استمرار الإدارة المؤقتة في الحكم طبقاً للقوانين الإيطالية[4].

قارب عدد الجالية الإيطالية في طرابلس إلى حوالي (150) ألف نسمة ، بينما لم يبق في برقة سوى بضعة أشخاص منهم أعضاء في الجمعية الدينية يمارسون مهنة التعليم والتمريض ، ولم يكن لهم في عهد الإدارة البريطانية داخل برقة أي نشاط يذكر ، أما في طرابلس فقد اختلف الأمر تماماً وذلك لأن بريطانيا اعتمدت في تسيير أمورها الإدارية على عدد كبير منهم و

---

[1] نقولا زيادة ، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال ، المكتبة الكمالية ، مصر ، 1958 ، ص ص 119 ، 121.

[2] عماد غانم، مشروعات الاستيطان الأوروبية في ليبيا حتى عام 1900م ، مجلة الشهيد ، العدد 2 ، 1981م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص 12.

[3] طرابلس الرسمية ، العدد 10 ، 2 مايو 1945م ، ص 10.

[4] وثيقة (252) نسخة أصلية من بيان التهديد لأهالي الولاية طرابلس ، أصدره القائد العام للجيش الثامن ، د.ت، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس.

فسمحت لهم بالبقاء في وظائفهم بالإضافة إلى قدوم آخرين من الخارج ، حيث شكل الإيطاليون نسبة 50% من مجموع الموظفين بالحكومة طيلة عهد الإدارة البريطانية .[1]

ويمكن القول إن أصل العائلات الإيطالية التي استقرت في ليبيا منذ عهد الاحتلال الإيطالي وحتى خروجها عام 1970 م ، يعود في أغلبها إلى مناطق الشمال الإيطالي بالدرجة الأولى ثم الجنوب ، والذي أمد الجالية بعدد لا بأس به من العائلات ، أما الأصل الاجتماعي لها فيعد أمر بالغ الصعوبة وذلك لعدم توفر سجلات رسمية توضح ذلك[2].

وتتكون الأسرة الإيطالية شأن مختلف الأسر في الشعوب من الأب والأم والأطفال ، ويصل متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة في ذلك الوقت إلى حوالي ( ستة أطفال ) وقد سكنت كل عائلة في المزرعة المخصصة لها بمفردها ، أو مع أولادها المتزوجين ، ومن النادر أن تجد الأقارب يسكنون في بيت واحد[3].

تم جلب أعداد كبيرة من المعمرين إبان عهد الاحتلال الإيطالي ، وقد كانوا من مختلف الطبقات وأغلبهم من الطبقة الدنيا التي كانت تبحث عن حياة أفضل ، والتي رسمت ملامحها حكوماتهم عبر دعاياتها ، وبمرور الوقت أصبحت لهذه الطبقة مكانة بارزة في البلاد ، بسبب سيطرتها على مختلف القطاعات الهامة في الحياة ، ويمكن تقسيم التركيبة الطبقية إلى:

1ـ طبقة الأغنياء: وضمت هذه الطبقة كبار ملاك الأراضي الذين سيطروا على مساحات شاسعة من الأرض الخصبة في ولاية طرابلس ، وظلت كذلك حتى عهد الإدارة البريطانية وعهد الاستقلال ، وضمت أيضاً الرأسماليين ، والصناع الذين عاشوا في المدن وسيطروا على قطاع الصناعة والعلاقات التجارية للبلاد .

2 ـ الطبقة الوسطى: وضمت الأطباء والمحاسبين ، والمعلمين ، وصغار ملاك الأرض والذين اعتمدوا على أنفسهم في خدمة مزارعهم وسد حاجاتهم .

3 ـ طبقة الفقراء: ولا يخلوا أي مجتمع من وجود هذه الطبقة بين سكانه ، والتي كثر وجودها في المدن حيث يجوبون الشوارع متسولين ، ويلاحظ أن عددهم يزداد عندما تتعرض البلاد لمشاكل اقتصادية.

---

[1]. راسم رشدي ، الغرب في الماضي والحاضر ، دار النيل ، القاهرة ، 1953 م ، ص 136 ، مصطفى حامد أرحومه ، المظاهرة السياسية والفكرية للجالية في ليبيا ن ضمن كتاب الأستعمار الأستيطاني لليبيا ، 1911-1970 م ، مركز الجهاد ، طرابلس ، 1984 م ، ص 158 .

[2] جيري فاولر ، المرجع السابق ، ص 258.

[3] ثيودور نيكولاس ، تقرير عن مشروعات المزارع المحلية الإيطالية في منطقة الزاوية ، ت: ثودور ، روما ، 1954م ، ص 12.

**وقد انقسمت الجالية في عهد الإدارة البريطانية إلى:**

أ- سكان المدن: وضمت الأغلبية العظمى من الجالية وبلغ عددهم حوالي (29494 نسمة).

ب- سكان الريف المستقرون: وهم أصحاب المزارع في مؤسستي (الانتي . الابنس) ، ومزارع الامتياز ووصل عددهم إلى (17606 نسمة) [1].

وقد أثرت الحرب العالمية الثانية بشكل سيء على أوضاع الجالية ، فقد قل عددها بشكل ملحوظ فبعد أن كان عددها عام 1944م (110,000) معمراً ، تراجع حتى قارب على (50.000 نسمة) ، بالإضافة إلى فقدان العائلات إلى شبابها ، وأطفالها الذين تم ترحليهم إلى إيطاليا إبان الحرب وذلك بناء على أوامر الحكومة الإيطالية ، حيث بلغ عدد الأطفال حوالي (13000) طفل ، وظلت الأسر تعاني من بُعد أطفالها المرحلين حتى جاء عام 1945م ، وذلك بعد سماح الإدارة البريطانية بعودة الأطفال إلى أسرهم خاصة الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم السادسة عشر ، ثم بدأ عدد العائدين من الأطفال والنساء في زيادة حتى بلغ في 17 أبريل عام 1946م ما يقدر (755) طفلاً ، ومن الملاحظ أن الليبيين تقبلوا رجوع هذه الأعداد ، ولا يبرهن ذلك إلا على فهمهم للطبيعة الإنسانية ، خاصة وأن أغلب الشعب الليبي عاشوا الشعور نفسه الذي عانته الأسر الإيطالية في بعد أطفالها عنها ، وهو ما قاسوه هم أنفسهم في فترة الاحتلال الإيطالي[2].

استلمت الإدارة البريطانية أمور البلاد ، وأصدر (مونتجمري) إعلاناً طالباً فيه جميع الإيطاليين في مختلف المقاطعات التابعة لطرابلس بتسجيل أسمائهم بداية من 24 مايو 1943م وألزم كل إيطالي يبلغ من العمر (17 سنة) ومقيماً في طرابلس أن تكون له بطاقة إثبات شخصية يحملها معه ، وإبرازها وقت الضرورة ، ومن يخالف ذلك سيعرض نفسه للمساءلة القانونية[3].

ومنع أي إيطالي الجنسية من تغيير محل إقامته ، إلا إذا أعطى علماً بذلك للجهات المختصة[4].

أما الجنسية ، فقد اعتمد في كيفية تحديدها على القانون الإيطالي رقم ( 15 ) المؤرخ في 31 يناير 1936م ، فأي شخص إيطالي الجنسية ، إذا كان مكتسباً ذلك بالمولد أو بالإقامة أو بالخدمة ، وإذا ولد بإيطاليا وأقام والده فيها لمدة تزيد عن ( 10 سنوات ) من تاريخ إقامته ،

---

[1] هـ . ل كينكسيند ، المرجع السابق ، ص ص 13- 14.

[2] أنجيل ديل بوكا ، المرجع السابق ، ص ص 436 - 437.

[3] جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 16 ، أبريل 1954م ، ص 18.

[4] جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 3 ، أبريل 1953م ، ص 20.

عليه أن ينهي الخدمة العسكرية ، أو بلغ من العمر ( 21 ) سنة وهو مقيم فيها وطالب قبل سن (22 سنة) بالجنسية الإيطالية ، أو أقام مدة (10 سنوات) ولم يقرر قبل بلوغه سن (22 سنة) أنه يرغب في الاحتفاظ بجنسيته الأجنبية.

ويعد إيطالي الجنسية إذا كان اكتسبها بموجب أمر ملكي ، أو تشريع من الحكومة الإيطالية ، أو بقانون 1946م بخصوص تنظيم اللاجئين والعودة إلى إيطاليا ، وقد رأت الإدارة البريطانية أن الزيادة في عدد الجالية قد يخلق مشاكل ، خاصةً بعد عودة الأطفال والنساء إلى ليبيا بعد الحرب ، فعملت على تبنى برنامج يقضي بإعادة اللاجئين بحيث يكون عدد العائدين إلى ليبيا يماثل عدد الخارجين منها ؛ وذلك للحفاظ على تعدادها ، وسار هذا البرنامج بشكل منظم حتى عام 1948م ، باستثناء عام 1947م ؛ لتعرض البلاد لموجة جفاف قاسية جعلت من المعمرين الإيطاليين يتقدمون بطلبات للحكومة للسماح لهم بالعودة إلى إيطاليا ، وقد وصل عدد العائدين إلى (900 شخص ) عام 1948م ، ولأن عدد الخارجين زاد عن عدد الداخلين ، تقرر السماح بعودة الإيطاليين وأسرهم في إيطاليا إلى ليبيا لاسيما أولئك الذين أمضوا فترة طويلة من قبل مجيء الإدارة البريطانية ، وبرهنوا على تضرر ممتلكاتهم ومصالحهم نتيجة وجودهم في إيطاليا ، وأدخلت هذه الفئة ضمن الذين طالبوا بالهجرة إلى ليبيا والإقامة فيها بصفة مؤقتة ، بحيث يتم لهم الحصول على إقامة دائمة إذا أرادوا ذلك ، ولذلك تحصل (342) إيطالياً على حق الإقـــامة الدائمة بعد دخولهم بإقـــامة مؤقتة ، وعلى أســاس الإطـلاع علـى الأوضاع أولاً [1].

أصدرت الحكومة الإيطالية في نهاية أكتوبر 1948م ، قراراً يتضمن إنهاء هذا المشروع وأن كل من يرغب في الدخول أو العودة ، والخروج من ليبيا يتم له ذلك وعلى حسابه الخاص ، ووضعت تخفيض (30%) من تكلفة العبور بالبحر ، وفي 1949م تم استعادة هذا البرنامج المجاني مرة أخرى بواسطة الوزارة الإيطالية ، ولكنه لم يستمر ، لأن معدل استبدال العملة وميزان المدفوعات لم يكن في صالحها ، وقد ترتب على هذا البرنامج العديد من الآثار الإيجابية والسلبية ، فالآثار الإيجابية على سبيل المثال : تم القضاء على الهجرة الغير شرعية ؛ إذ لم تشهد منذ البدء في تنفيذ هذا المشروع سوى حالة تسلل واحدة ، كما جمع شمل الأسر الإيطالية بعد سنوات من التمزق ، ومكن المعمرين الذين سمح لهم بالعودة من الاحتفاظ والمحافظة على ممتلكاتهم..

وتمثلت الآثار السلبية في أنه تركيز إيطاليا في إعادة الإيطاليين الخبراء والفنيين المهرة شكل عائقاً أمام إتاحة الفرصة للعنصر الليبي في الظهور ، كما أعادت المعمرين الذين أقاموا سنوات

---

[1] تقرير الإدارة البريطانية في ولاية طرابلس ، المرجع السابق ، ص ص 18 ، 19.

طويلة في ليبيا للاستفادة من خبرتهم في تنفيذ مخططاتها السياسية ، ونلاحظ أن تعداد الجالية الإيطالية في عهد الإدارة البريطانية ظل محافظاً على ما كان عليه من قبل.

أما فيما يتعلق بتنظيم الجالية الإيطالية أثناء فترة الإستقلال ، فإن الحكومة الليبية عملت على إعادة تنظيم الأجانب بمن فيهم الإيطاليون وفق وضعهم في الدستـــور الليبي الذي جاء فيه على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي :

- مادة (21) حرية العقيدة مطلقة ، واحترام الدولة لجميع الأديان والمذاهب ، وكفلها لليبيين والأجانب المقيمين على أرضها الحرية في القيام بشعائرهم الدينية ، على أن لا يخل بالنظام ولا يتنافى مع الآداب.
- مادة (23) حرية الصحافة والطباعة مكفولة في حدود القانون.
- مادة (24) لكل شخص الحرية في استعمال أي لغة في المعاملات الخاصة ، أو الأمور الدينية والثقافية والصحافة أو أي مطبوعات أخرى وفي الاجتماعات العامة.
- مادة (190) لا يجوز إبعاد الأجانب إلا طبقاً لأحكام القانون[1].

ونلاحظ أن الدستور الليبي قد ضمن حقوق الجالية الإيطالية ، شأنها شأن الجاليات الأجنبية الأخرى ، وقد عملت الحكومة الليبية على تنظيم الجالية عن طريق قانون الجنسية لعام 1954م الذي يقضي أنه من حق أي إيطالي أن يتجنس بالجنسية الليبية ، إذا رغب في ذلك وذلك وفق شروط معينة ، والجدير بالذكر أن الجالية الإيطالية لم ترض بما جاء في نصوص قانون الجنسية لأنها كانت تحاول بقدر الإمكان أن تحافظ على جنسيتها الإيطالية مهما كانت الظروف ، ودلنا على ذلك ردة الفعل الذي أبدته الجالية عندما صدر قانون الجنسية للعام 1960م الذي أكدت فيه الحكومة الليبية على ضرورة تطبيقه ؛ مما دعا الكثير من الجالية الإيطالية للامتناع عن التجنس بالجنسية الليبية ، وفضلوا الخروج من ليبيا مقابل ذلك[2].

كما صدر قانون جوازات السفر وإقامة الأجانب عام 1956م ، حيث أصدرت الحكومة الليبية تشريعاً جديداً لتنظيم الأجانب المقيمين على أرضها ، وتم تقسيم الجاليات إلى قسمين : أجانب يتمتعون بإقامة دائمة ، وأجانب يتمتعون بإقامة مؤقتة ، كما تضمنت الاتفاقية الليبية الإيطالية لعام 1956م الحديث عن وضع التأمين الاجتماعي في ظل الدولة الجديدة ، وهذا التأمين كان قد وُضع قبل الحرب العالمية الثانية ، واقتصر على فئات العمال الإيطاليين باستثناء فرع التأمين ضد حوادث العمل ، والذي ضم عمال المهن غير الزراعيين على اختلاف

---

[1] وثيقة (1) نصوص مواد الدستور الليبي ، رقم الملف (153) ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس .

[2] عبد الحميد النيهوم ، موسوعة التشريعات الليبية ، ج2 ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، د. ت ، ص 8.

أجناسهم ، وقد أدارت هذا النظام مؤسسات إيطالية مثل مؤسسة المساعدات الاجتماعية لإفريقيا الإيطالية (إباساي) ، والمؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي (أبنس) والمؤسسة الوطنية للتأمين ضد إصابات العمل (إينايل).

استمر العمل بهذا النظام في طرابلس لوجود جالية إيطالية كبيرة العدد ، أثناء فترة الإدارة البريطانية ، وتم إيقافه في برقة لنقصان عدد الجالية بها ، وقد وضعوا بدلاً عنه نظاماً جديداً لخدمة العنصر الوطني ، ولما تحصلت ليبيا على الاستقلال وضع اقتراح جديد يقضي بنقل التزامات هذه المؤسسات إلى السلطات الوطنية ، بما في ذلك ما تملكه من أموال مدخرة ، وعقارات في كل : من طرابلس ، ومصراته ، وبنغازي ، ودرنة . وبالفعل تم نقل هذه المؤسسات إلى المؤسسة الليبية للتأمين الإجتماعي ، التي أنشئت بموجب القانون رقم (53) لسنة 1957م ، كما اتفق على نقل هذه المؤسسات مبلغ مالي قدره (175.000) جنيه ليبي ، أي أن تتمكن المؤسسة الجديدة من ممارسة نشاطها تستمر المؤسسات الإيطالية في عملها ، وتمد يد المساعدة للمؤسسة الليبية وتزودها بكافة المعلومات اللازمة عن وضع المؤمن عليهم في ليبيا .

وفي 2 مارس 1959م تم تطبيق هذا القانون في طرابلس ثم تطبيقه في بقية المدن الليبية ، وقد كفل هذا القانون جميع حقوق المؤمن عليهم من الوطنيين والرعايا الإيطاليين لدى المؤسسات الإيطالية الموجودة في ليبيا ، سواء المقيمين أو الذين رحلوا إلى إيطاليا ، حيث قامت المؤسسة الليبية على تحويل مستحقاتهم من معاشات العجزة والشيخوخة إلى مكان إقامتهم في إيطاليا كل شهر[1].

**ب. الأنشطة الاقتصادية للجالية الإيطالية في ليبيا :**

يمكن القول : إن الجالية الإيطالية ورغم خروج حكومتها ، كان لها أهمية كبيرة وملحوظة على كافة الأصعدة وفي مختلف أوجه النشاط المؤثرة على أوضاع البلاد ، فمنذ بداية وجودها في ليبيا وحتى خروجها مرت بعدة مراحل : تبدأ أولها منذ بداية وجودها وحتى عام 1885م ، حيث تصرفت الجالية في هذه الفترة بمفردها ودون تدخل حكومتها ، وربطت بليبيا عن طريق علاقاتها التجارية في أغلب الأحيان ، ومن ثم تبدأ المرحلة الثانية وهي بداية تفكير الحكومة الإيطالية في احتلال ليبيا والسيطرة عليها ، وحتى خروجها عام 1943م وقد عملت الحكومة على استغلال جاليتها في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية وعملت على دعمها وتنظيمها حتى أصبحت من أهم الجاليات المقيمة في ليبيا ثقافياً واقتصادياً[2].

---

[1] جريدة طرابلس الرسمية العددان 5 ، 25 ، مارس 1958 م.

[2] أسماء الطاهر ، الجالية الإيطالية في ليبيا (1943– 1970) ، رسالة ماجستير ، جامعة طرابلس ، 2006–2007 ، ص 137.

وعندما احتلت إيطاليا ليبيا ، أصبحت الجالية تتصرف وفق ما تمليه عليها حكومتها انطلاقاً من رغبتها في تنفيذ البرامج المعدة لتحويل ليبيا إلى مستعمرة إيطالية.

ثم تأتي المرحلة الثالثة التي تبدأ من خروج الحكومة عام 1943م ، وحتى خروج الجالية نفسها من ليبيا عام 1970م ، حيث فقدت فيها الحماية السياسية والتي تمتعت بها في ظل حكومتها ، بالإضافة إلى أنها لم تستطع التصرف لوحدها والعمل على تنظيم نفسها في بعض جوانب حياتها كما كانت في السابق ، فعمدت إلى طلب المساعدة من الحكومات القائمة خلال كل فترة .

وقد كان للمستوطنات الإيطالية أهمية ملحوظة في دعم الاقتصاد الوطني ، إذ لا يمكن تجاهل مقدار الإنتاج الذي قدمته المزارع الإيطالية رغم تأثرها بخروج حكومتها ، ولهذه الأهمية عملت الإدارة البريطانية على دعمها وتقديم الإعانات لها لغرض استمرارها وظلت هذه المساعدات قائمة حتى عهد الاستقلال ، فقد أمدت الحكومة الليبية المعمرين بقروض زراعية الغرض منها تحسين مزارعهم ، كما أنشأت مؤسسات زراعية لتشجيع التنمية الاقتصادية ، والقيام بالأعمال التي ترفع من مستوى الإنعاش الاقتصادي في البلاد وتصل إلى الاستقرار الوطني ، وقد سيطرت الجالية الإيطالية طيلة وجودها في ليبيا على أغلب الصناعات ، فأغلب المصانع التي كانت قائمة أديرت بواسطة إيطاليين ، ولذلك كان لها دور ملموس في الرفع من مستوى الصناعة في البلاد ، كما ساهم التجار الإيطاليون بشكل ملحوظ في انعاش التجارة الوطنية بعد تدهورها بسبب خروج إيطاليا ، لاسيما بعد القرار الذي اتخذته حكومة الإدارة البريطانية بشأن إعادة النظر في مسألة تجديد العلاقات التجارية مع إيطاليا ، رغبة منها في خلق توازن تجاري بين صادرات البلاد وارداتها ، إضافة إلى معرفتها بأهمية جالية إيطاليا في هذا المجال ، أيضاً رغبة إيطاليا بعد الاستقلال الليبي في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا ، والذي تمثل في مؤتمر جنيف 1952م حيث طالبت بمنح تسهيلات جمركية للصادرات الليبية ، وقد لقى هذا العرض قبولاً لدى الدول المشاركة في المؤتمر ؛ مما أتاح الفرصة أمام الجالية الإيطالية لزيادة توسيع نشاطها التجاري ، وربطه من جديد بإيطاليا حتى غدت في المرتبة الأولى في صادرات البلاد ووارداتها[1].

مارست الجالية الإيطالية طيلة وجودها في ليبيا ، أغلب الأنشطة الاقتصادية ، ويعتبر النشاط الزراعي أهم هذه النشاطات ، خاصة بعد أن أعطتها الحكومة الإيطالية معظم الأراضي الخصبة وجعلت منها مستوطنات تابعة لها ، وكان للجالية نوعان من المستوطنات هما:

---

[1] أسماء الطاهر ، المرجع السابق ، ص ص 138 – 142 .

أ. **أراضٍ تحت الامتياز** : وقد أنشئت على أساس الزراعة الواسعة النطاق ، حيث بلغ متوسط مساحة المزرعة الواحدة حوالي ( 400 هكتار ) يتضمنه جزء يدار بطريقة الري ، بلغت مساحته حوالي (24 هكتار) ، وقدر عدد الأفراد الذين استوطنوها حتى عام 1949 بنحو (7400) شخص في حين بلغت مساحتها الإجمالية حوالي (127 ألف هكتار).

ب. **أراضي المؤسسات الإيطالية** : تمثل هذه الأراضي تلك التي أشرفت على تنظيمها المؤسسات الثلاث وهي[1]:

1. مؤسسة التبغ الإيطالية "Aziendi Tabacchi Italiana".
2. مؤسسة تعمير ليبيا (الانتي) "Eent par lasoloni zzazionedella Libya".
3. المؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي (الابنس) "provdena sociale Istituto nazienale".

وعملت الحكومة الإيطالية على تنظيم أراضي جاليتها ، فالمعمرون عملوا وفقاً للبرامج المعدة لهم على استغلال الأراضي وتنظيمها ، بحيث شملت كل مزرعة خمس مساحات تقريباً وزعت وفق الآتي جزء للزراعة المروية ، وجزء للزراعة البعلية ، وآخر مخصص للرعي ، وجزء آخر استغل للأبنية وشق الطرق والجزء الأخير يشمل أراضي الموات[2].

وفي عهد الإدارة ظلت طريقة تنظيم المزارع على ما هي عليه ، حيث تقوم المؤسسة بإمداد المزارعين بما يلزمهم مقابل جمع كامل المحصول ، في حين أصبحت الزراعة في المستوطنات معتمدة على المناصفة مع المزارع بشكل رئيس ؛ ويرجع ذلك لعدم قدرة المؤسسات على تقديم كل ما يلزم المزارعين وقد نظمت وفق الآتي :

1. مؤسسة (الانتي) وانقسمت الزراعة فيها إلى نوعين:

أ. مزارع مدارة من قبل المؤسسة وتم تنظيمها إلى زراعة خاصة وأخرى شراكة مع المعمرين، وبالنصف مع طرف ثالث ، ومحاصصة بالربع مع المزارعين الليبيين.

ب. مزارع مدارة بواسطة المعمرين المالكين ونظمت إلى نوعين: زراعة مملوكة للمعمرين، وأخرى ملكتيها لأصحابها ويشرف عليها المعمرون فقط.

2. مؤسسة (الأبنس) وانقسم النظام فيها إلى نوعين:

مزارع تدار من قبل المؤسسة ، وأخرى تدار بواسطة المعمرين المالكين ، واختلفت الزراعة المدارة من قبل " الأبنس " بعض الشيء عما هو الحال عند " الآنتي " حيث وجد فيها

---

[1] عياد قداد ، النشاط الاقتصادي للجالية الإيطالية بليبيا ، رسالة ماجستير ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، 1996م، ص ص 145 ، 149.

[2] نيكولاس . ت . تيودور ، تقرير عن مشروعات المزارع المحلية والإيطالية في منطقة الزاوية ، روما ، 1954، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص 20.

ثلاثة أنظمة زراعية اعتمدت على الشراكة بين المؤسسة والمعمرين ، وهي شراكة مع المعمرين ، وشراكة مع طرف ثالث وشراكة بواسطة المزارعين الليبيين بإشراف المؤسسة[1].

بعد إعلان الاستقلال في 24 ديسمبر 1951م ، اضطربت أحوال الجالية عامة ، والمعمرين بصفة خاصة ، وأشفقوا على مصير ممتلكاتهم ، ومنهم من فضل العودة إلى إيطاليا ، ومنهم من فضل البقاء ، منتظراً الحياة الجديدة في ظل حكومة الاستقلال ، وقد قدر في عام 1952م ، عدد العائدين إل ى إيطاليا بنسبة 200 شخص شهرياً ، ونتيجة لذلك هاجر الكثير من مالكي المستوطنات ، فقد كان قبل عهد الاستقلال عدد المزارع الإيطالية حوالي (2471) مزرعة تابعة للمؤسسات الإيطالية وحوالي (623) مزرعة خاصة ، وقد أخذ هذا العدد في تناقص تبعاً لعدد المهاجرين[2].

وحدث في عام 1952م أن الموسم لم يكن جيداً بسبب هبوب رياح القبلي ، فكان الإنتاج في المزارع الإيطالية في مستوى متوسط ، وفي عام 1953م مرت الجالية الإيطالية بحالة من الاضطراب وهجرت ما يقارب من (420) مزرعة من مختلف المستوطنات ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن هذه السنة قد صاحبها بداية انعقاد المفاوضات بين الطرفين الليبي والإيطالي ، وما صاحب ذلك من اختلاف في وجهات النظر بين الوفود المكلفة بالتفاوض مما أثر سلباً على نفسية الجالية ويتبع ذلك تأثيراً في أوضاعها.

ورغم ما تخلل الأوضاع السياسية من اضطراب وسوء تفاهم بين كل إيطاليا و الحكومة الجديدة في ليبيا ، إلا أن الأخيرة استمرت في دعم المزارعين كما كان في السابق ، ومن هذه المساعدات إمدادهم بالقروض اللازمة لتحسين مزارعهم ، وفق شروط معينة بحيث لا يتجاوز مدة القرض سنة من تاريخ إبرامه ، أُنشِئتْ المؤسسة الليبية للتنمية والاستقرار لغرض التشجيع والمساعدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الناشئة ، كما عملت على القيام بالأعمال التي توصل الدولة إلى استقرار اقتصادي ، كما رغبت الحكومة الإيطالية في المساهمة فيها ، ومد الدعم مع المؤسسة المالية الليبية والتي تم إنشاءها عام 1952م ، وهذا يدل على أن هدف الحكومة الإيطالية هو المحافظة على كيان جاليتها داخل ليبيا واسترجاع نفوذها ، كذلك المزارع الإيطالية وما تحويه من مزروعات ذات أهمية بالغة في الاقتصاد الليبي ، لم يكن بالأمر الذي جعلت الحكومة الإيطالية لا تتهاون في تركها دون الاستفادة منها ، وقد قدم العديد من المزارعين الإيطاليين طلبات للحصول على قروض زراعية لغرض إجراء إصلاحات على

---

[1] أسماء الطاهر ، المرجع السابق ، ص 42.

[2] أحمد إبراهيم رزقانة ، المرجع السابق ، ص 192.

مزارعهم ، كما أن هذه القروض قد تعمل على أن يصل الإنتاج إلى الضعف ، وقد عمد المزارعون المعمرون إلى الاهتمام بزراعة الأشجار ، وعدم إهمالها لاسيما ذات الأجل البعيد، فكان هناك الكثير من المزارع قام معمروها بغرسها بأشجار مختلفة الأنواع ، ولم يكد يحل عام 1954م حتى وصلت إلى مرحلة الإنتاج[1].

وزيادة في التوضيح يمكن إلقاء نظرة على عدد أشجار الزيتون ، والعنب ، واللوز المثمر وغير المثمر لبعض القرى والمزارع الإيطالية في ليبيا عن طريق ما توفر من إحصائيات وكميات إنتاج في الجدول الآتي:

1- أشجار الزيتون لبعض القرى والمزارع الإيطالية عام 1953 م[2].

| المركز | المساحة بالهكتار | الأشجار المثمرة | الغير مثمرة | الإنتاج بالقنطار |
|---|---|---|---|---|
| قرية ماركوني | 913 | 2012 | 21750 | 627 |
| مزرعة لفلدانيو | 461 | 6000 | 26000 | 1200 |
| مزرعة كلو | 1440 | 14000 | 22000 | 5600 |
| مزرعة علوص | 174 | 2860 | 2548 | 1144 |
| المجموع | 2988 | 24872 | 72298 | 8571 |

2- إنتاج أشجار العنب ، لبعض القرى والمزارع الإيطالية لعام 1953م[3] :

| المركز | المساحة بالهكتار | الأشجار المثمرة | الغير مثمرة | الإنتاج بالقنطار |
|---|---|---|---|---|
| كورادیني | 315 | 702400 | 109200 | 1357 |
| العلوص وكلو | 147 | 212500 | 187500 | 1585 |
| لافلداينو | 87 | 70000 | 11000 | 525 |
| المجموع | 549 | 984900 | 307700 | 3487 |

---

[1] أحمد إبراهيم رزقانه ، المرجع السابق ، ص ص 193 ، 195.

[2] وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، وثيقة رقم (61) تحوي إحصاء لإنتاج الزيتون بمنطقة الخمس والقصبات 1953م ، و. إ. ر: العهد الملكي ، ( . م. إ: م/ 8/ 15/ 54 عنوان الملف: إحصائيات مزروعات متنوعة ، المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

[3] وزارة الزراعة والثروة الحيوانية رقم الوثيقة (63) ،المرجع السابق .

3- إنتاج أشجار اللوز لبعض القرى والمزارع الإيطالية لعام 1953 م[1] :

| المركز | المساحة بالهكتار | الأشجار المثمرة | الإنتاج بالقنطار | | مجموع الإنتاج |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | هش | صلب | |
| كورادیني* | 294 | 21522 | - | 15 | 15 |
| العلوص وكلو | 15459 | 13660 | 3550 | 653 | 4203 |
| المجموع | 15753 | 35182 | 3550 | 668 | 4218 |

وإنتاج هذه المزارع يعد في مستوى متقدم ، ويعطي انطباعاً على إمكانية زيادة وتطور الإنتاج عند بلوغ الأشجار مرحلة الإثمار ، كما توضح الإحصائيات السابقة أهمية المستوطنات من حيث الدعم الاقتصادي للدولة الليبية ، من خلال كميات الإنتاج الذي قدمته ، كما تجدر الإشارة إلى أن إنتاج الحبوب من القمح والشعير بالمزارع الإيطالية كان أيضاً في مستوى جيد خلال العام 1953م ، والسنوات التي سبقت معاهدة عام 1956م التي عقدت في 6 أكتوبر وأعلن عنها رسمياً في 30 مارس 1957م بقصر السلام ، وكان لها تأثير كبير على الجالية الإيطالية ووضعها داخل ليبيا ، ويعد الجانب الاقتصادي أهم الجوانب لأن المعاهدة قامت أساساً للنظر في ممتلكات الجالية.

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية فقد أصبح الإنتاج جيداً ، لاسيما بعد تحسن الأحوال المناخية ، حيث سُمح للتجار بإعادة تصدير الماشية ، وقد تقدم العديد منهم بطلبات تحوي أعداداً مختلفة من الثيران ، والخنازير ، والحمير والأبقار وما إلى ذلك ، طالبين الموافقة بتصديرها إلى جهات مختلفة كإيطاليا ومالطا وغيرها[2].

---

[1] وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، رقم الوثيقة (64) ، المرجع السابق .

* الأصل في تسمية بعض المستوطنات مأخوذ عن شخصيات إيطالية معروفة لعبت دوراً كبيراً في تاريخ إيطاليا، فمثلاً أبطال النهضة ، كريسبي ، اغاريبالدي ، والأبطال القوميون مثل كورادیني ، وأبطال الفاشستية: جيورداني ، بيانكي ، وبعض المستوطنات احتفظت بأسماءها العربية مثل الحشان ، وترهونة ، كلوديوي سيجري، أسماء الطاهر ، المرجع السابق ، ص 169.

[2] وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الوثائق (14 ، 237 ، 250 ، 266 ، 272) ، وتحوي هذه الوثائق طلبات من تجار إيطاليين لدى الحكومة الليبية للسماح لهم بتصدير الماشية سنة 1953م ، و. إ. ر: العهد الملكي ،

ويمكن القول : إن المستوطنات الإيطالية وجاليتها ، قدمت إنتاجاً منذ بداية عهد الإدارة البريطانية وحتى قبيل توقيع معاهدة 1956م ، كما كان له أهمية كبيرة وواضـــــحة في الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني الليبي ، لاسيما أن ما قدمته كان مبنياً على عوامل عديدة مثل النظام الدقيق الذي اشتملت عليه المستوطنات الإيطالية ، وكيفية استغلالها للأرض واستثمار المعمرين لرؤوس الأموال الضخمة في مزارعهم ، واعتمادهم على العناصر الوطنية في استثمار المزارع ، وإقامة المزارع العائلية ، ويعد هذا العامل من الطرق الجيدة في العملية الاقتصادية وفي نجاح المستوطنات الإيطالية ، كذلك استغلال الأرض عند المعمرين يكون بعدم تقسيمها إلى قطع ، وذلك ما كان يقوم به الليبيون والذين تلجئهم النظم الوراثية المتبعة لهذا الأمر ، ومن العوامل الهامة في رفع مستوى الإنتاج الخبرة الفنية لدى المزارعين الإيطاليين ، وطريقة اهتمامهم بمزارعهم كتقليم الأشجار وحرث الأرض بصورة مستمرة ، واستخدام الآلات الزراعية الحديثة في الحصاد وغيره ، ومعرفة الأوقات المناسبة لري المحاصيل وغيرها من الأمور ، وكل ذلك كان يقابله نقص الخبرة عند المزارعين الليبيين وبدائية طريقة اهتمامهم بمزارعهم[1].

ومن العوامل أيضاً حصول المعمرين على سلفيات وقروض من مصادر عديدة مثل : مؤسستي الاستيطان (الانتي . الانبس) ، والبنوك مثل بنك (باركليز) وما قدمته شركة (كونسيور سيوا غرايو Cornsiro Reso Agrariu) * للمعمرين من بذور وأعلاف وأسمدة ، ومنحت سلفاً كبيرة بفائدة 5% في السنة ، وقد دعا كبر حجم هذه السلف سفير إيطاليا بطرابلس إلى الاتصال ببنك روما في مايو 1959م طالباً إعطاء تسهيلات مالية للمزارعين الإيطاليين لتمكنهم من سداد ما عليهم من مستحقات للشركة الزراعية (كورنسيور سيواغراريو).

أعدت الحكومة الليبية بعد معاهدة 1956م برنامج يتم عن طريقه منح مزارع الإيطاليين إلى الليبيين عن طريق إجراء مسح شامل لكل منطقة استيطان لتحديد حجم المزارع المقرر إعطاؤها لهم ، والتي لا يمكن أن تكون بنفس المعيار الذي طبقه الإيطاليون على مستوطناتهم ، من خلال تحديد نظم الاستعمال العام والخدمات ، ونوعية المحاصيل التي عليهم زراعتها ،

---

ر. م. إ: م / 8/ 15/ 89 ، عنوان الملف؛ تصدير الحيوانات ، شعبة الوثائق ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس.

[1] نيكولاس ت. ثيودور ، المرجع السابق ، ص ص 51 ، 53.

* شركة ذات مسئولية محددة ، وكان هناك مؤسسة تحمل هذا الاسم وقدمت العديد من الجهود للنهوض بالاقتصاد الليبي في عهد الإدارة البريطانية ، نيكولاس ثيورد ، المرجع السابق ، ص 76.

ومعاجلة مشاكل الري ، كما أن عملية الاستيطان سوف تتم بصورة تدريجية لمراعاة اختيار الأشخاص بدقة[1].

وقد قامت بهذه المهمة الحكومة الإيطالية عن طريق مؤسستي (الانتي . الابنس) ، فأمدت المزارعين بكل ما يحتاجونه وفق الخطة المعدة لكل مجموعة ، واحتاج هذا البرنامج إلى مبالغ مالية طائلة لتنفيذه ، وإلى خبرة فنية لإدارته بشكل منظم ، حتى يصل بالمزارعين إلى المستوى المطلوب في ظرف المدة المخصصة لتنفيذه ، وقدرت الأموال اللازمة لذلك بحوالي (2.5 مليار) ليرة إيطالية ، وبدأت الشركات في تنفيذ البرنامج ، فتم إمداد المزارع بالأشجار اللازمة وتعيين مجموعة من المتعهدين في منطقة طرابلس ، لإنجاز أعمال آبار المراعي والصهاريج والسدود وغير ذلك ، وقد تم حفر العديد من الآبار منها بئر طمنيه على عمق (637م) بقدره (337 متر) مكعب في الساعة الواحدة ، كما أجريت إصلاحات بقسم الحيوان في سيدي المصري ، وأنشئ فيه مختبر للحشرات ، ولم يأتِ شهر فبراير من عام 1960م ، حتى انتهى عمل الشركات الاستيطانية تماماً حسب الاتفاق ، وخلال فترة الأربع سنوات تمكنت من تنمية مساحة قدرت بـ (40.401) هكتار وأجبرت عن التخلي على حوالي (54.950) هكتار جزء منها كان أراضي قاحلة[2].

وقد تم منح الملكية النهائية لعدد من المزارعين الذين قرروا البقاء وإكمال الإصلاحات ، واعتبر تسليم المزارع للمعمرين مكافأة على الجهد الذي بذلوه من أجل تحسين الزراعة في ليبيا ، ومثالاً أظهرته الحكومة الليبية لهم انطلاقاً من رغبتها في العيش على نحو ودي في المستقبل ، ومنذ 13 يناير 1960 أصبحت مؤسسة (الانتي) حسب قرار مجلس الوزراء الليبي ، تابعة للدولة الليبية ، ومؤسسة شبه مستقلة تحت إشراف وزارة المالية ، ولها رصيد خاص ببنك (نابولي) ولا تخصص لها الدولة أي مبالغ لتنميتها ، بل تمول من مكاسبها الخاصة[3].

عندما أقرت الدولة قانون اختيار الجنسية والذي حُدد له موعد أقصاه 31 ديسمبر 1960م ، خلق ذلك توتراً داخل الجالية وأجبر الكثير منهم على ترك مزارعهم وبيعها لمزارعين

---

(1) Report to the Government of Libya on SETTL EmEnt pl Anning Roma. 1957. P31.

(2) وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، وثيقة رقم (240) ، تحوي أسماء المتعهدين الذين تم تسجيلهم بنظارة الزارعة كمتعهدين محليين بها عام 1957م ، و. إ. ر: العهد الملكي: و. م. إ: م/ 8/ 15/ عنوان الملف: مراسلات عن الإحصاء والنشاط الزراعي بولاية طرابلس 1957م ، شبه الوثائق ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس.

(3) وثيقة رقم (8) تقرير عن مؤسسة تبغ تفرنة وزارة المالية وثيقة (غير مصنفة) ، تقرير مفصل عن حسابات صندوق التوفير الليبي 1959م ، و. إ. ر: العهد الملكي ر. م. إ: / 8/ 7/ 23 ، عنوانه: تقرير من حسابات صندوق التوفير الليبي ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

ليبيين ، أو التعهد بها إلى مقيم إيطالي يقوم بإدارتها طيلة إقامة صاحبها الحقيقي في إيطاليا ، ومع نهاية عام 1961م ، بلغت نسبة الأراضي المباعة 68% [1].

وقام المصرف الزراعي بتقديم السلف للمزارعين الليبيين ، لغرض شراء مزارع من الإيطاليين ، وكان له العون الكبير في إتمام عملية الشراء ، وبالمقابل كان له تأثير سلبي وذلك تمثل في انتهاز المعمرين لهذه الفرصة ، عن طريق رفعهم أسعار المزارع وبيعها بثمن غالٍ ، وصلت نسبة ملكيتهم للأراضي في عام 1964م حوالي 4% من مواقع الاستيطان الزراعي ، بينما بلغ تعدادهم حوالي (26.623) نسمة[2].

أما فيما يتعلق بالنشاط الصناعي والتجاري للجالية ، فقبل مجيء الإيطاليين إلى ليبيا عام 1911م ، كانت توجد صناعات تقليدية كدبغ الجلود ، وحياكة الملابس ، وما إلى ذلك وعندما وقع الاحتلال ، قام الإيطاليون بإنشاء مراكز صناعية ، واعتمدوا في مواد الخام المستخرجة من المنتجات الزراعية والبحرية ، وأعطوا أهمية مشابهة للمرافق الحيوية كالأبنية وتوليد الطاقة الكهربائية ، وضخ المياه وإقامة الشوارع والموانئ وغيرها.

وعند خروج إيطاليا عام 1943م ، كانت البنية التحتية ولاسيما في برقة قد دمرت بالكامل ، واختفت فيها الصناعة ، عدا وجود بعض المؤسسات الصغيرة ، بعكس طرابلس فقد ظل بها عدد من المصانع التي قامت بعملها ، وبصفة عامة فإن الصناعة في عهد الإدارة البريطانية لم تستطع الاستمرار دون مساعدة من الحكومة والصرف على مختلف المرافق الصناعية.

واعتمد الإيطاليون في نشاطهم الصناعي على عدة مشاريع منها صيد الأسماك ، فاحتلوا مركزاً هاماً في هذا المجال خلال العهد الإيطالي ، وحتى بعد رحيل حكومتهم ظل من بقى منهم مسيطراً على عملية الصيد البحري ، مع العلم أنها قد تعرضت لانخفاض بسبب الحرب التي أدت إلى فقدان جزء كبير من الأسطول الإيطالي ، وانتقال الإدارة إلى بريطانيا وفرنسا ، اللتان عملتا على تنظيم الصيد بموجب قانون الصيد الإيطالي ، تحت إشراف مصلحة الموانئ والمنائر، وهنا تم إعطاء الإيطاليين فرصة للحفاظ على مكانتهم في هذا المجال ، وقد وجد في طرابلس حوالي 9 شركات لصيد الأسماك منها 6 إيطالية تعمل على حفظه في العلب خلال

---

[1] facts about Libya. 1964. Printed in malta by progress press co LTD.p81.

[2] محمد مصطفى الشركسي ، المرجع السابق ، ص 30.

موسم صيده ، وهذا نتيجة عدم وجود مخازن تبريد ، ثم يصدر إلى إيطاليا ، وخلال الفترة الممتدة من 1948– 1951م بلغ معدل كميات الأسماك على النحو الآتي[1] :

| السنة | 1948 | 1949 | 1950 | 1951 |
|---|---|---|---|---|
| الكمية بالطن | 1000 | 1200 | 900 | 1100 |

يشير التقرير الشامل لعام 1952م أن الإنتاج وصل عام 1951 إلى حوالي (1130) طن وعند الاستقلال زادت كميات الإنتاج ، فمن حوالي (900 طن) ثم صيديها في عام 1952م، زادت الكمية إلى (1600) طن عام 1953م[2].

كما يلاحظ أن عدد العاملين الليبيين قد زاد بالمصائد البحرية ، مما زاد في كمية الإنتاج وقد حدد العاملين بنحو (1017) عامل مقابل (276) عامل إيطالي ، ولأن الحكومة الليبية أرادت تخفيض نسبة العمالة الإيطالية فقد عملت على إشراك العمالة الوطنية في عملية الإنتاج حتى تتوفر الفرصة أمام اليد العاملة الليبية لاسيما وأن لدى البعض منهم القدرة والخبرة الواسعة للقيام بهذه المهنة.

ويبدو أن الصيادين لا يفضلون صيد السردين إلا بكميات يحتاجونها ، فمثلاً عام 1954م كانت توجد كميات ضخمة منه في المياه الإقليمية ، إلا أنهم اصطادوا ما يقارب (45436) كجم فقط[3].

وقد أخذت كميات الإنتاج في زيادة مع ستينات القرن العشرين ، ولعل ذلك يرجع لزيادة الخبرة الفنية للصيادين الليبيين وتوفر وسائل الصيد المناسب ، كما تختلف كميات الإنتاج باختلاف مصائدها وربما يعود ذلك لأهمية المرسى ، ومدى توفر الأسماك به ، فخلال عام 1965م بلغ إنتاج خمسة مصائد إلى حوالي (684295) كيلو غرام[4].

---

[1] تقرير شامل لشهر سبتمبر 1952م ، ولاية طرابلس وملحقاتها ، ملف (غير مصنف) ، عنوانه: تقارير شاملة عن شئون ليبيا الداخلية والخارجية ، شعبة الوثائق المعاصرة ، مركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية، طرابلس ، ص 52.

[2] وثيقة (غير مصنفة) تقرير عن الأعمال التي قام بها الصيد البحري عام 1953م ، رقم الملف (1052) عنوانه وثائق تاريخية خاصة بميناء طرابلس وقطاع الصيد البحري ، المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية ، طرابلس.

[3] جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 1 ، 1 يناير 1953م ، جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 7 ، 1 أبريل 1953.

[4] وثيقة (غ. م) إحصاء عن صيد التونة والسمك في طرابلس 1965م ، رقم الملف (1052) عنوانه وثائق تاريخية خاصة بميناء طرابلس البحري، المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

وتتركز الشركات المسؤولة عن استغلال الصناعات البحرية في موانئ صيد مختلفة لاسيما في منطقة طرابلس مثل مرسي سيدي بوفاطمة ، ومرسى زوارة ، ومحاولة من الحكومة الليبية تقليص عدد الأجانب بشكل عام والإيطاليين بشكل خاص فقد عملت على تشجيع العمالة الوطنية مما أدى إلى تناقص الأجانب مقابل زيادة عدد الليبيين فوصل عددهم عام 1965م في عدد من المراسي الموجودة في طرابلس مثل ديلا وزوارة ، وزليطن ، وسيدي بو فاطمة إلى حوالي ( 27 عاملاً أجنبياً ) مقابل ( 677 ) عاملاً ليبياً[1] .

إلى جانب صيد الأسماك كالتونة والسردين ، يوجد صيد الإسفنج الذي يعد من الثروات الطبيعية التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني ، وتختص منطقة برقة بجودة إسفنجها مقارنة بالإسفنج الطرابلسي ، وخلال سنوات عهد الإدارة البريطانية هبط إنتاجه شأنه شأن صيد الأسماك، بسب ما تعرض له في فترة الحرب العالمية الثانية من مشاكل ، واهتمت بعض الشركات الإيطالية الصغيرة بصيد الإسفنج مثل شركة (براخا وشركائه) كان مركزها في طرابلس، وتدار برأس مال قدر بحوالي مليون ليرة عسكرية[2].

وعند الاستقلال استمرت سفن صيد الإسفنج على الوتيرة نفسها ، وأخذت ترتفع كميات الإنتاج حتى بلغت عام 1952 م حوالي (22000) كيلو غرام ، وازدادت بمقدار الثلاث أضعاف تقريباً عام 1953م فوصلت إلى (66.000) كيلو غرام ، وخلال موسم 1954م كانت هناك 5 سفن لصيد الإسفنج ، اثنتان منها إيطاليتان ، وكانت تصطاد بواسطة شبكة الجرارة (قنقافا) ، وتم منح أربع رخص لأربع سفن أخرى ثلاث يونانية ، وواحدة إيطالية نوع (قنقافا) ، كما منحت في موسم 1954م مجموعة من الرخص بلغت حوالي (44) رخصة منها (33) لسفن أجنبية و(11) لسفن محلية[3].

لم تكن مشاركة الإيطاليين في عملية صيد الإسفنج ، بذات أهمية صيدهم للأسماك ، ففي عام 1961م ، كان هناك سفينة إيطالية واحدة تحمل اسم (جيوسينيا مربيتا Geocinya marbeta) تعمل بمحرك وعلى متنها 6 من البحارة ، وتصطاد أنواعاً مختلفة من الإسفنج ، بلغ صيدها من الإسفنج حوالي ( 200000 ) كيلو غرام في العام ذاته ، كما قام بعض الإيطاليين

---

[1] جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 7 ، 1 إبريل 1953م.

[2] وثيقة غير مصنفة ، تقرير عن الأعمال التي قام بها مكتب الصيد البحري في مايو 1954م ، المرجع السابق.

[3] وثيقة غير مصنفة ، إحصاء عن صيد الإسفنج بميناء طرابلس للسفن الأجنبية المرخص لها عام 1961م ، ملف (1052) عنوانه وثائق تاريخية خاصة بميناء طرابلس وقطاع الصيد البحري ، المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية ، طرابلس.

المقيمين بطرابلس بالاشتراك مع الصيادين الليبيين في عملية تجهيز سفن الصيد ، ولكن ذلك كان على نطاق ضيق ، وتشير المصادر إلى أن صيد الإسفنج من قبل الإيطاليين كان ينحصر في منطقة طرابلس ، أما في برقة فكانت مراكب الصيد اليونانية هي التي تعمل على هذه العملية ونادراً ما تأتي للشواطئ الطرابلسية[1].

وقد أدخلت الجالية الإيطالية بمجيئها إلى ليبيا الكثير من الصناعات ، التي اعتمدت على الإنتاج الزراعي ، وظلت قائمة ومدارة من قبلهم طيلة وجودهم في ليبيا ، ولعل من أهم هذه الصناعات معاصر الزيتون التي وصل عددها قبيل رحيل الحكومة الإيطالية إلى حوالي (60) جهاز صناعي يقوم بتكرير الزيت ، وبسبب الحرب تم تدمير هذه المصانع في برقة ، بينما بقي القليل منها في طرابلس ، ولأن أنواع الزيت المستخرج كان رديئاً فقد تم إرسال معظمه إلى إيطاليا لإعادة تكريره.

وخلال عهد الإدارة تم إنشاء مصنعين للتكرير في طرابلس ، بلغت الطاقة الإنتاجية لهما حوالي ( 1500 ) قنطار من الزيوت المصفاة ، والتي عدت من أجود أنواع الزيوت المستخدمة في ذلك الوقت في تعليب التن والسردين ، كما كان هناك ثلاثة مصانع تقوم باستخراج زيت (سانيا) . عصارة الزيتون المعصور . وذلك لاستخدامه في صناعة الصابون وتعمل على إمداد نحو (40) مصنعاً للزيتون[2].

تأسست عام 1949م في طرابلس شركة إيطالية مساهمة لصناعة زيت الزيتون والاتجار به ، وظلت قائمة حتى نهاية 1959م ، وقد أقام الإيطاليون العديد من المطاحن الحديثة ، بجانب القديمة في ليبيا ، وذلك لتوفير الحاجة من دقيق القمح والشعير ، ومحاولة منها لتصدير الفائض منه . ووصل عدد المطاحن أثناء عهد الإدارة إلى أربعة مطاحن ، وتعتبر الشركة الإيطالية المساهمة للمطاحن الليبية أحدثها ، حيث تأسست هذه الشركة عام 1948م ، برأس مال قدر بحوالي (35 مليون ليرة عسكرية) ووصلت أرباحها عام 1949م إلى حوالي (11.338.68.45) ليرة عسكرية [3].

وفي فترة الاستقلال كان هناك اثنان من مطاحن الدقيق في طرابلس ، بلغت نسبة إنتاجهما عام 1958م حوالي (47000) طن ، بالإضافة إلى معاصر النبيذ الذي يستخرج أغلبه من العنب ، ولا يعد من النوع الجيد للتصدير ، لذلك كان يستهلك محلياً من قبل السكان ، وحتى عام 1959م كان هناك ثلاثة مصانع للنبيذ بلغ متوسط إنتاجها خلال الفترة 1959 –1963 م

---

[1] محمد الشركسي ، المرجع السابق ، ص 34.

[2] جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 11 ، 1 يونيو 1953م.

[3] أحمد إبراهيم رزقانة ، المرجع السابق ، ص ص 266 ، 267.

حوالي (2786042) لتر وقد لوحظ أنه بازدياد عدد العمال زادت كميات الإنتاج المستخرجة والكميات المستهلكة[1].

ومن الصناعات المعروفة في ليبيا صناعة المعكرونة ، فقد وجد في طرابلس خلال فترة الإدارة أربعة مصانع للمعكرونة ، وفي عهد الاستقلال وصل عددها إلى (10) مصانع بلغت نسبة الإنتاج فيها حوالي (30.000) طن عام 1958م ، وانخفض عام 1959 م فوصل إلى حوالي ( 8.138 ) طن ، ثم عاد في الارتفاع بشكل سريع منذ عام 1963م ، فمن (3.978) طن وصل عام 1968 م إلى حوالي (387.119) طن أي ما يساوي قيمته بالجنيه الليبي حوالي (1747206) [2].

واهتمام الجالية الإيطالية لم يكن منصباً على الصناعات السالفة الذكر فحسب ، بل اهتموا بمختلف الصناعات الأخرى وأنشأوا لها المصانع ، وبداية من عهد الإدارة لاسيما سنواتها الأخيرة ، حدثت تطورات على الصناعة بشكل عام ، فإلى جانب الإيطاليين برز العنصر الليبي في بعض الصناعات القائمة وكان ذلك في شكل شراكة مع الإيطاليين ومن أمثلة هذه الصناعات صناعة تعبئة المياه المعدنية ، وقد ظل هناك مصنع حتى نهاية عهد الاستقلال ، و وصلت كميات إنتاجه في بعض السنوات إلى حوالي ( 1348419 ) لتر وذلك عام 1963م[3].

وقد أقيم حوالي (22 مصنعاً) لإنتاج الخمر وذلك لحاجة الأجانب المقيمين في ليبيا ، ويتعدى إنتاجها حاجة السوق ، فكانت هناك (6) مصانع تعمل بشكل دوري طيلة الشهر ، بالإضافة إلى وجود مصنع للثلج لتوفير حاجة المدنيين والعسكريين ، وأيضاً وجدت مصانع لإنتاج المواد الحافظة المستخدمة في تعليب الطماطم وبعض الخضروات ، ووجدت مصانع أخرى وفرت الضروريات اللازمة لكل شخص وأديرت بالدرجة الأولى من عناصر إيطالية[4].

ومن أبرز الأنشطة وأهمها التي طبعت بها ليبيا حركة التجارة الذي يعد من النشاطات الغالبة على الجالية الإيطالية ، وقد عملت إيطاليا على انتهاز فرصة انخفاض المستوى الفني للسكان ، وتردي الوضع الاقتصادي بصفة عامة ، فركزت على تنمية تجارتها مع ليبيا بالشكل

---

[1] عياد قداد ، المرجع السابق ، ص 97.

[2] عزيز محمد حبيب ، ليبيا ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1973م ، ص 144.

[3] غرفة التجارة والصناعة والزراعة ، الدليل التجاري 1965م ، طرابلس ، مطبعة الغريب ، بيروت ، د. ت ، ص 131.

[4] تقرير الإدارة البريطانية في طرابلس لعام 1948 م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ص 4.

الذي جعلها تابعة للاقتصاد الإيطالي ، ومعتمدة عليه في أغلب احتياجاتها الضرورية ، مع العلم أن هذا النشاط توقف مؤقتاً بعد خروج إيطاليا من ليبيا ؛ مما أدى بالإدارة البريطانية للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجات البلاد مثل: مالطا وتونس ومصر وبريطانيا ، كما عملت على اتباع سياسة جديدة بنيت على توسيع الفجوة بين واردات البلاد وصادراتها ؛ للحد من الواردات المتمثلة في المعدات والمواد الخام وبعض السلع المستغلة من قبل الجالية الإيطالية ، وقد لعب الكثير من التجار والشركات الإيطالية في ليبيا دوراً واضحاً في إنعاش التجارة في عهد الإدارة ، وكانت أغلب الشركات القائمة آنذاك تدار بواسطة تجار إيطاليين مثل شركة (كورنسيورا غراريو) بالإضافة إلى تميزها في النشاط الزراعي ، فكانت توجه حركتها التجارية نحو الأسواق الإيطالية كما كان في عهد الاحتلال ، وانحصر نشاطها في استيراد الآلات الزراعية والسماد ، ومواد متعلقة بالتنمية الزراعية ، وقامت بتصدير المنتجات الزراعية مثل : الفول الجاف ، والبازيلاء الجافة ، واللوز والطماطم ، والجزر والفول السوداني ، والبرتقـــال ، والليمون ، والفراولة . وتلقت الشركات المماثلة لها دعماً مالياً أثناء فترة الجفاف عام 1947 وكان هذا الدعم من الإدارة البريطانية[1].

تأسست الشركة التجارية لمواد النسيج عام 1949م في طرابلس ، وكانت مهمتها تصدير واستيراد وشراء وبيع مواد النسيج وما شابهها من مواد أخرى متنوعة ، واستمرت قائمة حتى عام 1954م وذلك بانتهاء العقد المبرم بين أعضائها[2].

كما تأسست عام 1949م الشركة المساهمة التجارية لتصدير العلف وما شاكلها ، وتعد من أكبر الشركات في هذا المجال ، واستفردت بمهمة جمع مختلف أنواع العلف التي تنمو بطرابلس والاتجار بها محلياً وتصديرها للخارج ، كذلك اهتمت بشراء وبيع المواشي على مختلف أنواعها ، وكان مجلسها الإداري يضم أعضاء إيطاليين وليبيين ، وأسندت رئاسته إلى عناصر إيطالية ، أما شركة اتحاد صيادي الأسماك التي كان مقرها طرابلس فقد اهتمت بتصدير الأسماك والإسفنج ، وكانت تدار من قبل إيطاليين اثنين هما (جون فازيلس Gon vazelas) ، و(جبراكس Gabraks) ، كما اختصت شركة الاتحاد الإيطالي ومقرها في طرابلس بتصدير زيت الخروع ، أما شركة ( حلفا لا ناهوا الزراعية ) Halva La nahoa فكانت تقوم بالمتاجرة في الخمور وتصديرها ومقرها هي الأخرى في طرابلس[3].

---

[1] كورنسيو راغراريو ، المرجع السابق ، ص 75.

[2] جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 10 ، 15 مايو 1953م.

[3] D.No (49) some agricultur production exported from Italian companies in Libya to Italy 1946.

وقد أعطت الإدارة البريطانية فرصة للجالية الإيطالية ، تمثلت في عادة العلاقات التجارية مع إيطاليا ، ويعود ذلك إلى رغبة بريطانيا لحل مشكلة حاجة البلاد إلى السلع الضرورية المستوردة من إيطاليا وتعودها على الاستيراد منها ، أيضاً محاولة بريطانيا تحسين العلاقة مع الحكومة الإيطالية ويرجع ذلك لأسباب سياسية ، ولأن أغلب صادرات البلاد خاصة الغذائية منها كانت من إنتاج المزارع الإيطالية والتي أديرت من قبل المؤسسات التابعة للحكومة الإيطالية ، عدا أن مجمل الشركات التجارية التي تقوم بتصدير واستيراد السلع الضرورية للبلاد اعتمد على عناصر إيطالية بالدرجة الأولى.

كما أصدرت الإدارة البريطانية عام 1946م منشوراً يقضي بتنظيم التجارة بين ليبـيا و إيطاليا، تكون العملة الإسترلينية هي عملة التعامل الرسمية، وذلك عن طريق مصرف لندن، كما تم تحديد السلع المسموح باستيرادها من إيطاليا وتمثلت في الضروريات التي يقل وجودها في ليبيا ، ويكون استيرادها من إيطاليا ميسوراً وتعرض على السكان بأسعار أقل من أسعار السلع المشابهة لها ، ويستمر استيراد السلع المعتاد عليها من إيطاليا بواسطة تجار الجملة والمؤسسات مباشرة أو من قبل موردين معينين بالنيابة عنهم[1].

وقد بُنيَ تصدير المنتجات الليبية إلى إيطاليا ، على أساس يمكّن إيطاليا من الحصول على العملة الإسترلينية مقابل صادراتها ؛ مما يجعلها قادرة على شراء احتياجاتها الضرورية.

لذلك أولت إيطاليا اهتمامها بالدرجة الأولى على توريد البضائع التي لا يمكنها الحصول عليها من جهات أخرى ، وبأسعار مناسبة بحيث تم بيعها في إيطاليا بسعر أقل من المعتاد لديها، وأصدرت الإدارة البريطانية قراراً يقضي بإحالة جميع المقترحات المتعلقة بالمبادلات التجارية إلى السلطات في لندن للتصديق عليها ، وإصدار الرخص اللازمة ، ويتولى نائب المراقب المالي والحسابات مهمة تخويل مصرف ( باركليز ) لفتح الاعتماد اللازم[2].

هذا القرار الذي أصدرته الحكومة البريطانية بخصوص إيطاليا ، كان به شيء من الدقة والتشدد في المعاملة الجديدة معها ؛ وربما بعود السبب في ذلك إلى محاولة الإدارة البريطانية إعادة تطبيق السياسة بخصوص إقامة توازن في التجارة الخارجية ، بين صادرات البلاد وارداتها، فإيطاليا كانت المستورد والمصدر الغالب لليبيا ، وإذا ما تم تنظيم الاستيراد منها وزيادة الصادرات إلى أسواق جديدة ، لاسيما تلك التي تتعامل بالإسترليني ، فستتمكن الإدارة البريطانية من خلق توازن تجاري ، وإيجاد العملة الإسترلينية اللازمة ، لذلك أخذت طرابلس وإيطاليا في تنظيم عملية الاستيراد والتصدير فيما بينهما ، وعندما حل الجفاف بالبلاد عام 1947م ، زاد

---

(1) D.No (47) Notice to all traders. Associations ETC Trabe with Italy 1946.
(2) D.No (46) Trade between Italy and Tripoli 1946.

الطلب على استيراد السلع مثل بذور القمح والبطاطس والأسمدة وغيرها ، وأتاح هذا القرار للجالية الإيطالية فرصة كبيرة للظهور في هذا المجال انطلاقاً من سيطرتها على جانب كبير من صادرات البلاد ووارداتها[1].

في عهد الاستقلال ، كانت الجالية الإيطالية قد بلغ تعدادها نحو (46 ألف نسمة) وظلت الشركات الإيطالية التابعة للجالية تقوم بدورها كما في السابق ، مع أن الحكومة الإيطالية رأت في الاستقلال انتهاء لآمالها ووضعها الاقتصادي والعودة على ما كانت عليه في ليبيا ، لذلك أخذت تبحث عن وسائل لحماية جاليتها ، وما لديها من ممتلكات ووجدت أن أفضل وسيلة تمكنها من ذلك ، هو توسيع علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا ؛ لذلك طالبت في مؤتمر جنيف الذي انعقد في 9 أكتوبر 1952م ، أن تمنح تسهيلات جمركية للصادرات الليبية ، ووافقت الدول المشاركة في المؤتمر ، وصوتت لصالح هذا القرار بمعدل (26) صوتاً بدون معارضة[2].

يسري مفعول هذا القرار لمدة ثلاث سنوات ، تسعى من خلاله ليبيا إلى تنمية تجارة ذات طابع عادي كباقي الدول الأخرى ، كما تم الاتفاق على تقديم الأطراف المتعاقدة تقارير سنوية تتضمن ما يصل إليه الميزان التجاري الليبي ، بحيث يوضح التقرير المقدم من ليبيا سير العملية التجارية حتى تصبح في وضع يمكنها من الدخول في المنافسة بالأسواق العالمية ، أما إيطاليا فتقدم تقرير يوضح فقط الكميات المستوردة من ليبيا وذلك بمنتهى الدقة[3].

وقد حاولت إيطاليا بعد هذا القرار توسيع علاقاتها بليبيا بشكل أكبر ، فاجتمعت بوفود كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الليبية المتحدة ، وقامت بمحاولة صياغة ما جاء في القرار بشكل تصبح فيه المعاملة الخصوصية للمنتجات الليبية قائمة طالما أن ليبيا بحاجة إلى المساعدة الاقتصادية والمالية من الخارج ، بحيث يحدد الأعضاء ما تم الاتفاق عليه مسبقاً تلقائياً بعد مرور الثلاث سنوات ، دون الحاجة إلى الرجوع للأطراف المتعاقدة ، وهذا يدل بوضوح على أن إيطاليا كانت تسعى لربط ليبيا من جديد بإيطاليا اقتصادياً ، وأن تتحصل على موافقة الدول الكبرى بطريقة غير مباشرة في محاولة جاهدة منها للحفاظ على أكبر قدر ممكن من استثماراتها السابقة ، خاصة وأن معظمها متمثل في المنح الزراعية وإنشاء المزارع التي عدت من المساهمات الأكثر فعالية في الاقتصاد الليبي ، ولكن

---

(1) D.No (353) mission in italia del prof MARIANI. 1947.

(2) وثيقة رقم (57) تحوي ملخص عن مدونات الاجتماع الثاني للأمم المتحدة المنعقد في جنيف 1952م ، ملف (غير مصنف) يحوي تقارير وأمور تخص ليبيا 1952- 1953م ، شعبة الوثائق المعاصرة ، مركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية ، طرابلس.

(3) وثيقة رقم (58) ملخص عن الدورة الثانية للأطراف المتعاقدة بخصوص التعريفة الجمركية 1952م ، ملف (غير مصنف) ، المرجع السابق .

الوفد الليبي أبدى اعتراضه عن هذه الخطوة لما رأى أنها غير مصلحة ليبيا ، وبذلك تم رفضها[1].

وبخصوص الاتفاق السابق الذي تم توقيعه بتاريخ 13 أكتوبر 1952 م ، بشأن المعاملة الإيطالية للصادرات الليبية ، فبناء عليه أخذت التجارة في الانتعاش خلال مرحلة الاستقلال ، و بدأت الصادرات تشق طريقها نحو إيطاليا بشكل لافت للنظر حتى عُدت في المركز الأول لصادرات ليبيا وارداتها ، كما أتاح ذلك للجالية فرصة جيدة و جديدة لزيادة نشاطها التجاري وربطه بإيطاليا ، وتشير إحصائيات بعض الدراسات أنه خلال شهري فبراير ، ويوليو من 1953م ارتفعت صادرات ليبيا لبعض المنتوجات الحيوانية والسمكية إلى إيطاليا ، والجدول الآتي يبين ذلك[2] :

| نوع السلعة | شهر فبراير | شهر يوليو (الكمية بالكجم) |
|---|---|---|
| جلود الكباش | 10598 | 12644 |
| جلود الخراف | 571 | 6854 |
| جلود الماعز | 21591 | 12876 |
| وبر الإبل | – | 800 |
| جلود الجديان | 1583 | 1500 |
| الصوف الخام | 23265 | 1800 |
| السمك الطازج | – | 1930 |
| سمك التن المعلب بالزيت | – | 185 |

وبيَّن هذا الجدول حجم الكميات ، إذا صدرت في باقي الأشهر بالكمية نفسها ، وبانتهاء المدة المحددة للمعاملة الجمركية الإيطالية الخاصة للمنتوجات الليبية عام 1955م طلبت إيطاليا تجديد المدة لثلاث سنوات أخرى ؛ ولأن ليبيا كانت لاتزال بحاجة لمساعدات خارجية – بالإضافة إلى استفادة إيطاليا من وراء ذلك – رأى كلا الجانبين أن يتم التجديد ، وعموماً فقد أخذت الصادرات والواردات من إيطاليا وإليها في الارتفاع خلال الفترة 1957 وحتى 1959م .

---

[1] وثيقة رقم (59) تتضمن إعداد مسودة القرار لعرضها على الأطراف المتعاقدة عام 1952م ، المرجع نفسه .

[2] تقرير شامل لعام 1953م (ولاية طرابلس نظارة الزراعة) ملف (غير مصنف) بعنوان تقارير شاملة عن شئون ليبيا الداخلية والخارجية ، شعبة الوثائق ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

وفي سبتمبر عام 1961م ، درس مجلس ( الجات ) في دورته التاسعة عشر طلب الحكومة الإيطالية الذي يقضي بالسماح لها بمعاملة جمركية خاصة لبعض المنتجات الليبية لمدة ثلاث سنوات أخرى تنتهي في 31 ديسمبر 1964م ، وأثناء عرضه على الأعضاء المشاركين في المجلس للتصويت فاز بأغلبية (32) صوتاً ضد لا شيء[1].

وفي عام 1963م استوردت ليبيا ما يقارب من 73% من حاجاتها من كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا ، واحتلت إيطاليا المرتبة الأولى في السلع المستوردة، بحيث بلغت وارداتها منها ما يساوي قيمته (1.1033.000) جنيه ليبي أي حوالي 36% من مجموعة صادرات ليبيا المحلية[2].

ومن خلال هذه الإحصائيات المبينة في الجدول ، وصلت صادرات ليبيا وارداتها من إيطاليا في الفترة 1962 م . 1968 م إلى[3]:

| البلد | السنة | 1962 | 1963 | 1964 | 1965 | 1966 | 1967 | 1968 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إيطاليا | الواردات | 17.7 | 17.5 | 21.0 | 29.0 | 40.0 | 48.8 | 56.8 |
| | الصادرات | 9.2 | 19.7 | 30.8 | 27.7 | 40.31 | 58.3 | 132.4 |

وخلاصة لما جاء سابقاً ، فإنه بعد صدور قرار الأمم المتحدة رقم (380) والصادر في 15/ 12/ 1950م ، تم إغلاق ملف العلاقات الليبية الإيطالية المعقد ، وفي سنة 1956م ، توصلت إيطاليا والمملكة الليبية المتحدة إلى اتفاق تمت المصادقة عليه بالقانون رقم (843) ، الذي تم بموجبه موافقة إيطاليا على التنازل على كل ممتلكاتها في ليبيا ، والمتمثلة في البنية التحتية التي شيدها الإيطاليون في ليبيا أثناء الفترة الاستعمارية ، بالإضافة إلى تعويض ليبيا عن الأضرار والخسائر أثناء فترة الاحتلال والحرب العالمية الثانية ، وذلك بدفع مبلغ محدود بالإسترليني ، أما بالنسبة للمستحقات الضمـــانية للإيطـــاليين فقد تم تسليمها لحكومة ليبيا مع

---

(1) وزارة التربية والتعليم ، مجلس الوزراء ، وثيقة (غير مصنفة) ، تقرير الوفد الليبي عن المعاملة الجمركية الإيطالية الخاصة بالمنتوجات الليبية في الدورة التاسعة عشر بمجلس الجات عام 1961م ، و. إ. ر: العهد الملكي ، ر. م. أ. م/ 8/ 37عنوان الملف: تقرير يخص الوفد الليبي ، شعبة الوثائق ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

(2) غرفة التجارة والصناعة والزراعة بولاية طرابلس الغرب ، المرشد التجاري لعام 1962م ، ، مطبعة الغريب ، بيروت ، د. ت ، ص 31.

(3) الهيئة الفنية للتخطيط ، تقرير من المسح الاقتصادي للملكة الليبية المتحدة 1964– 1968م ، المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية ، 1971 ، ص 17.

الالتزام بتسديدها لمن يستحقها من الإيطاليين ، وبعد تأسيس المملكة الليبية بدأت العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا ، حيث فتحت إيطاليا سفارة في طرابلس وقنصلية عامة في بنغازي ، وفي المقابل فتحت ليبيا سفارة لها في روما ، وقنصليتان عامتان في ميلانو وباليرمو ، وعلى الرغم من أن إيطاليا أصبحت – أو بالأحرى ظلت – بعد الاستقلال الشريك التجاري الأول لليبيا في أفريقيا والدول العربية ، إلا أن العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين اتسمت بالتوتر بسبب الماضي الاستعماري لإيطاليا في ليبيا بين عامي 1911– 1943 م ، وبالأخص في الحقبة الفاشستية (1922–1947) والتي اعتبر موسوليني خلالها ليبيا الشاطئ الرابع لإيطاليا[1].

واستمرت الجالية الإيطالية باقية في ليبيا حتى بعد خروج حكومتها ، من أجل التحكم في النشاط الزراعي والتجاري ، وظل الإيطاليون ينظرون إلى ليبيا على أنها امتداد لإيطاليا ، وكانت ممتلكاتهم أثناء العهد الملكي في ليبيا تقدر بحوالي (295) مزرعة ، أما الأراضي الصالحة للبناء فتقدر بحوالي (211) هكتاراً ، وكانوا يملكون أيضاً (1702) من المساكن و(266) متجراً و(19) مصنعاً و (60 ) معملاً .

وقد شكلت الجالية الإيطالية أكبر نسبة عددية بين الأجانب الموجودين في ليبيا ، ففي عام 1954م ، بلغ عددهم حوالي (37954) نسمة كانوا متمركزين في طرابلس وضواحيها ، وأخذ العدد في تناقص عاماً بعد الآخر حتى وصل عام 1964م إلى حوالي (21167) نسمة ؛ وذلك لفقدان المصالح الاقتصادية وتوتر العلاقة بين الجانبين الليبي والإيطالي[2].

أما الدور الذي لعبته الجالية الإيطالية بعد الاستقلال فقد كان واضحاً ، لأن الحكومة الإيطالية كانت تود المحافظة على مركز جاليتها داخل ليبيا فقد قامت بالعديد من الاتصالات وإبرام العديد من الاتفاقيات مع الحكومة الليبية بغية المحافظة على هذا المركز ، وهذا جعل الجالية تتمتع بمكانة طيبة مكنتها من استمالة العديد من المتطلعين إلى الثروة والجاه في البلاد إلى الوقوف إلى جانبها والاستفادة مما كان لديها من نفوذ مقابل قيامهم بأنشطتهم الاقتصادية المختلفة ، فتمكنوا من استقطاب الكثير من الليبيين لشراء المزارع الفسيحة والخصبة ، والمتاجر ، والعقارات التي كانت داخل المدن وملكاً للإيطاليين ، وعملت الحكومة الإيطالية على أن يكون للجالية عضو في الجمعية الوطنية ، وقد منحها ذلك استمرارية المحافظة على الجالية ، وممارسة الأخيرة نشاطها الاقتصادي مقابل التخلي عن المناصب السياسية ، وهذا حسب ما ورد في رسالة أدريان بلت إلى الملك إدريس بشأن ما طرح من معاهدات مع الحكومة الليبية مما

---

[1] علاقات ليبية إيطالية ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة.

[2] عياد محمد قداد ، المرجع السابق ، ص 230.

أعطى الجالية فرصة أكبر في العيش بآمن وسلام بين الليبيين ، واستمرار نشاطها الثقافي والاقتصادي في البلاد ، فلولا وجودها في ليبيا ما كان هناك أي نشاط يذكر لإيطاليا فيها[1].

نتيجة لحاجة البلاد – عقب الاستقلال – للكثير من العناصر الفنية ، في مختلف المجالات ، فقد كان للإيطاليين نصيب كبير في هذا المجال ، إذ جرى استقدام العديد منهم ، لاسيما بعد اكتشاف النفط ، وما ترتب عليه من الحاجة الماسة للخبراء الأجانب لاستخراجه ، وقد شغلت العناصر الإيطالية معظم الوظائف الإدارية ، حتى أن البلاد عند أول استقلالها ، وجدت نفسها بحاجة ماسة للكفاءات الفكرية والعلمية والإدارية والتي لم تتوفر في العناصر الوطنية ، ولم تستطع الدولة الاستغناء عنهم وإيجاد عناصر وطنية تحل محلهم ، وبناءً عليه رأت من الضروري بذل الجهد لإيجاد الكفاءات المطلوبة ، فأخذت تهتم بالتعليم .

ولعله من الصعوبة التطرق إلى كل المصالح والوزارات التي شغلوها ، نظراً لأن ذلك يحتاج إلى دراسة منفصلة بذاتها، كما أن المصادر الموجودة حول ذلك قليلة ولا تكفي لتغطية كل الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع . ولكن سيتم الإشارة إلى بعض منها مثل وزارة الأشغال العامة ، ووزارة المواصلات ومصلحة البريد ، وزراعة الزراعة ، بالإضافة إلى العاملون الإيطاليون في قصور الملكية ، بل ويلاحظ وجودهم حتى في المجالات الثقافية كدور السينما فقد عرضت الأفلام الإيطالية أو المدبلجة الإيطالية ومترجمة بالعربية ، ولم يُعد الأمر مقتصر على عرضها في دور السينما بل كثيراً ما كانت تقام مهرجانات كبرى في طرابلس تنظمها شركات إيطالية من أبرزها ( شركة اتحاد الأفلام الإيطالية ) يتم الإعلان عنها مسبقاً وفي أوقات محددة وتقوم بعرض أشهر الأفلام الإيطالية .

وقد تم تعيين العديد من الموظفين الإيطاليين في مجالات عديدة داخل الوظائف الإدارية في ليبيا ومن أهم الوظائف التي شغلوها: رئيس الفنيين ورئيس العمال، مساح، فني، مهندس، رئيس الميكانيكيين، كهربائي، سمكري، طباع، طبيب، ممرض، معلم وغير ذلك من الوظائف والذي يدل بوضوح على مدى أهميتهم في هذه الوظائف من خلال المناصب التي تقلدوها، والتي عملت الحكومة الليبية على إعادة تعيين عدد كبير منهم خلال الأعوام 54،57م بالإضافة إلى من تم جلبهم من إيطاليا بعقود رسمية[2] .

وبتبين مؤشرات السوق الليبي بين عامي (1960_1962) في بداية ستينات القرن (21) الأتي:

- عدد السكان: 1،21مليون نسمة، 94% منهم ليبين، 2.9% ايطاليين، 2.7% أقليات كاليهود والمالطيين واليونان وغيرهم.

---

[1] مصطفى حامد رحومة ، المرجع السابق ، ص 183.

[2] أسماء الطاهر، المرجع السابق، ص ص 104، 132.

- العملة: الجنيه الليبي ويساوي " حينها " 2.80 دولار أمريكي.
- دخل الفرد: يقدر بحوالي 162 دولار سنوياً.
- الناتج القومي للبلاد: يقدر بحوالي 194 مليون دولار عام 1960م.
- وسائل النقل: 27.786 وسيلة، منها 17.685 سيارة عادية ، 9.397 شاحنة 704 حافلة تاكسي عام 1960م، بالإضافة 10.000 عربة عسكرية.
- عدد اجهزة البث الإعلامي: 70.000 راديو وحوالي 80.000 جهاز تلفزيون.
- الكهربائي: 83 كيلو وات / ساعة تستهلك سنوياً.
- الهواتف: 15.000 هاتف بمعدل 12.4 هاتف لكل 1000 شخص.
- المدن الرئيسية: طرابلس وبها حوالي 190.541 نسمة،بنغازي وبها 76.600 نسمة[1].

والجداول الآتية تبين الصادرات والواردات حسب احصائية هذا المؤشر[2].

جدول رقم (1)

| الدول المصدرة | قيمة إجمالي الواردات |
|---|---|
| بريطانيا | %27.2 |
| الولايات المتحدة | %20.8 |
| إيطاليا | %8.87 |
| ألمانيا الاتحادية | %7.8 |
| فرنسا | %7.7 |
| هولندا | %5.3 |
| سيلان | %1.7 |

جدول رقم (2)

| الدول المستوردة | قيمة إجمالي الصادرات |
|---|---|
| إيطاليا | %36.4 |
| مصر | %13.4 |
| بريطانيا | %9.2 |
| هولندا | %8.7 |

---

[1] ستيف دنكن بيتر، ليبيا، سوق للمنتجات الأمريكية، الكتاب الصادر عن مكتبة التعاون التجاري الأمريكي، History of Libya "face book" history of Libya.com .

[2] الجدول (1) ، (2) ، (3) ، من عمل الباحثة ، المرجع ، ستيف دنكن يتر ، المرجع السابق .

| | |
|---|---|
| ألمانيا الاتحادية | %8.5 |
| اليونان | %5.9 |
| مالطا | %5.6 |

جدول رقم (3)

| الواردات الرئيسية | قيمة إجمالي الواردات عام 1960م |
|---|---|
| سيارات | %12.6 |
| زيت ماكينات حفر الآبار | %11.7 |
| انابيب الحديد | %8.5 |
| قطع غيار السيارات | %3.2 |
| الآلات والاجهزة غير كهربائية | %3.7 |
| دقيق القمح | %3.0 |
| المتفجرات | %2.8 |
| المصنوعات غير العضوية | %2.3 |
| المركبات غير العضوية | %2.2 |
| الآلات الاجهزة الكهربائية | %2.2 |

جدول رقم (4)[1]

| الصادرات الرئيسية | قيمة إجمالي الصادرات عام 1960م |
|---|---|
| الفول السوادني | %27.3 |
| جلود حيوانية | %12.7 |
| الآبل | %9.6 |
| بذور نبات الخروع | %6.8 |
| المعادن الخردة | %5.5 |
| زيت الزيتون | %4.9 |
| نبات الحلفا | %4.6 |
| اللوز | %4.5 |
| الصوف والشعر الحيواني | %4.7 |

[1] الجدول رقم (4) من عمل الباحثة ، المرجع ، ستيف دنكن بيتر ، المرجع السابق

يشير دليل طرابلس الغرب الصادر عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة بولاية طرابلس ، 1958 – 1959 م ( ص 32 ) وما بعدها إلى أنواع البضائع المصدرة والتجار المصدرين والشركات الأيطالية خلال الفترة من 1955 – 1959 م من ولاية طرابلس وذلك على النحو التالي :[1]

| ر.م | نوع البضاعة المصدرة | عدد المصدرين كأفراد | عدد المصدرين كشركات |
|---|---|---|---|
| 1 | الأسفنج | 4 | 1 |
| 2 | بذور | – | 1 |
| 3 | فول سوداني | 2 | 1 |
| 4 | حمضيات | 21 | 1 |
| 5 | بطاطا | 1 | – |
| 6 | بصل وثوم | 4 | – |
| 7 | بيض | 1 | – |
| 8 | تن | 2 | 1 |
| 9 | تمر | 5 | – |
| 10 | جزر | 1 | 1 |
| 11 | جلود | 5 | 1 |
| 12 | خضروات | 5 | 1 |
| 13 | زيت خروع | 1 | 1 |
| 14 | زيت زيتون | 7 | 2 |
| 15 | طماطم | 8 | – |
| 16 | ليمون قارص | 7 | – |
| 17 | ليمون هندي | 6 | – |
| 18 | عنب بجميع انواعه | 1 | – |
| 19 | فواكة مختلفة | 4 | – |
| 20 | سردين | 2 | 2 |

عند دراسة العلاقات بين إيطاليا وليبيا ، نجد أنها كانت مسألة شائكة ومعقدة بحكم التراكمات التاريخية التي أبقت إيطاليا في بؤرة ضيقة من وجهة نظر الليبيين بصفتها الدولة التي

[1] غرفة التجارة والصناعة والزراعة ، مرجع سابق ، ص 32 .

احتلت ليبيا واغتصبت الأراضي وقتلت الأهالي ، ولاسيما وأن الساسة من الرجال الليبيين عانوا أكثر من غيرهم من الاضطهاد الإيطالي في الفترة المتأخرة من النضال ؛ لذا سارعت الحكومة الليبية لمحو أي أثر للوجود الاستعماري ، فعلى سبيل المثال هُدم النصب التذكاري الخاص بقتلى الحرب من الإيطاليين والموجود في طرابلس ، وأطلق على ميدان إيطاليا اسم ميدان الشهداء ، وتحولت جادة صقلية إلى جادة عمر المختار ، وجادة فيتوريو إيمانويلي إلى جادة الاستقلال ، وتغير اسم حذو البحر من اسم فولبي إلى اسم ادريان بلت ، وهذا يدلك على أن الحكومة الليبية قامت بحركة تعريب واسعة لأسماء الشوارع والمناطق ، محاولة منها للتخلص من أثر استعمار إيطاليا الذي كان موجوداً في ليبيا.

الأهم من ذلك هو صدور القوانين والتشريعات لصالح الطبقة العاملة الليبية ، حيث أغلب فئات المجتمع منى أبناء ليبية تعمل تحت أرباب العمل الإيطاليين ، وملاك المزارع ومن أهمها :

1. قانون المخدومين والمستخدمين رقم ( 5 ) في طرابلس ورقم ( 24 ) في طرابلس لعام 1951 م .
2. قانون رقم (22) المتعلق بتعديل التأمين الأجتماعي الصادر بتاريخ 1951/9/22 م
3. قانون رقم (29) المتعلق بالحد الأدنى للأجور الصادر بتاريخ 1951/1/11 م
4. قانون رقم(58) لسنة 1954 بإعادة الأملاك المصادرة الى أصحابها الأصليين أو ورثتهم
5. قرار رقم (6) لسنة 1955 م بتعيين أعضاء أيطاليين في المجالس البلدية .
6. قانون الجنسية الليبية لسنة 1962 م .

رغم ذلك تمكن بعض الإيطاليين من الحفاظ على استمرار سيطرتهم وعلاقتهم التجارية والصناعية ، وتم لهم ذلك عن طريق جاليتهم وإن كانت محفوفة بالمخاطر خوفاً من ما يحمله المستقبل ، وقد بلغ عدد المستوردين والتجار الإيطاليين سنة 1958– 1959 حوالي 85 مستورد وتاجر ، واستمرت العلاقات التجارية مع إيطاليا أكثر من غيرها من الدول ، فمثلاً بلغت قيمة الواردات الليبية حوالي 34 مليون جنيه سنة 1958م ، واحتلت إيطاليا المرتبة الأولى في الاستيراد ، حيث بلغت قيمة الواردات حوالي (7.198.000) جنيه ليبي ، وقدر عدد الوكالات التجارية الإيطالية سنة 1958– 1959م ، قرابة (600 وكالة) في حين كان عدد الوكلاء الليبيين لا يتعدى (15 وكيلاً) ، وكان هناك العديد من الشركات الليبية الأيطالية مثل :

شركات النقل ، شركات بيع الأقمشة ، صناعة مواد البناء والتشييد ، والشركة الليبية الأيطالية البريطانية لجمع مخلفات الحروب ، شركة المقاولات الليبية لأعمال البناء والطرقات لأصحابها ( لونتو ) و ( عبدالله عابد السنوسي ) ، الشركة الليبية الصناعية ( المساهمة )

واصحابها( لويجي بيسي ) رئيساً ، (عبدالمجيد بن الأمين) نائباً للرئيس ، ( مفتاح عريقيب ) و( جوسيبي حسان ) و ( جوسيبي أصنيب ) و ( مرسيلو جاد سينسكي ) ، أعضاء ، وشركة ليبيا موتورز ( الآت زراعية ) ، وشركة الاتحاد التجاري المصـــراتي ومن بين مساهميها من الليبيين( مصطفى المنتصر ) ، ( أحمد بن مصطفي حميده ) ، ومهمتها التصدير والأستيراد للآلات والمنتجات المحلية والخارجية .

بسبب سيادة الدولة الليبية والتي كانت جادة في تصفية التركة الإيطالية، فقد اضطرت الجالية الإيطالية إلى بيع ممتلكاتها وفقدان وضعها تدريجياً والعودة إلى إيطاليا[1] .

ورغم ذلك فإنها احتفظت بمركز لا بأس به في الاستيراد والتصدير حتى خروج جاليتها من ليبيا عام 1970 م، وبخروجها انخفضت قيمة الواردات ، وكل ذلك يدفعنا إلى القول إن الجالية الإيطالية كان لها نصيب كبير في واردات البلاد وصادراتها، وتشير بعض الدراسات الى أن الصادرات الليبية الى إيطاليا في عام ( 1958 م ) بلغ قيمتها مبلغ وقدره (1,596,000 ) جنية ليبي وبنسبة مئوية قدرتها ( 37 % ) من الصادرات الليبية [2].

---

[1] عياد محمد قداد ، المرجع السابق ، ص ص 231 ، 233.

[2] محمد عزيز حبيب ، المرجع السابق ، ص 173.

# الخـــــــــــــــــــاتمـة

**الخاتمة :**

قبيل الاستقلال الرسمي للبلاد ، كانت ليبيا إحدى أفقر دول العالم ، كما كان اقتصادها يتسم بالعجز العام في جميع القطاعات ، والوضع الاقتصادي للبلاد لا يمكن الوقوف على قدميه وتحقيق أي نوع من التقدم الاقتصادي المستمر ، بل يبدو من الصعب الحفاظ على المستوى المعيشي المنخفض الذي كان متجهاً الى مزيد من الانخفاض ، وبوجود القرار السياسي من قبل الأمم المتحدة باستقلال ليبيا أول يناير سنة 1952 م ، وحتـَّم عليها تحمل مسؤولية خاصة تجاه البلاد ، كما فرض في الواقع على المجتمع الدولي تقديم المساعدات لليبيا ليس المالية فحسب بل أيضاً المساعدة الفنية ، وهذه المساعدات سواء لتغطية العجز في ميزان المدفوعات أو العجز في الميزانية العامة ، أو تلك التي يجب توفيرها لتمويل أي مشروع من المشاريع الهادفة الى تنمية اقتصاد البلاد ، لا بد أن تأتي في صـورة مساعدات من الدول الكبرى والذي كان من المعـروف أن الدول _ كبرى كانت أو صغرى _ لا تعطي شيئاً بدون مقابل ، ولم يكن لدى ليبيا ما يقدم لهذه الدول لقاء الحصول علي المساعدات سوى المركز الجغرافي الاستراتيجي لها والتي تريد أغلب الدول الغربية وعلى رأسها إيطاليا ، استغلاله لمصالحها العسكرية أو الاقتصادية ، وفي غمار البحث عن بعض المخارج من الأزمة الاقتصادية للبلاد كان البترول أحد بوارق الأمل الذي وجب وضعه في الاعتبار ، لذلك فتحت أبواب البلاد أمام الشركات الأجنبية للقيام بعمليات الاستكشاف والتنقيب ، وجاء اكتشاف النفط وتصديره ؛ وبسرعة أصبحت ليبيا من أهم الدول المصدرة للنفط وتوفر لديها دخل متزايد وفائض مالي متنامٍ .

أدركت إيطاليا الوضع الاقتصادي داخل ليبيا ، ولا سيما أنها كانت على دراية كبيرة بالأرض الليبية في فترة ما قبل الاستقلال ، ووجود جاليتها وسيطرة الرأسماليين الإيطاليين على الوضع الاقتصادي داخل ليبيا ، وعلى التجارة الخارجية لليبيا و استمرارها في العجز التجاري وعدم إحداث توازن بين الصادرات والواردات واقتصار تعاملها على الأسواق الإيطالية .

والجدير بالذكر أن ارتفاع نسبة الصادرات والواردات من إيطاليا يعود الى رواج البضائع الإيطالية في الأسواق الليبية ، بسبب المعرفة بالمنتجات الإيطالية من قبل المواطن الليبي الذي يقبل علي البضاعة ويعدها من الدرجة الأولى ، إضافة الى عامل القرب الجغرافي وماله من تأثير

في انخفاض أسعار النقل والشحن ، أما سوق الصادرات غير البترولية فقد كانت إيطاليا أكبر سوق للصادرات الليبية وذلك لأن إيطاليا قد أوجدت تقليداً يقضي بإعفاء منتجات ليبية معينة من الضرائب الجمركية مثل : زيت الزيتون والتمر والبذور الزيتية والسمك الطازج والمعلب وفقاً لاتفاقية ( الجات ) مما دعت الحاجة الى زيادة العلاقات المتبادلة بين الطرفين الليبي والإيطالي ورغبة ليبيا في أن تتميز بعلاقات تجارية منفتحة مع الغرب تكون بوابتها إلي تحقيق هذا الأمر تحسين هذه العلاقات .

أن على ليبيا استغلال العلاقات الاقتصادية المتميزة مع بعض دول أوروبا الغربية وعلى رأسها إيطاليا ، وذلك للحصول على مزايا تفضيلية والنفاذ إلى السوق الأوربية ، وذلك بإنشاء شركات مشتركة في مجال البتروكيماويات وغيرها من الصناعات المهمة التي لا تجد سوقاً غير أوروبا ، وربط الصفقات التجارية ذات القيمة العالية وتنفيذ المشروعات الاستراتيجية في ليبيا ، بالحصول على مزايا تسويقية للمنتجات الوطنية خاصة البتروكيماوية والسلع الزراعية ، وبما أن إجمالي التجارة الخارجية الليبية يتم مع دول السوق الأوربية ولا سيما إيطاليا ، فعلى ليبيا توثيق علاقاتها الاقتصادية معها على أسس المساواة وتبادل المصالح وبعيداً عن الهيمنة والسيطرة والخلفيات الاستعمارية .

إن العلاقات الليبية الإيطالية ذات أبعاد اقتصادية مهمة ، لاعتماد إيطالية على النفط الليبي ، كما أن معظم الواردات الليبية تأتي من إيطاليا ، ويمكن القول : إن العلاقات الليبية الإيطالية تطورت الى درجة كبيرة ، وذلك لأسباب منها القرب الجغرافي من الشواطئ الليبية والإيطالية ، وسعي كل من الطرفين لطي رواسب الماضي ، مما كان سبباً في تفهم الجانبين لمصلحتهما وبناء علاقات من نوع جديد ، وهي علاقة التكافؤ فيما بينهما ، فربما تكون إيطاليا صوت ليبيا في الاتحاد الأوروبي ، وتكون ليبيا حلقة وصل تستطيع إيطاليا من خلالها دعم علاقاتها مع الدول العربية والأفريقية ، كما إن انتماء البلدين الى البحر المتوسط أدى الى مزيد من التعاون بينهما ، ولا سيما إذا كان كلا الطرفين يعملان على جعله بحيرة أمن وسلام بعيدة عن الصراع الدولي وخالية من القواعد والأساطيل ، لذلك فإن الجانبين مدعوان للعمل والتعاون من أجل تحقيق أهدافهما ومصالحهما ، وبناء مستقبل أفضل لشعوبهما على أسس من المساواة والعلاقات المتكافئة .

يمكن القول استناداً إلى ما سبق إن خروج الحكومة الإيطالية إثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، يُعدُّ النهـاية الحقيقيـة لوجودها كحـــكومة قائمة بذاتها في ليبيا منـذ أكثر من ( 30 سنة ) تاركة وراءها إرث اقتصادي وجالية قدر عددها بحوالي ( 50 ألف نسمة ) كان لها أهمية ملحوظة على مختلف أوضاع البلاد ، فقد مرت الجالية الإيطالية منذ بدايـة وجودها وحتى خروجها عام ( 1970 م ) بالعديد من المراحل تبدأ منذ بداية وجودها عام ( 1885 م ) حيث تصرفت الجالية بمفردها وبعيدة عن حـــكومتها ، وربطها بليبيا علاقات تجارية في أغلب الأحيان ، ثم تبدأ مرحلة بداية التفكير الجدي من قبل حكومة إيطالية في الاستعمار والسيطرة علي ليبيا وحتى خروجها عام ( 1943 م ) ، حيث استغلت الجالية في تنفيذ مخططها الاستعماري وعملت على دعمها وتنظيمها حتى أمست من أهم الجاليات المقيمة في ليبيا اقتصادياً وثقافياً ، وباحتلال البلاد أصبحت الجالية تتصرف وفق إرادة حكومتها انطلاقاً من رغبتها في تنفيذ البرامج المعدة لتحويل البلاد الى مستعمرة إيطالية .

أما المرحلة الأخرى فتبدأ منذ خروج حكومتها عام ( 1943 م ) وحتى خروجها من البلاد حيث فقدت الحماية السياسية والتي تمتعت بها في ظل حكومتها ، كما أنها لم تستطع التصرف بمفردها ولوحدها وتنظيم نفسها في بعض جوانب حياتها ، لذلك احتاجت إلى مساعدات من قبل الحكومات القائمة .

كان للعلاقات الليبية الإيطالية أهمية ملحوظة في دعم الاقتصاد الوطني ، إذ لا يمكن تجاهل مقدار الإنتاج الذي قدمته المزارع الإيطالية ، ففي فترة الإدارة قدمت لها الكثير من الإعانات نظراً لأهمية هذه المنتجات ، وظلت هذه المساعدات قائمة في عهد الاستقلال ، إذ أمدت الحكومة الليبية المعمرين الإيطاليين بقروض زراعية لغرض تحسين مزارعهم ، وأنشأت مؤسسات زراعية من أجل التشجيع على التنمية الاقتصادية والقيام بالأعمال التي من شأنها الوصول الى استقرار الاقتصاد الوطني .

وقد ظلت الصناعات الموجودة في ليبيا مسيطر عليها من قبل الإيطاليين فجلُّ المصانع التي كانت قائمة أديرت بواسطة الإيطاليين ، ولعل ذلك يعزى لعدم وجود عناصر وطنية خبيرة

ذات كفاءة لتحل محلهم ، وبالتالي يمكن القول : إن الإيطاليين كان لهم دور ملموس في الرفع من مستوى الصناعة في البلاد .

كما ساهم التجار والشركات التابعة لإيطالية بشكل ملحوظ في إنعاش التجارة الوطنية بعد تدهورها عقب خروج الحكومة الإيطالية ، وقد زاد ذلك القرار الذي اتخذته الإدارة البريطانية بشأن إعادة النظر في مسألة العلاقات التجارية مع إيطاليا رغبة منها في خلق توازن تجاري بين صادرات البلاد وارداتها ، كذلك رغبة الحكومة الإيطالية بعد الاستقلال في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا ، حيث تمثل ذلك بمطالبتها في مؤتمر جنيف المنعقد في ( 9 أكتوبر 1952 م ) بمنح تسهيلات جمركية للصادرات الليبية ، ولاقت هذه الفكرة القبول لدى الدول المشاركة في المؤتمر ؛ مما أتاح الفرصة من جديد لتوسيع النشاط التجاري وربطه بإيطاليا حتى غدت تحتل المرتبة الأولى في صادرات البلاد وارداتها .

# الملاحـــــــــق

## ملحق رقم (1)

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٦١
بنقل الملكية الى مزارعين

المجلس التنفيذي لولاية طرابلس الغرب

بعد الاطلاع على المادة ٥٨ من القانون الاساسي لولاية طرابلس الغرب المعدل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤

وعلى المادة للعاشرة فقرة ( ه ) والملحق رقم ( م ) من الاتفاق الليبي الايطالي الموقع بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٦

وعلى القانون الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٧ بالموافقة على الاتفاق المذكور.

وعلى محاضر التحقيق المثبتة لانجاز الاعمال ، والكف اعانات البطالة من مقدرة الامتياز الممنوحة الى المزارعين الذين قرروا البقاء بقرى قصر القاريونلى وترهونة وانكراريم

وبناء على ما عرضه ناظر الزراعة .

قـــرر

مادة ١ – تنقل ملكية المزارع المبينة ارقامها بالكشوف المرافقة الى المزارعين الواردة اسماؤهم قرين كل مزرعة وتسلم لهم سندات ملكيتها .

مادة ٢ – على ناظر الزراعة ورئيس دائرة الاملاك الرئيسية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر بطرابلس في ٢٨ مارس ١٩٦١

( علي الدبيب )
رئيس المجلس التنفيذي

---

المصدر : أسماء الطاهر ، الجالية الإيطالية في ليبيا ( 1943 – 1970 ) ، رسالة ماجستير ، جامعة طرابلس ، 2006 – 2007 ، ص 169

## تابع ملحق رقم (1)

الكشف المرافق لقرار تقسيل الملكية

الى مزارعين بالقرى الزراعية قصر القره بوللى وترهونة والكراريم

| رقم م | اسم المزارع | اسم القرية | رقم المزرعة | المساحة بالهكتار |
|---|---|---|---|---|
| ١ | أورلاندو امبيرتو | قصر القره بوللى | ٨ | ٢٦,٢٤,٩٥ |
| ٢ | أورلاندو بينيتو | » | ١٠ | ٣٦,٧٣,٠٥ |
| ١ | فيرارو جوسيبى | ترهونة | ٢ | ٦٨,٥٦,٢٥ |
| ٢ | فيرتيللو فرانشيسكو | » | ١١ | ٤٢,٥٠,٠٠ |
| ٣ | جلتزى جوليو المو | » | ١٨ | ٤٩,٧٥,٠٠ |
| ٤ | فيرارو سلفاتورى | » | ٣٥ | ٥٠,٠٠,٠٠ |
| ٥ | ألونزو جوفانى | » | ٣٦ | ٥٠,٠٠,٠٠ |
| ٦ | فارينا سلفاتورى | » | ٤٢ | ٥٢,٠٣,١٢ |
| ٧ | فارينا سيبستيانو | » | ٤٣ | ٤٩,٨١,٢٥ |
| ٨ | ألونزو انطونيو | » | ٤٤ | ٤٩,٦٨,٥٠ |
| ٩ | جاتزى سالفاتورى | » | ٤٥ | ٥٨,٥٠,٠٠ |
| ١٠ | كاسارو جينيانو | » | ٤٧ | ٩٧,٥٠,٠٠ |
| ١١ | وسكارو فيليبينا | » | ٤٨ | ٨١,٥٠,٠٠ |
| ١٢ | دال فينو جوسيبى | » | ٥٦ | ٥٥,٢١,٨٧ |
| ١٣ | بيرتين فيروتشو | » | ٦١ | ٣٨,٠٠,٠٠ |
| ١٤ | فانينا ريديو | » | ٦٤ | ٤٤,٨٤,٣٧ |
| ١٥ | ريميشى جاكومو | » | ٦٨ | ٦٧,١٨,٧٤ |
| ١٦ | روسو انميسى | » | ٧٢ | ٦٦,٤٥,٠٠ |
| ١٧ | ميركى جو يرينو | » | ٧٧ | ٥٧,٦٥,٦٢ |
| ١٨ | زوزو جالاباتو | » | ٨١ | ٥٢,٢٥,٠٠ |
| ١٩ | باديللى انطونيو | » | ٩٥ | ٧٢,٠٠,٠٠ |
| ١ | آجوستو بيترو | الكراريم | ٨٣ | ١٢,٥٠,٠٠ |
| ٢ | آجوستو ناتالى | » | ٨٤ | ١٢,٥٠,٠٠ |

المصدر : أسماء الطاهر ، المرجع السابق ص 168

٥/٦/١ ✗

ملحق رقم (2)

حضرة السيد وزير الخارجية المحترم

من طريق حضرة السيد والي طرابلس الغرب المحترم

تحية طيبة ،

كانت هذه الولاية قد اوفدت في اوائل عام ١٩٥٦ السيد ناظر السفارة بها الى ايطاليا لمفاوضة حكومتها الولاية من اجراء بعض التعيين الذي كان مقرراً في هذه السنة من الموظفين . واثناء قيامه بمهمة اختيار الاطباء بايطاليا تعاقد مع البعثة العلمية للصحة بايطاليا ومن طريق السفارة الليبية بروما على ايفاد اثنين من الخبيرة في اختيار المرشحين اللذين تطلبهم نظارة الصحة باحضارهما معهما الى هذا القطر وبناء على ذلك التعاقد درجت هذه الولاية على استخدام الاطباء بمساعدة تلك البعثة وكانت تعرض دائما على انظار السفارة الليبية في روما بذلك .

وبما ان الاتصال بالسفارة الليبية في الوقت الحاضر لا يتم الا عن طريق وزارتكم الموقرة الامر الذي يستغرق وقتا طويلا يطول الفائدة سيما فيما يتعلق باستخدام الاطباء الذين ينبغي ان يستخدموا بالسرعة اللازمة حتى لا يحدث فراغ في الخدمات الصحية وبغية في جعل السفارة الليبية مرتبطة بالتعيينات التي تتم من ايطاليا واختصار اجراءات استخدام الموظفين من طريقها فاننا نقترح ان تكون الاتصالات بين الولاية والسفارة الليبية مباشرة كما يلي :

أ ـ يقوم مدير شئون الموظفين بالولاية باعلام السفارة الليبية في روما بحاجة الولاية الى موظفين وذلك بخطاب ترسل صورة منه الى وزارة الخارجية بين فيه المؤهل المطلوب والوظيفة والدرجة والراتب المقترح وشروط الخدمة ومدة التعاقد ، والمرتبات الواجب استيفاؤها .

ب ـ تقوم السفارة بعد استلامها طلب الولاية بالبحث عن العناصر المطلوبة ويستحسن ان تتصل بالبعثة للاطباء بالبعثة الصحية بايطاليا بغية طلب مساعدتها في هذا السبيل .

جـ ـ تبلغ السفارة مدير شئون الموظفين باسم المرشح الذي وقع عليه اختيارها وتزوده بالوثائق والمستندات المتعلقة به وذلك بخطاب ترسل صورة منه الى وزارة الخارجية .

د ـ عندما تصدر الموافقة من الجهة المختصة في الولاية بتعيين المرشح يعلم

٠٠/٢

تابع ملحق رقم (2)

مديرية شؤون الموظفين الشارة بذلك بنفس الطريقة المبينة مقابله لكل منه
الاخيرة تسطير العرش الى طرابلس بصرف التذاكر اللازمة له مع مراعاة
الولاية بها .

ونظرا الى أن الاجراءات المذكورة اعلاه هي بالشكل الذي
يهدف الى اطلاع الشارة الليبية بشروط باجراءات استخدام الموظفين
بهذه الولاية من ايطاليا وفي الوقت نفسه يحقق العملة
المرجوة فانا نرجو ان تعملوا بتكيفين بالوثيقة على اتباع
الاجراءات المترجمة واعلامنا بما يتقرر عليه رأيكم في
هذا الموضوع كي تتخذ الترتيبات اللازمة لذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

(ميم النون لبيك)
رئيس المجلس البلدي

صورة الى طرف م/ وط

م ج/ع.د

المصدر : أسماء الطاهر ، المرجع السابق ص 173

## ملحق رقم (3)

لف م.و.رقم ١٥ (ل) مذكرة حول قانون لغات العقود الرسمية

أغراض وأسباب

ان المبدأ الذى يقوم عليه القانون الحالي هو أن العقود الرسمية يجب تحريرها باللغة الايطالية . وحتى في الحالات التي يقوم فيها القاضي الشرعي بعمل محرر عربي للعقود فان استعماله للغة العربية في تحرير هذه العقود كان من قبيل المزاولة المألوفة وليس بناء على نصوص قانونية صريحة .

ان التسهيل الوحيد الذى كان مصرحا به للجمهور الناطق بالعربية في هذا الصدد هو انه كان من الممكن عند ترجمة تحرير من العربية الى الايطالية استعمال ترجمان شفوى (باستثناء الوصيات) بدلا من اتباع اجراءات أيمن تعقيدا كانت تطبق على اللغات الأخرى الا عندما كان يصرح في بعض الحالات باستعمال أي لغة عدا الايطالية فانه كان من الضروري تحضير ترجمة رسمية باللغة الايطالية تتفق مع الصورة الأصلية .

ان المسودة المقدمة الى مجلس الوصاية بنيت على أساس تميز اللغتين العربية والانجليزية الايطالية بالشكوى فيما يختص بأغراض العقود الرسمية . ويجب اعتبار هذه اللغات الثلاث بوصفها لغات أساسية خاصة بهذا القانون فقط ولا تعتبر لغات رسمية بصفة عامة .

ان مسألة اللغة الرسمية هي موضوع على حدة ولا لزوم لاثارته في هذه المرحلة نظرا الى قرارا حول هذا الموضوع من المحتمل أن يدرج في الدستور المقبل .

وللمسودة صفة أخرى تريد هامزونة إذ تسمح بتحرير العقود بلغات غير اللغات الرسمية .

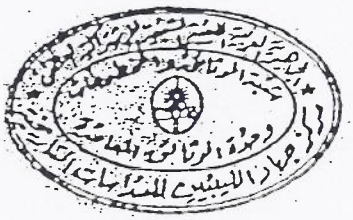

المصدر : أسماء الطاهر ، المرجع السابق ، ص 171

## ملحق رقم (4)

المملكة الليبية المتحدة
وزارة المواصلات

United Kingdom of Libya:
MINISTRY OF COMMUNICATIONS

الموظفون الايطاليون التابعون دخلياً لمصلحة البريد بتاريخ ١٩٥٧م

| الاسم | الوظيفة | الدرجة الحالية | مدة العقد |
|---|---|---|---|
| ١ ـ اولسمودي غليولمي | مراقب بريد | ٣ | ٣ |
| ٢ ـ فشينزو شورتينو | مساعد مهندس | ٤ | ٣ |
| ٣ ـ فيليبو فيكرا | مساعد مهندس | ٥ | ٣ |
| ٤ ـ لجونتينو كارزن | مساعد مهندس | ٥ | ٢ |
| ٥ ـ لوبرتو قبريللي | مساعد فني ومختص طيفون | ٦ | ٢ |
| ٦ ـ اونجيلدو دي بيازي | رئيس فرقة فنية | ٦ | ٢ |
| ٧ ـ لجونلزدو باريتن | رئيس فرقة فنية | ٧ | ٢ |
| ٨ ـ مقوفريدو مارتينلي | " " " | ٧ | ٢ |
| ٩ ـ جيوزبي دي جانني | " " " | ٧ | ٢ |
| ١٠ ـ بيترو سنا | " " " | ٧ | ٢ |
| ١١ ـ سلفتوري كاتينلا | " " " | ٧ | ٣ |
| ١٢ ـ انطونيو ملتسوني | " " " | ٧ | ٢ |
| ١٣ ـ دومينقو شورد | " " " | ٧ | ٢ |
| ١٤ ـ فينشنزو مودافري | " " " | ٧ | ٢ |
| ١٥ ـ فيتوريو افي | ميكانكي طيفونات | ٧ | ٢ |
| ١٦ ـ سبا ستانو غالاري | " " | ٨ | ٢ |

المصدر : أسماء الطاهر ، المرجع السابق ، ص 200

## ملحق رقم (5) ( أ )

يوضح أسماء الإيطاليين الذين عملوا في ليبيا في فترات مختلفة من عهد الاستقلال بموجب عقود استخدام ، وتعيينات محلية :

| ر.م | الاسم | التخصص |
|---|---|---|
| 1 | د. البروفسور غوزما نوقايتانو | طبيب ( م.ت ) |
| 2 | د. جاكيني قايتلنو | طبيب ( م.ت ) |
| 3 | د. فيرو لويدجي | مساعد بقسم الجراحة بمستشفى طرابلس |
| 4 | د. رونكا جوسيبي | طبيب منطقة |
| 5 | د. تونيلي فرانكو | طبيب عيون |
| 6 | د. بواكوني جوسيبي | طبيب بمستشفى طرابلس |
| 7 | د. ميترا بيترو | طبيب مساعد في مستشفى الأمراض العقلية |
| 8 | د. سكاتيا ماكيا | مدير للمعمل الكيماوي |
| 9 | د. جورجو مابنديس | طبيب أسنان بمستشفى الزاوية |
| 10 | د. البروفسور فيرديناند سيراكوتسو | رئيس قسم الجراحة بمستشفى مصراته |
| 11 | د. ايلفو كيسوبولس | طبيب معاين بمستوصف مكافحة أمراض السل في طرابلس |
| 12 | د. رومانيولي ماريو | رئيس قسم الأذن والأنف والحنجرة بمستشفى طرابلس |
| 13 | د. لوليتي كليليا | مدير مستوصف السل |
| 14 | د. البروفسور دومينيكو دونا | طبيب أخصائي في جراحة الفم والأسنان |
| 15 | د. ميكيلي باشيتو | مدير لقسم العيون بمستشفى طرابلس |
| 16 | د. قورتشوللو سالفاتوري | أخصائي تخدير |
| 17 | د. قوسمانو قايتانو | رئيس قسم الأمراض التشريح والباتولوجيا بمستشفى طرابلس |
| 18 | د. موتسياريللي أنطونيو | رئيس قسم الولادة بمستشفى طرابلس |
| 19 | د. جاردينا جوسيبي | مساعد بقسم الإسعاف بمستشفى طرابلس |
| 20 | د. كاسيني ماريا نيفي | طبيبة بالمركز الصحي للمدارس الحكومية طرابلس |
| 21 | د. كوليتا جوسيبي | صيدلة |
| 22 | جوزيف براتجس | مدير لنظارة الصحة عام 1959 |
| 23 | د. دي فازيو أنطونيو | أخصائي في أمراض القلب |

---

المصدر : أسماء الطاهر ، المرجع السابق ، ص ص 174 ، 180

( ب )

جـــدول يوضح الموظـفين الإيطاليين المعنيين بعقود محليـــة ومغتربـــة خـــلال الفتـــــرة من 1954-1959 التابعين لوزارة الأشغال

| ر.م | الاسم | المهنة | المصلحة | تاريخ أول تعيين | تاريخ آخر تعيين |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مونتللني اتشلتينو | سائق ميكانيكي | أشغال عامة | 1951 | 1954 |
| 2 | سليمي سلفاتوري | رئيس قسم | تصليح طرق | 1946 | 1954 |
| 3 | لنتيني فرنشيسكو | خراط | ورش تصليح بوزارة الأشغال | 1951 | 1954 |
| 4 | لوينتو أنجلو | حداد | السكك الحديدية | 1944 | 1954 |
| 5 | قياجياتوري فرانشيسكو | عامل | السكك الحديدية | 1953 | 1954 |
| 6 | جيلبيرتي ماريو | رئيس فرقة | السكك الحديدية | 1949 | 1954 |
| 7 | ريتسو جيرولتمو | رئيس ورشة | السكك الحديدية | 1945 | 1954 |
| 8 | فليبو ماريو جوسيبي | اسطى النجار | ورشة النجارة بنظارة الأشغال العامة | 1954 | 1954 |
| 9 | ديفيدي باسكوالي | كهربائي | الأشغال العامة | 1954 | 1954 |
| 10 | بايتستي انتونيو | رئيس الفنيين | محطة المياه ترهونة | 1951 | 1954 |
| 11 | أوجيللي جوزيبي | رسام | نظارة الأشغال العامة | 1950 | 1954 |
| 12 | اندريوليتي جوزيبي | رئيس العمال | نظارة الأشغال العامة | 1953 | 1954 |
| 13 | لفاجي ايلينا | طباعة | نظارة الأشغال العامة | 1954 | 1954 |
| 14 | فكين جيلندو | كاتب بقسم المالية | نظارة الأشغال العامة | 1946 | 1954 |
| 15 | مالينكو فيتوريو | مهندس | نظارة الأشغال العامة | 1945 | 1954 |
| 16 | كوادريلتو فرانشيسكو | بناي | نظارة الأشغال العامة | 1950 | 1954 |
| 17 | ريفالدي الفريدو | مخزنجي | نظارة الأشغال العامة | 1951 | 1954 |
| 18 | كويرشي أوقو | نجار | نظارة الأشغال العامة | 1946 | 1954 |
| 19 | رينقالي سيبستيانو | سباك | السكك الحديدية | 1954 | 1954 |

المصدر : أسماء الطاهر، المرجع السابق ، ص ص 187 ، 192

تابع (ب)

| ر.م | الاسم | المهنة | المصلحة | تاريخ أول تعيين | تاريخ آخر تعيين |
|---|---|---|---|---|---|
| 20 | سالاميني البيرتو | مشرف أعمال | نظارة الأشغال العامة | 1953 | 1954 |
| 21 | كرنكيوني منشينزو | مهندس طرق | نظارة الأشغال العامة | 1956 | 1956 |
| 22 | السبترو فراجاكمو | مهندس مباني | نظارة الأشغال العامة | 1958 | 1958 |
| 23 | السبترو ترافاليني | مهندس مباني | نظارة الأشغال العامة | 1958 | 1958 |
| 24 | ماريا فزيجا اوراميو | فني محطة المياه | نظارة الأشغال العامة | 1951 | 1954 |

المصدر : أسماء الطاهر ، المرجع السابق ، ص ص 193 ، 195

( ج )

جدول يوضح الموظفين الإيطاليين المعنيين بوزارة الزراعة حسب السنوات المبينة :

| ر.م | الاسم | المهنة | تاريخ أول تعيين | تاريخ آخر تعيين |
|---|---|---|---|---|
| 1 | جينوفيزي انجلو | عامل | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 2 | دي بياسي جوفانني | فلاح | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 3 | فرانسو كونشيشو | تقليم الأشجار | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 4 | بابيرا جوفانني | رئيس العمال | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 5 | جلورتوزور | رئيس مستنبت | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 6 | أرنالدو اتوستنيوتشي | ضابط إضافي | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 7 | ي – بارريني | رئيس قسم الإحصائيات | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 8 | لويجي فروتشيو | خبير زراعي | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 9 | ف.دي كايرانو | رئيس قسم الغابات | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 10 | ف. فيالي | رئيس قسم الآبار | 1943 | 1955 / 1 / 23 |
| 11 | كفليني بوونو | رئيس الفلاحين | 1946 | 1955 / 1 / 23 |
| 12 | روميو فرانشيسكو | رئيس الحفارين | 1946 | 1955 / 1 / 23 |
| 13 | ف. بيانيكي | مساعد ضابط المواشي | 1947 | 1955 / 1 / 23 |
| 14 | جيوفاني بياتسه | بيطري المقاطعة الشرقية | 1948 | 1957 |
| 15 | س. بورقونيوني | خبير الآبار | 1949 | 1955 |
| 16 | دي جورجو انطونيو | مصمم | 1949 | 1955 |
| 17 | كوستنيتنو م | رئيس الحفارين | 1949 | 1955 |
| 18 | زانوتتو لويجي | حفار | 1949 | 1955 |
| 19 | مورة ارنيسته | أمينة مخازن الأدوية | 1953 | 1955 |
| 20 | كازاديو البيرتو | رئيس قسم حفظ التربة | 1957 | 1957 |
| 21 | ايورجو نيوني شيرو | رئيس قسم آبار المراعي | 1957 | 1957 |

المصدر : أسماء الطاهر : المرجع السابق ، ص ص 201 ، 203

# المصـــــادر والمراجـــــع

## قائمة المصادر والمراجع

**أولاً : الوثائق :**

**أ- الوثائق غير المنشورة :**


1- وزارة المالية ، وثيقة رقم (8) تقرير عن مؤسسة تبغ تغرنه 1961م ، و.إ.ر : العهد الملكي ر.م.إ : م/136/7/8 ، عنوانه : مؤسسة تبغ تغرنه ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

2- وثيقة رقم ( 57 ) ، ملف ( غير مصنف ) يحوي تقارير وأمور تخص ليبيا 1952-1953م مدونات الاجتماع الثاني للأمم المتحدة المنعقدة في جينيف 1952م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

3- وثيقة رقم (58) ملخص عن الدورة الثانية للأطراف المتعاقدة ، بخصوص التعريفة الجمركية ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

4- وثيقة رقم ( 59 ) تتضمن إعداد مسودة القرار لعرضها على الأطراف المتعاقدة عام 1952م ، مركز الدراسات التاريخية للمحفوظات طرابلس ، ليبيا .

5- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، وثيقة رقم ( 61 ) ، تحوي إحصاء لإنتاج الزيتون بمنطقة الخمس والقصيبات 1953م ، و.إ.ر : العهد الملكي ، ( ر.م.أ : م/54/15/8 ) عنوان الملف : إحصائيات مزروعات متنوعة ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

6- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، وثيقة رقم ( 63 ) ، تحوي إحصاء لإنتاج العنب في متصرفية الخمس والقصيبات عام 1953م ، و.إ.ر : العهد الملكي ، ( ر.م.أ : م/54/15/8 ) عنوان الملف : إحصائيات مزروعات متنوعة ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

7- وزارة الثروة الحيوانية ، وثيقة رقم (64) ، تحوي إحصاء أشجار اللوز وإنتاجها في بعض المزارع الإيطالية في متصرفة الخمس والقصيبات للعام 1953م ، و.إ.ر : العهد الملكي، ( ر.م.أ : م/54/15/8 ) عنوان الملف : إحصائيات مزروعات متنوعة ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

8- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، وثيقة رقم ( 240 ) ، تحوي أسماء المتعهدين الذين تم تسجيلهم بنظارة الزراعة كمتعهدين محليين بها عام 1957م ، و.إ.ر : العهد الملكي ، ( و.م.إ:م/15/8 ) ، عنوان الملف : مراسلات عن الإحصاء والنشاط الزراعي بولاية طرابلس 1957 م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

9- الوثائق ( 14 ، 237 ، 250 ، 266 ، 272 ) تحوي هذه الوثائق طلبات من تجار إيطاليين لدى الحكومة للسماح لهم بتصدير الماشية سنة 1953م ، و.إ.ر : ( العهد الملكي ، ( م . إ : م/89/15/8 ) عنوانه : تصدير الحيوانات ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

10- وزارة المالية ، وثيقة ( غير مصنفة ) عنوان الملف : تقرير عن حسابات صندوق التوفر الليبي ، 1959م ، و.إ.ر : العهد الملكي ، ( م.إ:م/23/7/8 ) ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

11- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، وثيقة ( غير مصنفة ) ، تقرير عن زيارة الوفد الليبي لإيطاليا ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

**ب- الوثـائق المنشـورة :**

1. وثيقة رقم ( 1 ) نصوص مواد الدستور الليبي ، ملف الدستور الليبي رقم ( 153 ) مركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا .
2. وثيقة (252) نسخة أصلية من بيان التهديد لأهالي الولاية أصدره القائد العام للجيش الثامن البريطاني ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
3. وثيقة ( غير مصنفة ) ، تقرير عن الأعمال التي قام بها مكتب الصيد البحري خلال 1953-1954م ، ملف رقم ( 1052 ) ن عنوانه : وثائق تاريخية خاصة بميناء طرابلس ، وقطاع الصيد البحري ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
4. وثيقة ( غير مصنفة ) إحصاء عن صيد التونة والسمك في طرابلس 1965م ، ملف رقم ( 1052 ) بعنوان : وثائق تاريخية خاصة بميناء طرابلس وقطاع الصيد البحري ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
5. وثيقة ( غير مصنفة ) إحصاء عن صيد الإسفنج بميناء طرابلس للسفن الأجنبية المرخص لها خلال عام 1961م ، ملف ( 1052 ) بعنوان : وثائق تاريخية خاصة بميناء طرابلس وقطاع الصيد البحري ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
6. وثيقة ( غير مصنفة ) إحصاء عن صيد الإسفنج بواسطة سفن وطنية ملف ( 1052 ) بعنوان : وثائق تاريخية خاصة بميناء طرابلس وقطاع الصيد البحري ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

7. وزارة التربية والتعليم ، وثيقة ( غير مصنفة ) تقرير الوفد الليبي عن المعاملة الجمركية الإيطالية الخاصة بالمنتوجات الليبية في الدورة ( 19 ) بمجلس الجات عام 1961م ، و.إ.ر : العهد الملكي ، ( م.أ.م/37/8 ) عنوانه : تقرير يخص الوفد الليبي ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

**ثانياً : التقارير :**

1- تقرير الإدارة البريطانية في طرابلس عام 1948م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس .

2- تقرير كورنسيور سيواغراريو للقطر طرابلس ( شركة ذات مسؤولية محدودة ) ميزانية 31 ديسمبر 1948م – 31 ديسمبر 1949م ، د.ت ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

3- تقرير الإدارة البريطانية ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أ/ ر 1390 / 29 سبتمبر 1950م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

4- التقرير السنوي للحكومة الفرنسية ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إقليم فزان حتى سنة 1950م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

5- منظمة الأغذية والزراعة ، 1951م ، أوكسليند تقرير عام للاقتصاد الليبي ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

6- منظمة الأغذية والزراعة ، هـ . ل كينكيسيد ، تقرير عام للاقتصاد الليبي ، بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا ، نيويورك 1951م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

7- التقرير الشامل لشهر سبتمبر ولاية طرابلس وملحقاتها ، ضمن ملف غير مصنف بعنوان: تقارير شاملة عن شؤون ليبيا ( الداخلية والخارجية ) ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

8- وزارة الخارجية ، مكتب المخابرات والأبحاث ، تقرير المخابرات أي-أر ، ( 5930 ) ، (تقييم لاستقلال ليبيا) 1952م ، وزارة الخارجية الإيطالية ، إيطاليا في إفريقيا – أثيوبيا والبحر الأحمر ، روما ، إيطاليا 1952م ، ضمن بحوث ومقالات مترجمة ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

9- التقرير الشامل لعام 1953 ، في ولاية طرابلس وملحقاتها ، ضمن ملف غير مصنف بعنوان : تقارير شاملة عن شؤون ليبيا ( الداخلية والخارجية ) ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

10- ت. يتودور نيكولاس ، تقرير عن مشروعات المزارع المحلية والإيطالية في منطقة الزاوية ، روما ، 1954م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
11- وزارة الخارجية، مكتب المخابرات والأبحاث، تقرير المخابرات آي – أر ، ( 5930 ) ، ( تقييم لاستقلال ليبيا ) ، وزارة الخارجية الإيطالية ، إيطاليا في إفريقيا ، الأبحاث الأولى عن مستعمرة روما 1955 ، ضمن بحوث ومقالات مترجمة ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
12- منظمة الأمم المتحدة ، تقرير التنمية الاقتصادية الاجتماعية 1960م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
13- غرفة التجارة والصناعة والزراعة بولاية طرابلس الغرب، الدليل التجاري العام 1962م ، مطبعة الغريب ، بيروت ، د.ت ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
14- غرفة التجارة والصناعة والزراعة بولاية طرابلس الغرب ، الدليل التجاري 1965م ، مطبعة الغريب ، بيروت ، د.ت ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
15- السجل القومي ، 1970 ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
16- الهيئة الفنية للتخطيط ، التقرير عن المسح الاقتصادي للمحكمة الليبية المتحدة 1969-1998م ، طرابلس 1971م ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .
17- غرفة التجارة والصناعة والزراعة بولاية طرابلس الغرب ، الغرفة التجارية العربية الليبية الإيطالية ، الدليل الرسمي 1980م ، مطبعة الغريب ، بيروت ، د.ت ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس .

**ثالثاً : المراجع العربية والمترجمة :**

1- آبلتون ، ليوناردو ، سياسة التعليم الإيطالية إزاء العرب الليبيين 1911-1922م ، ت: عبدالقادر المحيثي ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، ط 1999
2- الأحول ، خليفة ، منتقيات من تقارير الإدارة العسكرية البريطانية حول الخدمات الصحية والاجتماعية بولاية طرابلس الغرب ، كلية الآداب ، جامعة المرقب ، زليتن ، ط2012م .
3- البربار ، عقيل ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات ELGA ، فالتيا ، مالطا، 1996م .

4- بربون ، نوري عبدالسلام ، قراءات في الاقتصاد الليبي 1968-1969م ، مكتبة الفكر ، طرابلس ، 1971م .
5- البرغثي ، يوسف ، المعتقلات الفاشستية بليبيا ، دراسة تاريخية ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1985م .
6- البوري ، عبدالمنصف ، الغزو الإيطالي لليبيا ، 1911-1912م ، دراسة في العلاقات السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1970م .
7- البوري ، وهبي ، بنك روما والتمهيد للغزو الإيطالي ليبيا ، مجلس الثقافة العام ، ط1 ، 2006م .
8- بولقمة ، الهادي ، الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911-1939م ، ضمن كتاب الاستعمار الإيطالي في ليبيا 1911-1970م ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1984م .
9- بولقمة ، الهادي ، دراسات ليبية ، مكتبة قورينا ، ليبيا ، ط2 ، ر.ت .
10- بولقمة ، الهادي ، دراسات ليبية ، مكتبة قورينا ، ليبيا ، ط3 ، 1975م .
11- بوكا ، أنجيل ديل ، الإيطاليون في ليبيا ، ت : محمود التائب ، ج1 ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا ، 1993م .
12- بوكا ، أنجيل ديل ، الإيطاليون في ليبيا ، ت : محمود الكاتب ،ك ج2 ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا ، 1995م .
13- التليسي ، خليفة ، معارك الجهاد الليبي من خلال الخطط الحربية الإيطالية ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا ، 1980م .
14- الجمل ، شوقي ، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1971م .
15- جوليتي ، مذكرات ، ت: خليفة التليسي ، دار الكتاب العربي ، طرابلس ، ليبيا ، ر.ت.
16- جيري ، لينين فاولر ، الاستيطان الزراعي في ليبيا ( منطقة طرابلس ) ، ت: عبدالقادر المحيثي ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا ، 1988م .
17- حبيب ، عزيز محمد ، ليبيا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1973م .
18- بن حليم ، مصطفى أحمد ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، دار منشورات الرحال ، نيقوسيا ، قبرص ، ط2 2011م
19- خدوري ، مجيد ، ليبيا الحديثة ، ت: نيقولا زيادة ، بيروت ، نيويورك 1966م .
20- الدجاني ، أحمد صدقي ، ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي ، طرابلس ، ليبيا ، ط 1971م.

21- الدجاني ، أحمد صدقي ، الحاج عبدالسلام أدهم ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات بنغازي ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1974م .
22- الدجاني ، محمد طاهر ، تطور المالية العامة في ليبيا ، قسم البحوث ، بنك ليبيا ، طرابلس ، 1954م .
23- ديبوا ، جان ، الاستعمار الإيطالي في ليبيا ( طرقه ومشاكله ) ، ت : هاشم حيدر ، بنغازي ، ليبيا ، 1968م .
24- رايت ، جون ، تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور ، ت : عبدالحفيظ الميار وأحمد البازوري، دار الفرجاني ، طرابلس ، ليبيا ن د.ت .
25- رحومة ، مصطفى حامد ، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي ، مركز جهاد الليبيين ، طرابلس 1988م .
26- رحومة ، مصطفى حامد ، المظاهر السياسية والفكرية للجالية في ليبيا ، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني في ليبيا 1011-1970م ، مركز الجهاد ، طرابلس 1984م .
27- رزقانة ، أحمد إبراهيم ، جغرافية المملكة الليبية ، دار النهضة ، القاهرة ، 1964م .
28- رشدي ، راسم ، الغرب في الماضي والحاضر ، دار النيل ، القاهرة ، 1953م .
29- الزاوي ، الطاهر أحمد ، جهاد الأبطال ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة 1950م .
30- زيادة ، نقولا ، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال ، المكتبة الكمالية ، مصر ، 1958م .
31- سيجري ، كلوديو ، الشاطئ الرابع ، ت: عبدالقادر المحيثي ، مركز الدراسات التاريخية، طرابلس ، ليبيا ، 1987م .
32- شرف ، عبدالعزيز طريح ، جغرافية ليبيا ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط2 ، 1971م .
33- شرف ، عبدالعزيز طريح ، جغرافية ليبيا ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط3 ، 1975م .
34- الشركسي ، محمد مصطفى ، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، 1976م .
35- شكري ، محمد فؤاد ، السنوسية دين ودولة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1948م .
36- الشنيطي ، محمود ، قضية ليبيا ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1951م .
37- عبدالسلام ، علي عطية ، الآثار الاقتصادية للاستعمار الإيطالي في ليبيا ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911-1970م ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا ، 1984م .

38- عتيقه ، علي ، أثر البترول على الاقتصاد الليبي ، دار الطليعة ، بيروت ط1 ، 1972م .
39- العزابي ، عبدالقادر ، عبدالله الهمالي ، المرأة العربية والمشاركة السياسية ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1983م .
40- العقاد ، صلاح ، ليبيا المعاصرة ، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1970م .
41- علي ، عبدالمنعم السيد ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986م .
42- غانم ، شكري ، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970م ، معهد الإنماء العربي ، بيروت، لبنان ، ط 1985م .
43- غانم ، شكري ، الاقتصاد الليبي قبل النفط ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، ليبيا ، د.ت .
44- الغدامسي ، محمود علي ، النفط الليبي ، دار الجبل ، بيروت ، 1998م .
45- كبه ، عبدالأمير قاسم ، المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الأقتصادي ،بيروت ،دار الأندلس ، 1963 م
46- كرفاع ، المختار ، الحركة العالمية في ليبيا 1943-1969م ، مركز الدراسات التاريخية، طرابلس ، ط1 ، 2001م .
47- محمود ، حسن سليمان ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب الاجتماعية . د.ت .
48- المرزوقي ، محمد ، عبدالنبي بلخير داهية السياسة وفارس الجهاد ، منشورات الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، ط1978م .
49- مرسي ، فؤاد ، دروس في العلاقات الدولية والاقتصادية ، دار الطالب ، الإسكندرية ط1955 .
50- المزوغي ، صالح بشير ، جولات في التاريخ الليبي ملكية الأراضي في ليبيا منذ العهد العثماني حتى منتصف الألفية الجديدة ، ج2 ، مركز الدراسات التاريخية ، طرابلس ، د.ت .
51- معاطي ، أسمهان ميلود ، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955-1969م المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا ، ط 2009م.

52- المقريف ، محمد يوسف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، صفحات من التاريخ السياسي، ج2 ، دولة الاستقلال الحقبة النفطية 1963-1969م ، المجلد الرابع ، حكومة محي الدين فكني ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ط1 ، 2006م .

53- المهدوي ، محمد المبروك ، جغرافية ليبيا البشرية ن المنشأة العامة للنشر ، طرابلس ، د.ت .

54- مور ، مارتين ، الاستيطان الزراعي الإيطالي في طرابلس ، ت: عبدالقادر المحيثي ، منشورات مركز الجهاد ، طرابلس ، 1989م

55- ياخيموفتش ، ز.ب. ، الحرب التركية الإيطالية 1911-1912م ، ت: هاشم التريكي، منشورات الجامعة الليبية ، بيروت ، 1970م .

**رابعاً : المراجع الأجنبية :**

1- D.NO ( 46 ) Trade Between Italy and Tripoli 1946 .
2- D.NO. (47 ) Notice to all traders , association ETC Trabe with Italy 1946 .
3- D.No. (49) some agriculture productions exported from Italian companies in Libya to Italy 1946 .
4- D.no ( 353 ) mission in Italia del prof MATIANI . 1947 .
5- Report to the Government Libya on settlement planning , food and AGRICULTURE ORGANIZ Ation of the uned Nations Rome 1957 .
6- Repert Of International Bank , op . cit , 1960 .
7- Report on the trade of Benghazi District for the years 1906-1908 Great Britain . pp . n 4214 session 1909 . vol , 98 .
8- Affariesteri , Minister: L'ITALIAIN AFRIKA- Leprime Ricerche Di VNA colonia – Roma 1955 .
9- Asini , E.Tomm L'ITALIA AU a VIGILIA DELLA GUERRA Bolo GNA vol.11.1934 .
10- Aueu , IDRO mont: I'T Alia DI Glolitti-milano 1945 .
11- Benjamin Higgins , Economic Development , first edition Norton and co , 1958 .
12- Malageri , Francesco , La Guerre Libica 1911-1912 , Rome , Edizion di storia elitteratura , 1970 .
13- Facts about Libya . 1964 . printed un malta by progress , PRESS co . LTD .
14- United Nation Year book ( New York U.N. 1951 ) .

**خامساً : الدوريات :**


1- الأحول ، خليفة ، أوضاع ليبيا إبان الحرب العالمية الثانية ( 1940 – 1943م ) ، مجلة الوثائق والمحفوظات ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، العددان 17 ، 18 ، سنة 2001 ، 2002 م

2- البربار ، عقيل ، العلاقات الليبية الإيطالية ، مجملة الشهيد ، العددان 20 ، 21 لسنة 1999م ، 2000م .

3- بورو ، مختار ، مجملة الرداد ، العدد 9 ، 1967م .

4- الجراري ، محمد الطاهر ، الافتتاحية معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية 2009/3/3م ، مجلة البحوث التاريخية العدد (2) السنة 31 ، 2009 م .

5- السوري ، صلاح الدين ، الاستعمار الإيطالي ومحاولة احتواء المؤسسة الدينية ، مجلة البحوث التاريخية ، العدد ( 1 ) ، السنة ( 7 ) ، يناير 1985م .

6- عريبي ، علي الطاهر ، العلاقات الليبية الإيطالية في العقد الأخير من القرن العشرين ( 1990 – 2000 ) مجلة الشهيد ، العددان 20 ، 21 ، لسنة 1999–2000م .

7- غانم ، عماد ، مشروعات الاستيطان الأوروبية في ليبيا حتى عام 1900م ، مجلة الشهيد، العدد ( 2 ) سنة 1981م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس .

8- كلاندرا ، آل دومارية ، النشاط الريادي لبنك روما في طرابلس الغرب ، ت: علي الصادق حسنين ( L'oasi ) ، الواحة ، العدد ( 2 ) لسنة 2003م .

9- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد ( 10 ) ، 2 مايو 1945م .

10- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد ( 1 ) ، 1 يناير 1953م .

11- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد ( 3 ) ، 1 إبريل 1953م .

12- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد ( 7 ) ، 1 إبريل 1953م .

13- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد ( 10 ) 15 مايو 1953م .

14- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد ( 11 ) 1 يونيو 1953م .

15- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد ( 12 ) 1 أغسطس 1954م .

16- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد ( 16 ) 1 إبريل 1954م .

17- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد ( 5 ) ، 25 مارس 1958م .

18- جريدة طرابلس الغرب ( 22 ) ، 22 أغسطس 1963م .

19- الجريدة الرسمية للمملكة المتحدة ، الجزء 8 ، عدد 5 ، 25 مارس 1958م .

20- جريدة برقة الجديدة ، 14 فبراير ، 1967م .

**سادساً : الرسائل العلمية :**

1- أبو شهيوة ، مالك ، النظام السياسي في ليبيا ، ( 1950-1969م ) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة 1977م .

2- الطاهر ، أسماء ، الجالية الإيطالية في ليبيا ( 1943 - 1970 ) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة طرابلس 2006 - 2007م .

3- عثمان ، عادل محمد محمد ، العلاقات المصرية الليبية في الفترة (1951 - 1969م)، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، مصر ، 1997م .

4- قداد ، عياد ، النشاط الاقتصادي للجالية الإيطالية بليبيا ، رسالة ماجستير ، جامعة الفاتح، طرابلس ، 1996م .

5- المدني ، المدني سعيد ، سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي وتأثيرها على الأوضاع العامة في غرب ليبيا ( 1921- 1943م ) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الجبل الغربي ، يفرن ، العام 1998 - 1999م .

6- معاطي ، أسمهان ميلود ، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا ( 1955 - 1969م ) ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الزاوية ، 2009م .

**سابعاً : الموسوعات والقواميس والمعاجم :**

1. جمعة ، علي محمد ، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية ، 2000م .
2. عطية الله ، أحمد ، القاموس السياسي ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ن مصر 1980 .
3. النيهوم ، عبدالحميد موسوعة التشريعات الليبية ، ج2 ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، د. ت .

**ثامناً : شبكة المعلومات الدولية ( المواقع الالكترونية والإنترنت ) :**

1. علاقات ليبية إيطالية ، الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا .
2. علي جمعة المزوغي ، منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية ، Libyaforum.org .
3. ستيفن دنكن بيتر ، ليبيا سوق للمنتجات الأمريكية ، History of Libya. face book, History of libya.com

## ABSTRACT

The Italian – Libyan relations especially the economic one during the Libyan kingdom ( 1951 – 1969 ) may be traced to the first decade of the twentieth century , when Italy tried to interfere peacefully in Libya , and established a branch of bank of Rome in Tripoli ( 1907 ) the it added other branches in musrata , zeliten and derna .

The activities of these branches , included industries , agriculture metals and others .

In fact , the Italian colonization made some changes upon the Libyan economy system . the ( ANTE ) foundation made some reclamations to the land on the green mountain , and the Italian government bruit roads and rail ways in Benghazi and El-Marg , and searched for the water resources.

The Italian economic activity was less during English and French administration , and it didn't return in Libya until ( 1951 ) .

The relations distinguished by caution during the Libyan kingdom period , because the Libyans , after the independence of their country were still feel with soreness of what Italy did to the Libyan people and as a result of their destroy of the land . Nevertheless , the economic relations , between the two countries remained and developed along the monarchy period .

The development of the relations , maybe , traced to some factors , such as , the approach of the Libyan coast to the Italian coast which made the connection so easy between thy two countries , moreover , the acceptance of the Libyans to the Italian productions and the need of Italy to the Libyan natural gas and coal.

This study is based on unpublished and published materials to that , and some others references .

According to that , the study is divided into an introduction and four chapters :

- The intrude ion traces the Libyan-Italian relations before the Libyan kingdom period .

- The first chapter deals with the Italian economic interests in Libya during the first half of the twentieth century .
- The second chapter focuses on the Italian economic activates in Libya during the monarchy rule , such as industries , Agriculture , trade and Banks .
- The third chapter deals with the excavation of petroleum and it's effect upon the relation between the two sides .
- The last chapter concerns with the Italian community in Libyan and it's role in Libyan Italian Economic relations .

It is clear , from this study that the economic relations reminded between the two countries , nevertheless , the Italian bad history in Libya during the imperialism period .